تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

الدكتور عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي



أمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى

تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي
خلال القرن الحادي والعشرين

تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي
خلال القرن الحادي والعشرين

إعداد
الدكتور عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي

عمان - ٢٠١٤

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٤/٩/٢٠١)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى



من اجل مجتمع ارقى

دار آمنة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شارع الجامعة الأردنية - مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي

تلفون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٠٠٩٦٢+

www.amnahhouse.com

info@amnahhouse.com

amnah2m@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى

والدي... ووالدتي

إلى كُلّ عراقي وعربي

أقدم جهدي هذا...

المؤلف

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تقديم

الامن الغذائي هدف استراتيجي قطري واممي تسعى له الدول منفردة والامم المتحدة لانه يخص الانسانية جمعاء ويتصل مباشرة بحياتهم.

واستهللنا القرن الواحد والعشرين بنمو متباطئ للانتاج السلعي الغذائي في العالم بسبب الكلفة والاسعار مما ازدادت اهمية الامن الغذائي مع مرور الزمن حيث ٢٠٪ من سكان العالم يعانون حاليا من الجوع وسوء التغذية وسوف تزداد بفعل ازدياد العوائق الطبيعية ومن اهمها الاحتباس الحراري الذي يدق ناقوس الخطر في افريقيا بشكل خاص ويزداد التصحر فيها الى ٦٠٪ من اراضيها.

الاهتمام بالامن الغذائي لم يكن وليد فكرة حديثة او ازمة مستحدثة وانما هي تاريخية ذكرتها الاساطير والادبيات والاديان ، ولعلنا نتذكر سورة يوسف "تزرعون سبع سنوات دأبا فما حصدتم فذروه في سنبلة الا قليلا مما تأكلون" وهو توجيه آلهي للسيطرة على الشحه باقتصاد الوفرة.

الامن الغذائي ليس توفير السلع الغذائية وانما تأمينها بعناصرها الغذائية "البروتين الغذائي" ضمن عدد السعرات الحرارية اللازمة للنمو الصحيح للفرد مع القدرة على اقتناءها اي مصحوبة بقدرة شرائية كافية.

والامن الغذائي يحد من عوائق فرص التقدم والتنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنزاعات الداخلية والاقليمية والدولية . كما انه يقف حائلا امام النمط الانتاجي الذي فرض على دول نامية يركز على سلع محددة للتصدير دون التنوع والاهتمام بالدورة الزراعية للتربة.

توفر الموارد المالية لدول عربية والاراضي الصالحة للزراعة لبعضها وبلدين تمتلكان ثلاثة انهر كبيرة مصر هبت النيل والرفدين دجلة والفرات العراق مع عمالة زراعية وكفاءات بشرية تغطي الاستثمارات اذا احسن توليفها ضمن تكنولوجيا متطورة تحقق طفرة زراعية كبيرة تعطي احتياجات العالم العربي وتدخل سوق

التصدير العالمية وتحلق دخولا اضافية تنعكس ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتقلل الضغوط الدولية وتفرز الاستقلال السياسي والاقتصادي . وتتحول من دول ريعية الى دول متعددة مصادر الدخل للناتج المحلي الاجمالي.

وضع الباحث في مؤلفه هذا دراسة مستفيضة تشخيصية لواقع يدق فيه ناقوس الخطر واوضح المفاصل الرئيسية لتحديات الامن الغذائي العربي من خلال:

١- التوازن الغذائي والنقص في الانتاج النباتي.

٢- ضعف السلع الغذائية.

٣- مشاكل التربة الملوحة والتصحر والكثبان الرملية والعواصف الترابية.

٤- ارتفاع الكلفة بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج من الحروثات والاسمدة والمبيدات.

وبنفس الوقت قدم المؤلف نموذجا واقعيا من الحلول اللازمة بشرطها الاساسي الارادة "التعاون العربي" وميكانيكيتها الاستراتيجية المتكاملة للاستخدام الامثل للموارد المتاحة من رأس المال والقوى البشرية والاراضي الصالحة للزراعة والمياه وباستخدام التكنولوجيا المتطورة وقدمها بأسلوب غير معقد للتطبيق.

ونترك للقارئ الاستمتاع بقراءة هذه البحث الهام ويكون لأصحاب القرار خطة عمل تنفعهم لوضع الاستراتيجيات اللازمة للامن الغذائي للدول العربية منفردة او مجتمعة.

الدكتور : خالد الشمري
رئيس مجلس ادارة مركز الخلد
للدراسات السياسية والاقتصادية.

المقدمة

يُعدّ الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الوطن العربي رغم توافر الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية والرأسمالية. وبخاصة إذا ما عرفنا أنَّ مشكلة الغذاء تُعدّ من أهم المشكلات التي تحظى باهتمام دول العالم كافة وفي مقدمتها الدول النامية، وذلك بهدف ضمان تحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي لشعوبها. ولقد زاد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث بدأ حجم الفجوة الغذائية بالزيادة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية، وزيادة أسعارها وتقلص وارداتها، مما تطلب اتّخاذ إجراءات استثنائية للحدٍّ من تأثير هذه المشكلة الخطيرة على أمن الوطن العربي ومستقبله.

إنَّ من أهم العوامل التي أدّت إلى محدودية إنتاج الغذاء في الوطن العربي وبالتالي اتّساع الفجوة الغذائية، نقص الأراضي الصالحة للزراعة وندرة موارد المياه، فضلاً عن تأثر إنتاج الغذاء بالعديد من العوامل الطبيعية التي أثّرت على المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية، وتدني مستويات توفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، ما سبب تدنياً في الإنتاجية الزراعية بشكل واضح.

وفي المقابل تشير التقارير المحلية والخارجية إلى أنَّ الدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، شرط اتّخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، ويتوقف هذا الأمر على توافر الإدارة التي تشكل أهم التحديات في عالم التنمية. إضافة إلى بناء القدرة الذاتية العربية التي تحقق إنتاج أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الغذائي وبالتالي تحقيق

الأمن الغذائي العربي من خلال تنفيذ الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي ترتكز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة والإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، وكذلك العمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث والتصحر.

إنَّ دعم الإنتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي العربي، يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة. كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العربي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى والاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتّفاقات التجارية الدولية.

ومن هنا نخلص إلى القول بأن المشكلة الغذائية العربية لم تأت من فراغ وليست أزمة مفاجئة بل جاءت عبر عملية منظمة تمت في إطار سياسات محدودة ومقصودة من قبل الدول الاحتكارية الكبرى طوال سنوات عديدة وهذه العملية شملت جميع الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي وصيانة استقلالها السياسي.

إنَّ تأمين الغذاء وإنتاجه محلياً قضية قومية ومصيرية؛ ولذلك ليس هناك خيار أمام الأمة العربية إلا العمل وبأقصى قدر ممكن من أجل صياغة وتبني استراتيجية غذائية شاملة باتّجاه تقليص وإنهاء مظاهر التخلّف والتبعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وبعد هذا التوصيف لمشكلة الأمن الغذائي العربي والتوقعات المستقبلية له، يتضح أنَّ الأمة العربية باتت على أعتاب تحدٍ جديد يتمثل في الكيفية التي تضمن

توفير الغذاء الكافي للمواطن العربي، الأمر الذي يصبح معه تفعيل التكامل والتعاون العربي ضرورة ملحة، ومطلباً أساسياً أكثر من ذي قبل، ليس لتحقيق الوحدة السياسية أو الاقتصادية فقط، بل إنَّ التكامل المنشود الآن وهو تكامل عربي من أجل تأمين وتوفير الغذاء الأساسي للشعب العربي، وهو أبسط الحقوق التي يمكن أنْ يحصل عليها الإنسان.

المؤلف

مفهوم الأمن الغذائي

إذا كانت الاحتياجات الأساسية للإنسان على وجه الأرض تتمثل في الغذاء والكساء والمأوى والدواء... فإنَّ الغذاء يمثل أولويات تلك الاحتياجات، وبه يحيا الإنسان وينمو، وبدونه يفنى... لهذا كان إنتاج وحفظ الغذاء من أوّل ما عرفه الإنسان من صناعات، وكان توفير الغذاء بحدوده الدنيا أو العليا، وعلى مدار العام لتلبية احتياجات معينة ومحددة لمجموعة بشرية محددة ومعينة، من أولى واجبات القائمين على تلك المجموعة، اقتصادياً وحياتياً. فلقد عرف الإنسان ما للطبيعة وعطائها الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) من مواسم وفيرة وأخرى شحيحة. كما تعامل مع نتائج الكوارث الزراعة التي لحقت بالمجتمعات. ومنذ فجر التاريخ الإنساني كله، ما كان منها فعل الطبيعة أو فعل الإنسان، وسعى للتحسب لها وإعداد العدة لمواجهتها، ومع التطور الحضاري الإنساني أصبحت قضية توفير الغذاء للمواطنين، وعلى مدار العام، وبأسعار معقولة، وكميات مناسبة، من الأمور التي تحظى بعناية ورعاية وإشراف الحكومات، بغض النظر عن نهجها الاقتصادي والسياسي... إذ أصبحت مؤشر العلاقة بين الحكومات ومواطنيها.

وقد جاء مصطلح الأمن الغذائي كاصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليكون مرافقاً مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني والأمن الاجتماعي وغيرها من المصطلحات التي تنبه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتّخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحدِّ من آثارها. وعلى هذا الأساس فإنَّ أي دولة تنشد استقلالها السياسي لا بُدَّ أنْ تدعم ذلك الاستقلال بالاستقلال الاقتصادي وخصوصاً في الدول النامية التي تعاني من مشكلة التخلّف.

إذن فإنَّ مفاهيم الأمن الغذائي تختلف بتباين نظرة واضعيها، ومن خلال ذلك اعتبرها البعض مشكلة عالمية يكمن علاجها في إيجاد الحلول لإطعام سكان العالم، والآخر اعتبرها مشكلة إقليمية يكمن علاجها على صعيد تعاون دول ذلك الإقليم، ومنهم من اعتبرها مشكلة وطنية يتم علاجها على صعيد دولة واحدة. وعلى هذا الأساس فإنّنا سنتناول أغلب وأبرز المفاهيم الواردة بخصوص مصطلح الأمن

الغذائي لتكون مرجعاً لكُلّ الذين يحاولون الدراسة والبحث في هذه المشكلة المهمة في سياسات وتخطيط الدول وخصوصاً النامية.

إنَّ معنى الأمن الغذائي يأتي من باب أمِنَ وسلَّم بما يمنح الأمان من الخوف والجوعْ والاضطرابْ ومنه قوله تعالى: {أمنة نُعاساً} (آل عمران ١٥٤). ومنه قوله تعالى: {الذي أطعمهمْ من جوع وآمنهم من خوف} (قريش ٤). وقوله تعالى: {والتين والزيتون وطور سنين، وهذا البلد الأمين} (التين ١- ٣) وهنا أعطيتْ الأسبقية ليتوفر الغذاء في توطيد الأمن والخوف من المستقبل.

وعلى هذا فيكون معنى الأمن الغذائي هو: توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع، والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام، والشراب، والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، وفي الوقت المناسب، مع عدم توقع وقوع نقص الغذاء في المستقبل. لذا فقد كفل الإسلام شرعاً تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع. بمختلف فئاته وقدراته الشرائية، بحيث يحصل الفرد - ولو كان هذا الفرد فقيراً - على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوفرة بسعر يناسب دخله (القاسم، ١٩٨٨، ٢٥).

وطرحت المنظمات والهيئات الدولية مصطلح الأمن الغذائي وتبنتها الحكومات، ليأتي مترافقاً مع مصطلحات أخرى، كالأمن الوطني، والأمن الاستراتيجي، والأمن الاجتماعي، وغيرها من المصطلحات التي أريد طرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتّخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة عنها، كما أنَّ المقصود بالأمن الغذائي قد يكون توفير الغذاء اللازم للمجتمع من مصادره المحلية والخارجية، وضمان توزيع الغذاء وجعله في متناول أعضاء المجتمع (الشوبكي، ١٩٩١، ٣٣)

إنَّ مفهوم الأمن الغذائي يتحدد بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية وفقاً للظروف السائدة في كُلّ مجتمع. إذ يجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل هذه الأبعاد بأوزان نسبية تراها السلطة السياسية. كما أنَّ التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الغذائي تتمثل في كيفية حصول الدولة على

الغذاء من المصادر المحلية أو الأجنبية، وضمان تدفقها من هذه المصادر، وكذلك في ماهية الأمن الغذائي، وعما إذا كان يمثل هو الحدّ الأدنى من استهلاك الغذاء، أو المستوى المعتاد. وعلى هذا الأساس فإنّنا وكما أسلفنا سنتناول مجمل هذه المفاهيم والتعريفات.

لقد كان وما يزال تحقيق الأمن الغذائي غاية الإنسان في كُلّ زمان ومكان، ولكن مفهوم هذا الأمن تطور نتيجة التطورات الطارئة على الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، فطرية كانت أم مكتسبة، وعلى حجم الموارد الاقتصادية، التي تصلح لإشباع هذه الحاجات والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها وأساليب توزيع المواد والسلع الغذائية (النباتية والحيوانية) المنتجة، فضلاً عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد في النهاية مدى قدرة الإنسان في الحصول على هذه المواد والسلع في عالم محكوم أساساً بظاهرة الندرة.

والواقع أنَّ مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث ولم يكثر استخدامه إلا في فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث شهد العالم نقصاً كبيراً في المنتج والمخزون من الغذاء. وتفاقمت أوضاع الدول المتخلفة من هذه الناحية على نحو زاد من تبعيتها للخارج في تأمين حصولها على ما يلزم لإطعام مواطنيها. وعلى أية حال فإنَّ هذا المصطلح، يبعث على استخدامه ما يشكله النقص في الغذاء أو عدم توافره، من تهديد مباشر لحياة الإنسان، وهو الأمر الذي عُدّ مسؤولاً في أحوال كثيرة عن العوامل المفسرة لعدم استقرار المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، والمهددة لأمنها الداخلي والخارجي.

وإذا كان للمصطلح الراهن أهميته البالغة المستمدّة من الناحية المتقدّمة، فإنّه يطلق ويراد به أكثر من معنى. فالبعض يقصد به توفير القوت الضروري للإنسان، وآخرون يعنون به زيادة الإنتاج من الغذاء لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن الزيادة في أعداد السكان وقد يستخدم في أحوال أخرى. بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومهما كانت شمولية المفاهيم والتعاريف لتوضيح أبعاد مفهوم الأمن الغذائي فإنّها تقتضي بصفة عامة أنْ تأخذ بالمقومات التالية (أحمد، ١٩٩٩، ٢٠):

١. تأمين حصول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئات العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية بالكمّ والنوع يحددها علم التغذية من المواد النباتية والحيوانية أو كليهما، مع ضمان توفير حدّ أدنى من تلك الاحتياجات بالكمّ والكيفية الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة.

٢. إنَّ كميات الغذاء يجب أنْ تكون كافية لنمو الجسم الإنساني وتجديد طاقته وقدرته على العمل، والغذاء الكفيل بتحقيق هذا الأمر، هو ذلك القدر من الغذاء الذي ينصب على سلع ومواد غذائية تحتوي على قدر معين من السعرات الحرارية والبروتين المحتوي على كمية من الأحماض الأمينية الأساسية والفيتامينات والألياف والأملاح المعدنية.

٣. إنتاج الغذاء من خلال العناية بسياسات التنمية الزراعية واتّخاذ التدابير التنظيمية والهيكلية والسعرية اللازمة للاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية المتاحة. التي تستطيع الدولة توفير الاحتياجات الغذائية محلياً ووفق أسس الفائدة النسبية والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد وخارجه.

٤. تنظيم الاستهلاك من الناحيتين الكمية والكيفية والأخذ بالأساليب المؤدية إلى تحقيق العدالة في توزيع المواد الغذائية بطريقة تكفل الوفاء بالاحتياجات القائمة للمجتمع.

٥. التحكم في العوامل المختلفة المؤثرة على مركز الدولة في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف تيسير تدبير ما يلزم للمواطنين فيها من غذاء. ويقتضي هذا الأمر تكوين احتياطي مخزون غذائي وفقاً لمعدلات الاستهلاك السائد. وتوفير احتياجات الدولة من المواد الغذائية الأساسية من الخارج بما يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة ومناسبة اقتصادياً وسياسياً.

٦. تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة. تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية. وبما يضمن حصول السكان على الغذاء في كُلّ الأوقات.

لقد تطور وتغير مفهوم الأمن الغذائي ليأخذ أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية. بل وخلقية أيضاً عندما يتعلق بتأمين الغذاء للفئات الأكثر حاجة للغذاء النوعي مثل الأطفال والنساء الحوامل والمرضى من السكان.

وقد ظهرت مشكلة تأمين الغذاء بشكل أكبر في مطلع السبعينيات وكما أسلفنا، عندما أصبح الخلل واضحاً بين ما تنتجه البلدان في العالم الثالث من الغذاء من مواردها الوطنية من جهة، وما يحتاجه سكان كُلّ بلد من الغذاء كماً ونوعاً من جهة أخرى. وقد رافق هذا التطور ظاهرتان جديدتان (حمدان، ١٩٩٨، ١٤):

أوّلهما: تفاوت دخل البلدان من العملات الصعبة، جراء زيادة الفوارق بين دخول هذه البلدان نتيجة تصديرها للموارد الخام من النفط أو غير ذلك.

وثانيهما: انتشار العجز في الميزان التجاري الغذائي والزراعي ليشمل جميع البلدان بدرجات متفاوتة من الحِدّة. ومما تقدّم نستطيع أنْ نؤكد عدد من التعاريف التي وضعت لتحدد مفهوم الأمن الغذائي.

فقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مفهوماً للأمن الغذائي حددته بالعبارات التالية (ضمان حصول كُلّ الأفراد وفي كُلّ الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة ولا يأتي ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع). والمنظمة في هذا المفهوم تحدد ثلاثة عناصر أساسية للأمن الغذائي أوّلها توفير الإمدادات الغذائية، ومن ثم استقرارها، وأخيراً ضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم من الغذاء المناسب. وعليه فإنّ مجرد زيادة إنتاج الأغذية غير كاف لتحقيق هذه الغاية حيث ينعدم الأمن الغذائي إذا ما تعذر على الناس شراء الأغذية المتوفرة وأفتقد نظامهم الغذائي للفيتامينات والأملاح وتسبب قصور مناولة

الأغذية أثناء تجهيزها وتوزيعها في عدم سلامة الأغذية التي يستهلكونها (الأرباح، ١٩٩٦، ١١٦).

وعرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوماً للأمن الغذائي يتمثل في (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أوّلاً، وعلى أساس الميزة النسبة لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية). من هنا يتضح لنا بأنَّ الأمن الغذائي هو هدف سامٍ تسعى الشعوب لتحقيقه ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية وتوفير كُلّ الظروف من أجل ذلك بحيث يتوفر الغذاء للجميع من مصادره المحلية والخارجية (جمعة، ١٩٨٥).

كما يعرف على صعيد البلد أو القطر على أنَّ الأمن الغذائي يتحقق (قدرة **الحكومة أو الإدارة الإقليمية على توفير أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين ويرى فريق ثالث أنَّ هذا المفهوم يعني" توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات" ويربط البعض بين مفهوم التنمية الزراعية والأمن الغذائي... حيث يرى أنَّ الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها وهو يسهم بالسعي نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات - أو الاحتياجات الاستهلاكية- الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج منها فعلاً، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها، ومن ثم تجنب التعرض لضغوط التبعية الخارجية).**

وتُعدّ هنا مسألة الأمن الغذائي في المرتبة الأولى من وظائف الدولة الأساسية بحيث تتبنى سياسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الإمكانات المالية التي تسمح للدولة باللجوء إلى الخارج. وهذا يتطلب سياسات قادرة على التكييف للظروف السياسية والاقتصادية وحتّى الاجتماعية وكذلك نمط التنمية وأشكال العلاقات مع الخارج بحيث يجعلها في مأمن من كُلّ خطر ينجم عن الخارج. من جانب آخر فإنَّ التعريف يرى أنّه في حالة انقطاع الواردات من الخارج يجب أنْ تتخذ بعض التدابير من

أجل ضمان الحصة الغذائية لأفراد المجتمع ومن بين هذه التدابير إنشاء مخزونات استراتيجية (السربيتي، ٢٠٠٠، ٣٢).

وأخيراً فقد عرف الأمن الغذائي بأنه **قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية)**. معنى أنها تركز على مفهوم التخزين فقط وظرفية الهدف ومن ثم على بعض السياسات الجزئية لهذا المفهوم. وكذلك (قدرة المجتمع على توفير - المستوى المحتمل - من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أم الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية). ويقصد بالمستوى المحتمل هو قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه. وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن استخلاص المستويات المختلفة للأمن الغذائي، حيث تتراوح هذه المستويات بين حدّ أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى البحبوحة - يتمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية في أكمل وجه - وتُعدّ الحالة الاقتصادية ودرجة التقدّم الاقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة للقيم الدنيا للمستويات السابقة، وتستهدف استراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي. ولعل أهم هذه المستويات ما يلي (رزق، ١٩٩١، ٥١):

المستوى الأوّل: مستوى الكفاف: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحدّ الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائياً - والذي تتعرض لها الآن بعض الدول الأفريقية مثل: أوغندا والصومال والسودان- وهذا الأمر يؤكّده تقرير منظمة (الفاو) الذي ذكر أنّ حوالي ١٣ مليون طفل ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون سنوياً بسبب الجوع وسوء التغذية. ويتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع

مفهوم حدّ الفقر - وذلك إذا اعتبرنا أنْ توافر الدخل والإمكانيات يتيح الحصول على الحدّ الأدنى من الغذاء - وهو الحدّ الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء.

وهذا المفهوم يتفق ومنهج الاحتياجات الأساسية. ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.

المستوى الثاني: المستوى المتوسط: ويبدأ هذا المستوى بعد مستوى الكفاف حتّى بداية المستوى المحتمل. وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل. وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقض كلما اقتربنا من المستوى المحتمل. وطبقاً لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية- والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم ومن ثم، قد يتعرض الفرد لسوء التغذية دون أنْ يتعرض لنقص الغذاء (الجوع). ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع. وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها- الآن- الدول النامية، وهي ناتجة عن نقص البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء وينتج عنها (محمود، ٢٠٠٠، ٣٧):

- انخفاض الوزن بالنسبة للطول، ويعتبر ذلك مؤشراً لسوء التغذية الحاد.
- نقص الطول بالنسبة للعمر، ويعتبر ذلك مؤشراً لسوء التغذية المزمن.

ومن الملاحظ أنّ معظم البلاد النامية تتعرض لظاهرة سوء التغذية، وهو الأمر الذي يؤكّده تقرير منظمة الفاو عام ١٩٩٢ الذي ذكر أنّ حوالي أكثر من ٧٨٠ مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية سنوياً.

المستوى الثالث: المستوى المحتمل: ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفاية الحدّ المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقاً

لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أنْ يكون قادراً على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة. ومن هنا، فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كُلّ من البعد الإنتاجي للمشكلة - إمكانيات الإنتاج- ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلاً للطلب على الغذاء. أي أنَّ المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ. عرض الغذاء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.

ب. الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

إنَّ توفير عرض الغذاء، وتحقق أحد جانبي معادلة الغذاء لا يعني- بالضرورة- تحقيق الجانب الآخر منها، وهو حصول الأفراد على الغذاء الملائم (المستوى المحتمل). وبناء على ذلك، فإنَّ الجانب الأوّل من معادلة الغذاء (عرض الغذاء) يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتحقيق الأمن الغذائي. ولذا كلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يوفر للفرد المقدرة على القيام بأداء دوره الإنتاجي في الاقتصاد بأعلى كفاية ممكنة، مما يرفع مستوى الناتج القومي بصورة تحسن الحالة الاقتصادية، ويرفع من مستوى التنمية الاقتصادية بصورة تقترب من واقع البلاد المتقدّمة، مثل أمريكا واليابان، حيث يرتفع المستوى المحتمل من الغذاء إلى حده الأقصى. ومما سبق، يتضح أنَّ مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى نوعين (التكريتي، ١٩٩٣، ١٠٣):

أ- عوامل داخلية: وتريط بالظروف الداخلية للبلد منها على سبيل المثال:

١. هجر السكان والمتطلبات الغذائية لهؤلاء السكان، مع الاعتبار أنَّ هذه الاحتياجات قد تتحدد عند مستويات مختلفة.

٢. إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية والسياسيات المتبعة في ذلك.

٣. الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين السكان، بما يضمن إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية للسكان ككل.

ب- عوامل خارجية: وتتعلّق بالظروف المحيطة بالاقتصاد- موضع الدراسة وتمارس تأثيرها عليه مثل:

١. موارد النقد الأجنبي التي يمكن اكتسابها بالقدرة الذاتية للبلد عن طريق فائض الصادرات.

٢. السوق العالمية للغذاء، ومدى توفير المعروض من الغذاء في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها.

٣. الفائض من المعروض العالمي للغذاء. مثل: معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدولية، ومدى استقراره عبر الزمن.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين أساسيتين الأولى هي تفاوت وجهات النظر حول المجال الحيوي الذي يجب فيه توفير الأمن الغذائي. فالبعض يعتقد أنَّ الأمن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي بما يضمن سدّ احتياجات سكانه. والبعض الآخر يعتقد أنْ تحقيق الأمن الغذائي يجب أنْ يكون على المستوى الإقليمي، أي أنْ يستطيع كُلّ إقليم من إنتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء، وعلى هذا الأساس سعت كُلّ دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الوصل إلى وضعيه تقوم على إنتاج كُلّ ما يحتاجه مواطنوها من طعام وغذاء.

أما الثانية فهي أنَّ مفهوم الاكتفاء الذاتي يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي فلا يعني مفهوم الأمن الغذائي أنْ تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا تربطها به علاقات تجارية ولا مصالح متبادلة. كما أنّه لا يعني أنْ تتولى دولة ما إنتاج كُلّ ما تحتاجه من غذاء محلي دون الأخذ بعين الاعتبار جدوى ذلك من وجهه النظر الاقتصادية، وهو بلا شكّ لا يعني أنْ تنتج الدولة كُلّ السلع التي تحتاجها للغذاء. وما من دولة اليوم لا تستورد ولا تصدر العديد من المواد الغذائية حتّى بالنسبة لتلك الدول المعروفة بدول الفائض الغذائي. ومن جهة أخرى لا يعني مفهوم الأمن الغذائي أنْ يتوفر للدولة كُلّ العملات الصعبة التي تستطيع بها أنْ تستورد ما يحتاجه مواطنها من غذاء. فالأمن الغذائي في ظلّ الظروف الراهنة يعني أنْ تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج

السلع التي تحتاجها. وأنْ تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إنْ لزم الأمر. وأنْ تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معاً. بحيث يتوفر لها ما تحتاجه من العملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً، وأنْ توفر لكل مواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكمّ والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب وبالأخص ذوي الدخل المحدود. في الوقت نفسه تحقق مخزون كاف من الغذاء يكفيها على الأقل لمدّة ثلاثة أشهر كاملة لتلجا لها في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية مثل ظروف التوتر السياسي والعسكري في المنطقة (العيسوي، ١٩٨٩).

ولم يكن من العسير للبلدان المصدرة للمواد الخام أو منتجاتها تحويل جزء من عوائدها من العملات الصعبة لاستيراد الغذاء وتأمين احتياجات سكانها من المواد الغذائية كماً ونوعاً، إلا أنَّ معاناة البلدان غير المصدرة لتلك المواد كانت أشدّ عندما اضطرت إلى تخصيص جزء لا يُستهان به من دخلها الوطني لشراء الغذاء من الأسواق العالمية. واستمرت حالة العجز الغذائي في أغلب البلدان في الثمانينيات ثم التسعينيات. وتحولت إلى تبعية غذائية مقلقة خصوصاً ما شهده العالم الثالث في حالة العراق وهو يواجه حصاراً اقتصادياً في مطلع التسعينيات لم يتمكن جراءه من تامين الغذاء الكافي لسكانه على الرغم من امتلاكه للعملات الصعبة لاستيراد الغذاء في بداية الحصار.

ومن هنا نرى أنَّ مفهوم الأمن الغذائي قد تطور ليصبح جزءاً من الأمن الوطني بل الأمن القومي الشامل. وهو لا يعني بالضرورة امتلاك البلد لموارد طبيعية هائلة إذ أنْ توافر الموارد الطبيعية (من أرض ومياه) وغيرها لا يكفي لإيجاد حالة من الأمن الغذائي. وهو أيضاً لا يعني امتلاك البلد لموارد مالية يستطيع بها شراء الغذاء من السوق الخارجية لتأمين احتياجات سكانه. بل يرتبط مفهوم الأمن الغذائي الحديث بتوفير الغذاء بالكمّ والنوع والتكلفة إلى جميع فئات المجتمع على مختلف مستويات دخلهم، وبصورة خاصة بتكلفة تتناسب مع المواطنين من ذوي الدخل المحدود أو الفقراء.

وقد شهدت العديد من البلدان خلال العقود الثلاثة الأخيرة تطورات اقتصادية أفرزت فوارق كبيرة في دخول الأفراد والعائلات داخل البلد الواحد. ولتمكين ذوي الدخل المحدود أو الفقراء من تأمين كفاية مقبولة من الغذاء، لجأت العيد من البلدان إلى تحديد أسعار السلع الغذائية بل وإلى دعم بعضها وبخاصة السلع الأساسية مثل الحبوب والزيوت والحليب واللحوم والسكر، حتّى أصبح الاقتصاد الوطني لبعض البلدان يعاني من مشكلتين:

أوّلهما، تفاقم العجز في الميزان الغذائي الوطني، وثانيهما، تخصيص جزء غير صغير من واردات الخزينة الوطنية لدعم السلع الغذائية وبخاصة المستورد منها. وقد شمل الدعم جميع فئات السكان بغض النظر عن مستوى دخلهم في المجتمع الواحد، الأمر الذي أسهم في إضعاف مقدرة تلك البلدان على سدّ الفجوة في الميزان التجاري الغذائي من ناحية، وإلى إضعاف مقدرة المنتج الوطني لمنافسة المستورد من السلع المدعومة من ناحية أخرى، وبالتالي كان أمام المنتج في هذه البلدان في كثير من الحالات واحد من خيارين، أما الابتعاد عن الإنتاج الزراعي كلياً أو التوجه إلى إنتاج سلع مجدية لا تدعمها الحكومات أو لا تحدد أسعارها. ومن هنا نرى مرة أخرى أنّ مفهوم الأمن الغذائي يرتبط بالسياسات الزراعية، التي إما أنْ تؤدي إلى عجز هيكلي عام في نظام الإنتاج الغذائي الوطني، أو إلى تفعيل هذا النظام وتوجيهه إلى تعظيم مساهمته في الدخل الوطني العام.

- **الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي:**

شهدت العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماماً كبيراً لدى الكثير من الدول، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال والنامية، بقضية الزراعة والغذاء بوجه عام و (الاكتفاء الذاتي) فيما يتعلق بالغذاء بوجه خاص. كانت الظروف السياسية والاقتصادية - فضلاً عن الطموحات الوطنية - تبرز هذا التوجه وتحض عليه. وبتغير الظروف العالمية والإقليمية والقطرية بدأ مفهوم آخر يجذب اهتماماً أكبر وهو "الأمن الغذائي"، وكثيراً ما يتداخل المفهومان ويلتبس الأمر، ومن ثم فمن الأفضل محاولة توضيحهما.

مفهوم "الاكتفاء الذاتي الكامل" هو: (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كُلّ احتياجاته الغذائية محلياً)، ومن ثم فهو يعني "الأمن الغذائي" الذاتي دون ما حاجة إلى الآخرين. أي أنَّ القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلاً) تريد أنْ تكتفي ذاتياً، في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية، وكذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل. ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا التوجه شمل أيضاً في حالات كثيرة "الصناعة" فكثير من الدول النامية كان لديها التطلع نحو تنمية صناعية تحقق لها الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع (عبد السلام، ١٩٩٨، ٨١).

"الاكتفاء الذاتي الكامل" فيما يتعلق بالغذاء بالنسبة للمجتمعات البشرية كان ضرورة لكل مجتمع، ولم يبدأ في الاختلال إلا في العصر الحديث، وعندما زاد الخوف من حدوث مزيد من الاختلال بتنامي الاحتياجات الغذائية للمجتمعات، خاصة النامية، تزايد الاهتمام، بل والتمسّك بشدة، بمطلب الاكتفاء الذاتي أو في الواقع الإبقاء على حالة الاكتفاء الذاتي مستقرة، فهو- في الحقيقة - الحالة المثالية لتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء التي تتطلع إليها وتتمناها كُلّ دول العالم. ولكن سرعان ما أثير العديد من التساؤلات حول إمكانية وجدوى تبني أي قطر أو مجموعة أقطار لسياسات تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في ضوء المتغيرات الجارية في العالم، لعل أهمها ثلاثة: الأوّل: ما هي طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف؟ والثاني: هل تحقيقه ممكن عملياً؟ والثالث: هل هو عقلاني من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة؟

فإذا نظرنا إلى التساؤل الأوّل، فسوف نجد أنَّ الاكتفاء الذاتي لا بُدَّ أنْ يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، فلا يكفي أنْ نقول إنَّ بلد ما حقق اكتفاء ذاتياً، بل ينبغي أنْ يقرن هذا الاكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع: هل هو عند تحقيق الحدّ الأدنى للاحتياجات الغذائية؟ أو عند حدود

مستويات غذائية أفضل؟ أو مستويات عالية؟ فقد يكون بلد نام مكتفياً ذاتياً في وقت لا يوفر فيه إنتاجه المحلي سوى الحدّ الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تسمح بها قدراته الاقتصادية، فالهند مثلاً تعتبر بلداً مكتفياً ذاتياً، ولكن مستويات الغذاء بها متدنية جداً، إذ لا يتجاوز متوسط ما يحصل عليه الفرد من أغذية الطاقة نحو ألفي سعرْ حراري، بينما الحدّ الأدنى من الوجهة الصحية ٢٣٥٤ سُعرة - ٢٥٠٠ سُعرة، ومن البروتين المقارن نحو تسعة وعشرين غراماً في اليوم بينما الحدّ الأدنى ٣٥ - ٤٠ غم، ومن ثم يرجع هذا الاكتفاء الذاتي إلى التوازن بين القدرة الاقتصادية للسكان وإمكانياتهم الشرائية وبين الإنتاج السلعي الغذائي الذي توفره لهم الزراعة المحلية. ومصر بالمثل كانت مكتفية ذاتياً قبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت مستويات الطلب على الغذاء متوازنة مع القدرة الشرائية للسكان، برغم أنَّ حجم ما كان متاحاً للسكان من الغذاء كان منخفضاً، إذ في خلال الفترة ١٩٣٥- ١٩٣٩ كان متوسطاً ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية ٢٣٦٦، ومن البروتين الكلي ٧٣,٥ غم/يوم، بالمقارنة بنحو ٢٩٥٠ سُعرة و٧٦,٧ غم بروتين كلي خلال الفترة ١٩٧٨- ١٩٨٠ التي أصبحت فيها بعيدة عن الاكتفاء الذاتي (الصالحي، ١٩٩٦، ٢٦). والبلاد المتقدّمة مرتفعة الدخل، الكثير منها غير مكتف ذاتياً برغم تمتع سكانها بمستويات غذاء مرتفعة- متناسبة مع القدرة الشرائية العالية التي يتيحها الدخل العالي. وهكذا، فالاكتفاء الذاتي يرتكز إلى حدّ كبير على التوازن بين الاحتياجات معبراً عنها بالقدرة الشرائية للمجتمع وليس بالاحتياجات الصحية، وبين الإنتاج المحلي المتاح. وكلما ارتفع الدخل القومي عن مستوياته الدنيا أو زادت القدرة الشرائية للمجتمع زاد الطلب على الغذاء، فإذا لم تواكب الزراعة هذا الطلب اختلّ التوازن واحتاج تصحيحه إلى الاستيراد ومن ثم الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي.

وإذا نظرنا في التساؤل الثاني، فسوف نجد أنَّ إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ترتبط - في حالة أنْ يتقرر كهدف قومي واجب التنفيذ بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات كم الإنتاج المطلوب وباحتياجات الاستهلاك وإمكانية السيطرة عليها. وقد يستطيع قطر معين تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل،

ولكن غالباً بثمن اقتصادي واجتماعي كبير يختلف تبعاً لظروفه وظروف العالم المحيط به.

وفيما يتعلق بعقلانية أو جدوى تبني سياسة للاكتفاء الذاتي الكامل، هناك العديد من العوامل التي تثير الشكوك لعل أهمها أربعة:

الأوّل: محدودية الموارد الطبيعية الزراعية - والموارد مهما كانت كبيرة في أي قطر أو مجموعة من الأقطار فهي محدودة نسبياً، بما يحتم حسن استثمارها في الحاضر والتحسب لاحتياجات الأجيال القادمة، فضلاً عن المحددات الأخرى مثل الظروف المناخية التي قد لا تلاءم إنتاج محاصيل معينة مطلوبة.

الثاني: الانفتاح التجاري العالمي - لا سيّما في إطار منظمة التجارة العالمية - الذي يوفر مناخاً أفضل للمنافسة والاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول على السلع الغذائية، ومن ثم إمكانية حسن استثمار الموارد الطبيعية في كُلّ منها- ولو إلى حدّ معين- وفي أنْ تتجه كُلّ دولة إلى إنتاج السلعة أو السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها محققة عائداً اقتصادياً كبيراً، وأنْ تحصل على حاجتها من السلع الأخرى من الخارج بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها محلياً، ومن ثم فالأولوية هي للتكلفة الأقل دون تمييز يذكر للإنتاج المحلي.

الثالث: التقدّم التكنولوجي- في وسائل حفظ وتصنيع ونقل المنتجات الغذائية، ومن ثم إمكانية تبادلها على نطاق واسع وعبر مسافات كبيرة.

الرابع: ارتفاع مستويات المعيشة- واتّساع مدى متطلبات السكان من أنواع الغذاء والتي لا يمكن لبلد ما إنتاجها.

وهكذا فإنّ "الاكتفاء الذاتي الكامل" غالباً ليس في مصلحة معظم أقطار هذا العالم من الوجهة الاقتصادية، وفي ظروف سلم وأمن عالمي وإقليمي. ومع ذلك تظلّ لسياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي أهميتها بالنسبة للسلع الأساسية، وقدرة كامنة يمكن اللجوء إليها تحت ظروف معينة يتسبب عنها صعوبة الحصول بصورة آمنة على هذه السلع الغذائية الأساسية الحيوية للمجتمع. وإذا كانت سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل تحيط بعقلانيتها الكثير من الشكوك، فإنّ الابتعاد عن

ضمان الاكتفاء الذاتي- خاصة من السلع الأساسية- أو على الأقل ضمان القدرة الكامنة على تحقيقه عند الحاجة، مخاطرة كبيرة تعمل الأقطار كلها على تحاشي الوقوع فيها لارتباطها بأمنها القومي (بدراني، ١٩٨٦، ١٩).

أما "الأمن الغذائي" فزيادة على ما أوضحناه من مفاهيم في مقدمة هذا الكتاب فإنّه يقصد به "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حدّ أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية: (١) إما بإنتاجها محلياً، أو (٢) بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات. وطبقاً لهذا المفهوم، فإنّ توفير "الأمن الغذائي" لا ينطوي بالضرورة على إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية كلها أو حتّى الجانب الأعظم منها محلياً، بل ينطوي أساساً على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى، ومن ثم فإنّ مفهوم "الأمن الغذائي، على إطلاقه، يشتمل على قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد وفي الاعتماد المتبادل مع الآخرين". كذلك يتضمن المفهوم العام للأمن الغذائي ثلاثة مكونات: الأوّل - الوفرة، بمعنى وفرة السلع الغذائية، وهذا يتحقق أساساً من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الاكتفاء الذاتي، الثاني- الاستقرار، بمعنى توافر السلع الغذائية طوال الوقت، وهذا يستلزم نظاماً متكاملاً للتخزين، الثالث - إمكانية الحصول عليها، بمعنى أنْ تكون أسعارها في متناول المواطنين سواء أنْ تكون رخيصة السعر (مدعومة من الحكومة مثلاً)، أو أنْ تكون دخول المواطنين عالية بالقدر الذي يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة (حنفي والمناعي، ١٩٨٥، ٩٤).

انعدام الأمن الغذائي:

لقد أصبح واضحاً للجميع أنَّ حاجة الإنسان للطعام هي أكثر الحالات إلحاحاً كونها حاجات غريزية متجددة ولذلك ظلّت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكلّ المجتمعات وعلى مرّ العصور تتزايد حدتها تارة وتخف تارة أخرى تبعاً

لتغير الظروف. إذن فالمشكلة ليست وليدة اليوم بل تمتد إلى سنوات طويلة. ولا بديل أمام أي بلد، وهو يواجه الانهيار الراهن بأمنه الغذائي إلا بالعمل لتنمية موارده الغذائية، لأن البديل هو المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت السيطرة التامة للدول المصدرة وبالتالي الدخول في إطار مشكلة انعدام الأمن الغذائي، والذي يمكن تعريفه بأنه (الخوف من أنَّ كمية الغذاء المتاح لا تلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في فترة زمنية معينة). وتتمثّل مشكلة انعدام الأمن الغذائي في نوعين: مزمن ومؤقت، فانعدام الأمن الغذائي المزمن هو شُحّة في الغذاء مستمرة يسببها عدم القدرة على تحصيل الغذاء، مما يؤثر على الطبقات والأسر الاجتماعية التي تفتقر على الدوام إلى القدرة على شراء الكافي وعلى إنتاجه بنفسها. أما انعدام الأمن الغذائي المؤقت فهو هبوط مؤقت في وصول المجتمع والعوائل لغذاء كاف، وينتج من تقلب الأسعار الغذائية، والإنتاج الغذائي أو دخول العوائل. وينبغي هنا التفريق بين ما هو غذاء وما هو تغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لكافة مجموعات السكان، بينما تعني التغذية حصول الإنسان على الطعام المتوازن والصحي (منظمة الفاو، ٢٠٠٩). وفي الحقيقة هناك العديد من المؤشرات الأساسية التي تحدد مستوى ووضع انعدام الأمن الغذائي للتعرف على اتّجاهه العام إذا ما كان يميل إلى التزايد أو التناقص. حيث جرت محاولات عديدة في هذا المجال سنتناول بعضها. فمن بين هذه المحاولات محاولة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وحسب هذه المحاولة ينبغي أنْ يتمتع النسق الغذائي الذي يتيح الأمن الغذائي بالخصائص التالية :

- الاكتفاء وهو القدرة على الإنتاج وتخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها.
- الاستقلال الذاتي والذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.
- الثبات بأن تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدها الأدنى.
- الاستمرارية بأن يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن.

- العدالة وتعني حدها الأدنى أنْ تحصل كُلّ الجماعات البشرية على الغذاء الكافي.

وبناء على هذا فإنَّ النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الخمس المذكورة أعلاه سينجم عنه وضع انعدام الأمن الغذائي.

هناك محاولة أخرى قام بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جاءت على شكل دراسة نشرت للصندوق بذلت فيها محاولة لتصنيف الأمن الغذائي لبلد ما إلى ثلاث مراتب هي أمن غذائي معتدل، فقير، وفقير جداً واعتمد هذا التصنيف على ثلاثة معايير هي:

- وضع الإنتاج الغذائي في فترة زمنية معينة.
- عرض الغذاء مقاساً بالسعرات الحرارية كنسبة مئوية من المستوى الغذائي المطلوب في فترة زمنية معينة.
- وضع العرض الغذائي مقاساً كنسبة مئوية للنمو السنوي في نصيب الفرد من عرض الطاقة المطلوبة في اليوم وفي فترة زمنية معينة.

وهناك مؤشرات أخرى لمعرفة أو قياس انعدام الأمن الغذائي يعبر كُلّ منها عن جانب من الجوانب المتعددة للظاهرة محل البحث منها:

أ. وضع الفجوة الغذائية: والتي تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي. وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محلياً، وكلما زاد الفرق دلّ ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء، وتلجأ الدولة لسدّ هذه الفجوة عن طريق الاستيراد. وفي هذا المجال أيضاً يمكن النظر إلى وضع الفجوة التغذوية التي تهتم بمستوى الغذاء كماً ونوعاً، وعلى أساس ذلك فإنَّ قياسها يجري بمحددات كمية ونوعية، فالكمية تتمثل في الكمّ المستهلك من مختلف الأغذية مقاساً بالغرام في اليوم للفرد وبالكيلو غرام في السنة. ويعبر عن الكمية المستهلكة من الغذاء بمقدار ما تولده من سعرات حرارية في اليوم. أما النوعية فتتمثل في الأهمية النسبية لكُلّ مجموعة غذائية من

حيث مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين ويعبر متوسط حصة الفرد من البروتين النباتي والحيواني من أهم مقاييس المستوى الغذائي. وعلى هذا فإنَّ مشكلة الفجوة التغذوية تتمثل في سوء التغذية الناجمة عن نقص مقدار نسبة البروتين. وعلية فإنَّ مشكلة الغذاء في بلد ما في المفهومين المشار إليهما هي وجود فجوة تغذوية يصبح لزاما على الدولة أنْ تعمل لتضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من ناحية وأنْ تعمل لمعالجة أوجه الخلل في نمط الغذاء السائد من ناحية أخرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي (أحمد، ١٩٩٩، ٢٢٦).

ب. وضعية التبعية للبلد: والتي يمكن قياسها عبر عدد من المؤشرات التي يعبر كُلّ منها عن بعد من الأبعاد المتعددة لظاهرة التبعية الغذائية ومدى اعتماد البلد على الخارج في توفير حاجاته الغذائية في فترة زمنية. ومن هذه المؤشرات، مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ومدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، ونسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة بميزان الدولة موضع الدراسة، ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية مثلاً ونسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى جملة المدفوعات الخاص بالواردات الغذائية.

ج. المستوى الغذائي للفرد: لقد حددت المعايير الصحية أنَّ الإنسان البالغ لكي يقوم جسمه بوظائفه العضلية والذهنية كاملة، يحتاج يومياً إلى ما لا يقل عن (٢٣٥٤- ٢٥٠٠) سُعرة حرارية، ويحتاج الفرد في المتوسط إلى حوالي ٦٥ غراماً بروتينياً كلياً طبقاً للحاجات الصحية الدنيا منها حوالي (٤٠) غراماً بروتينياً مثالياً مرتفع القيمة الحيوية لبروتين المنتوجات الحيوانية. والرجل البالغ متوسط النشاط والعمر تقل حاجته عن مثيله من الفئات الحساسة من المجتمع كالمراهقين والأمهات والمرضعات والحوامل. ويقدر الحدّ الأدنى لحاجات الفرد الصحية من البروتين الكلي بحوالي غرام واحد لكُلّ كيلو غرام من وزنه، منه

حوالي (٠،٦) غرام لكُلّ كيلو غرام وزن من البروتين المثالي المشابه في تركيبه لبروتين البيض، أي يمثل البروتين حوالي (٦٠٪م) من البروتين الكلي وتقابل هذه الحاجات الصحية الغذائية طبقاً للمعايير المعتمدة من منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، بمتوسط ما يحصل عليه الفرد في البلد موضع الدراسة لتحديد الخلل والحاجات الضرورية.

وهناك مؤشرات أخرى كنسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي والمعونة الغذائية وغيرها، وسنتناولها في فقرة لاحقة من هذا الكتاب. وهكذا نلاحظ أنَّ أهم مظاهر هذه المشكلة هو عجز الطاقة الإنتاجية الغذائية عن تغطية الحاجات الاستهلاكية والذي يتضمن هذا العجز تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي وما تولده من حاجة إلى اللجوء للخارج للحدٍّ من تفاقمه عبر التوريد أو طلب زيادة حجم المعونات الغذائية.

إنَّ لمشكلة انعدام الأمن الغذائي أبعاداً عديدة تنشأ نتيجة نقص الغذاء وفي مقدمة ذلك صحة وعيش الإنسان، حيث يُعدّ الافتقار إلى الطاقة الكافية في النظام الغذائي من أكبر المشكلات التغذوية في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث أنَّ أوجه النقص في العناصر الغذائية الدقيقة تسبب أمراضاً خطيرة. وهذا يحدث عندما تكون الوجبات الغذائية تفتقر إلى مقادير كافية من الفيتامينات والمعادن الأساسية اللازمة للنمو والتطور وتحسن الحالة الصحية بما يكفل تلبية كُلّ احتياجات الجسم من الطاقة والعناصر الغذائية، لأنها ضمان الصحة الجيدة والتي تنعكس على أداء أفراد المجتمع ككل. من جانب آخر فإنَّ لمشكلة انعدام الأمن الغذائي أبعاداً على المستوى الاقتصادي تتحدد في العلاقة بين معدل نمو الإنتاج الغذائي وبين هيكل السكان من حيث نسب توزيعهم بين الريف والمدينة، فكلما ارتفعت نسب السكان الريفيين كلما انخفض مستوى المعيشة والدخل (أحمد، ١٩٩٩، ١٥)، ومن مقتضيات التقدّم الاقتصادي ارتفاع نسب السكان الحضر. وتراجع العلاقة بين الهيكل الريفي والحضري للسكان وبين المستوى الاقتصادي السائد، تعود إلى حقيقة أنّه كلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين فإنَّ ذلك يعني أنَّ

نسبة مرتفعة من الموارد البشرية للمجتمع قد تم تخصيصها لإنتاج الغذاء وبالتالي فإنَّ نسبة ما يمكن تخصيصه من هذه الموارد لإنتاج السلع غير الزراعية تصبح صغيرة، وبالتالي زيادة وزن الإنتاج الزراعي في الإنتاج الكلي وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة، والعكس صحيح حيث ستزداد الدخول وبالتالي يزداد الاستهلاك الغذائي (بنسبة أقل من زيادة الدخل) سواء في الكمية أم النوعية مما يفترض المزيد من الموارد الزراعية لذلك الإنتاج. وأخيراً فإنَّ عدم الاطمئنان إلى توافر مواد الاستهلاك الغذائي أو زيادتها بالكميات والمعدلات المعتادة أو المطلوبة بصرف النظر إلى نوعية المواد الغذائية الضرورية كالبروتينات سوف تسبب مشكلة الحاجة إلى الاستيراد والتي تتوقف على طبيعة السوق وقوة الاحتكارات وسياساتها ومشكلة التبعية والمعونات وشروطها التي تشكل كلها تهديداً لأمن ووضع أي بلد ما لم يتخذ التدابير الكفيلة لتجاوز هذه الحالة.

أبعاد الأمن الغذائي

تواجه أغلب بلداننا تحدياً حضارياً كبيراً ذا أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهذا التحدي هو مُشكلة قصور إنتاج الغذاء وتزايد الاعتماد على الاستيراد الخارجي في تأمين احتياجات الشعب من السلع الغذائية الضرورية والأساسية؛ ونتيجة لذلك فإنَّ هذا القصور في إنتاج الغذاء لغالبية البلدان يشكل المحور الرئيسي للأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية، وسوف نتناول هذه الأبعاد وتوضيح أهميتها للوقوف على أبرز محاور مفهوم الأمن الغذائي.

أ - البعد الاقتصادي للأمن الغذائي

إنَّ البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع. وتتجلّى خطورة هذا الموضوع من كون أغلب دول العالم الثالث تمثل في مجموعها منطقة قصور غذائي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج، وتتركّز هذه الواردات في سلع لا يمكن لهذه الدول الاستغناء عن بعضها بوصفها سلعاً ضرورية للمعيشة كالحبوب ولا سيّما القمح والزيوت والدهون واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ولم يقتصر هذا الأمر إلى هذا الحدّ بل نجد أنَّ حدة هذا القصور الغذائي قد ازدادت على مرّ السنين ويتوقع أنْ تزداد مستقبلاً بمعدلات أعلى. وعموماً فإنَّ تفاقم الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير متطلبات الغذاء أصبح يشكل عبئاً مالياً كبيراً تتكبده دول العالم الثالث لما له من آثار سلبية على قدرات هذه الدول في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة. إنَّ العجز الغذائي هو نتيجة قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية احتياجات السكان المتزايدة بشكل كبير والذي يهدد كيان السكان حاضراً ومستقبلاً. وعلى الرغم من توافر المواد الزراعية الكافية في دول العالم الثالث إلا إنَّ الملاحظ عدم استغلال هذه الموارد بالشكل الصحيح والمطلوب. حيث لاحظنا أنَّ الإنتاج

الزراعي يتسم بانخفاض معدلات نموه السنوية وهذه المعدلات أقل من معدلات نمو القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد أو عند مقارنتنا لمعدلات نمو الإنتاج الزراعي ومع معدلات نمو الطلب يتضح لنا بأنها نسبة متدنية وأنَّ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تُعدّ مساهمة قليلة قياساً بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. لذا فإنَّ توافر الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية لتغطية أي عجز غذائي هو لتوافر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي وبالتالي خلق حاله من الاستقرار الداخلي ينعكس بطبيعة الحالة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية. لأن توافر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن الأفراد كعناصر إنتاجية من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما أشرنا فإنَّ هذا الجانب يتمثل أيضاً في دور السياسات الزراعية في تحقيق تنمية شاملة من أجل تحقيق أهداف الدولة في مجال الإيفاء بمتطلبات الأمن الغذائي.

والأمر يتجاوز هذا النطاق ويرتبط بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والطاقة كما يتصل بالقطاع الوسيط التجارة الداخلية والخارجية وقطاعات الخدمات المرتبطة بهذا القطاع كالنقل والمواصلات والبنوك. هذا فضلاً عن القطاعات الخدمية المختلفة المؤثرة في القطاعات الاقتصادية كافة المكونة للاقتصاد القومي كالصحة والتعليم. وهكذا فإنّنا نرى أنَّ علاقات التشابك القطاعي بين الصناعة والزراعة من جهة وبين هذه القطاعات وقطاع الخدمات من جهة أخرى تكون عادة ضعيفة في حالة تخلف قطاع الصناعات الغذائية وإنتاج الغذاء ومن الواضح أنَّ الصناعات الغذائية تكون بمثابة حلقة الوصل بين فروع الصناعات المختلفة وبين القطاع الزراعي. فكلما نمت وتطورت علاقات الترابط الأمامية والخلفية لهذه الصناعات مع مختلف أنواع الصناعة الأخرى ومع النشاط الزراعي، فإنَّ تطور علاقات الترابط هذه ستنعكس آثارها الهيكلية إيجابياً على قطاع الخدمات حيث ستشهد هذه الأخيرة تطوراً باتّجاه الخدمات الإنتاجية المرتبطة بالقطاعات السلعية عموماً والتي تشهد ارتفاعاً في قيمتها النسبية في مجموع قطاع الخدمات، لقد انعكس غياب الأمن الغذائي في كثير من الدول النامية - والراجع إلى نمو الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من نمو الإنتاج المحلي من الغذاء - في حدوث زيادة سريعة في قيمة واردات

الغذاء، مما أدّى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات. وبصفة عامة يُعدّ قصور عرض الغذاء في الدول النامية أحد أسباب الاختلال الهيكلي نظراً للنمو البطيء في عرض الغذاء من مصادره المحلية بالمقارنة بالنمو في الدخل (القاسم، ١٩٩٣، ١٣٠).

زيادة على ذلك، فإنَّ ارتفاع معدلات التضخّم في البلاد النامية إلى مستوى أعلى من العالم الخارجي ينعكس في زيادة الواردات السلعية - حيث تصبح أسعارها أرخص نسبياً بالمقارنة بأسعار المنتجات المحلية - ونقص الصادرات - حيث تصبح أسعارها أغلى نسبياً بالمقارنة بأسعار المنتجات العالمية - وهذا في حدّ ذاته يساعد على زيادة عجز موازين مدفوعات الدول النامية. ويتسبب ذلك في قصور موارد النقد الأجنبي عن تغطية الواردات الكلية للدول النامية، ولذا، فإنَّ واردات الغذاء تزاحم واردات السلع الرأسمالية، حيث يتم إعطاء الأولوية لاستيراد الغذاء على حساب استيراد السلع الرأسمالية.

من المتوقع أنْ تؤثر عملية التنمية الاقتصادية في مستوى الأمن الغذائي طردياً، فعملية التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل تتضمن أبعاداً متعددة كلها تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل التي نوضحها فيما يلي: (الجبوري، ٢٠١٠، ٥٦).

١. ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي:

إنَّ عملية التنمية الاقتصادية تعني حدوث زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن. وبالتالي زيادة مقدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية، من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي التي تمتلكها الدولة. ولقد تحقق هذا في بيئة اقتصاد متقدّم هو اليابان، حيث استطاعت اليابان سدّ الفجوة الغذائية بالكامل، ولذا لم تظهر فجوة الأمن الغذائي، ومن ثم نجحت في رفع مستوى الأمن الغذائي في الدولة مع ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية. بينما عانت الدول الأوروبية (المعسكر الاشتراكي سابقاً) التي كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي من ضعف الإنتاجية وتعرض أمنها الغذائي إلى الخطر.

٢. **توفير موارد النقد الأجنبي:**

تسهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير موارد النقد الأجنبي بوسيلتين:

أ. زيادة صادرات الدولة عن طريق تنميتها بدرجة كبيرة بإنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، ومن ثم تصديرها للخارج والحصول على موارد النقد الأجنبي.

ب. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الأجنبي عن طريق:

١. تعمق علاقات التشابك الصناعي بين قطاعات الاقتصاد بشكل يسمح بقيام بعضها بإنتاج ما يُعدّ مستلزمات إنتاج لقطاعات أخرى، مما يزيد من الاعتماد على الموارد المحلية، ويحد من استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج.

٢. توفير الغذاء اللازم لقطاعات الاقتصاد القومي بالكميات والنوعيات الملائمة بما يحد من الواردات الذاتية، ومن ثم توفير موارد النقد الأجنبي وعدم استنزافها في استيراد الغذاء من الخارج.

وعليه، كلما حدث تقدّم مستمر في عملية التنمية الاقتصادية، زاد حجم إنتاجها من مختلف المنتجات، وزادت صادرات الدولة، وبالتالي زادت حصيلة الدولة من موارد النقد الأجنبي. ولا شكّ أنَّ هذا يمكنها من تغطية الفجوة الغذائية، ومن ثم القضاء على فجوة الأمن الغذائي وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

٣. **تقدّم الصناعات الغذائية:**

من المؤكّد أنْ تحقيق الدولة لمستوى متقدّم من التنمية الاقتصادية، يتضمن تقدّم قطاع الصناعات الوطنية، ومن ثم تقدّم الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي. ومن أهداف إنشاء الصناعات الغذائية تحويل فائض الإنتاج الغذائي، من مواسم الوفرة إلى مواسم الشُحّة لاستمرار توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية، والحفاظ على مستوى مستقر

للأسعار، وتامين الأمن الغذائي على مدار العام. وبناء على ما سبق، فإنَّ تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، ينعكس في تقدّم الصناعات الغذائية، وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

٤. زيادة الإنتاجية الزراعية:

يترتب على التقدّم المستمر في عملية التنمية الاقتصادية، حدوث ابتكارات واكتشافات جديدة، ومن ثم ارتفاع مستوى التقدّم التكنولوجي، وبصفة خاصة في مجال الإنتاج الزراعي نظراً لاستخدام أحدث أساليب الإنتاج في الزراعة كاستخدام المكننة الزراعية، أو استخدام السلالات الإنتاجية الحديثة، أو البذور المنتقاة. وكل هذه الوسائل تسهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الغذائي داخل الدولة، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

٥. ارتفاع مستوى التعليم:

يترتب على حدوث تقدّم اقتصادي داخل الدولة تحسين مستوى التعليم، حيث كلما تقدّمت عملية التنمية الاقتصادية، كلما زاد مستوى تعليم الأفراد، وقلت الأمية، الأمر الذي يعني ارتفاع مستوى ثقافة أفراد المجتمع وزيادة وعيهم، مما ينعكس في قيام الأفراد من تلقاء أنفسهم بتعديل أنماط استهلاكهم واقترابها من النمط الغذائي السليم. وهذا يعني ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى القومي، من ثم تقليل حجم الفجوة الغذائية أو القضاء عليها نهائياً. ومن ناحية أخرى كلما زاد مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع، أمكن توعيتهم وحثهم على ترشيد الاستهلاك عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، فضلاً عن إمكانية اقتراح أنماط غذائية صحية بديلة، وإدراجها ضمن المناهج الدراسية. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ ارتفاع مستوى التعليم لدى المزارعين يساعدهم على استخدام أحدث أساليب الإنتاج بكفاية تامة. كذلك يمكنهم من تنمية المساحات الزراعية، ومن ثم زيادة المساحات المزروعة والمساحات المحصولية، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الغذائي، الأمر الذي يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

٦. ارتفاع مستوى الصحة:

إنَّ تقدّم عملية التنمية الاقتصادية يتضمن حدوث تقدّم مستمر في مستوى الصحة، وبالتالي تخفيض معدل الوفيات، وبالتالي زيادة أعداد القوى العاملة بالقطاع الزراعي- العمالة الزراعية كعنصر إنتاجي - التي تسهم في زيادة إنتاج الغذاء. من ناحية أخرى، فإنَّ التقدّم المستمر في مستوى الصحة يترتب على مستوى صحة الأفراد العاملين بالقطاع الزراعي، ومن ثم زيادة مستوى إنتاجيتهم، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الزراعي والغذائي. وعليه كلما حدث تقدّم في عملية التنمية الاقتصادية انعكس في ارتفاع مستوى الصحة، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

ب. البعد السياسي للأمن الغذائي

إنَّ هذا البعد يركز على دراسة استخدام الغذاء كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلد أم خارجه، لأنّ عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قد يؤدي إلى المجاعة التي تؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي. ولمشكلة الغذاء أبعاد وانعكاسات أمنية على درجة كبيرة من الأهمية، ذلك لأن توفير الطعام وبخاصة رغيف الخبز بأسعار هي في تناول أفراد الشعب مسألة مهمة وكما أشرنا لعلاقة ذلك باستتباب الأمن والنظام في البلاد. ومن هنا يجري حكم الحكومات لبعض السلع الغذائية الأساسية.

وبطبيعة الحال فإنَّ مع ارتفاع كميات وقيمة مستوردات العالم الثالث من هذه السلع ترتفع أرقام الدعم مما يجعل الدول أنْ تتحمل كُلّ عام مزيداً من فروق الأسعار مما يثقل كاهلها ويزيد من حجم ديونها الخارجية، فتضطر إلى جدولة تلك الديون وبالتالي تؤدي إلى زيادة وتراكم الفوائد، وتصبح تلك الدولة في النهاية عاجزة عن سداد فوائد القروض وبالتالي تتقدّم إلى صندوق النقد الدولي طالبه منه قروضاً ميسره وهذا سيخضعها إلى شروطاً قاسية تؤدي في الغالب إلى رفع الدعم عن السلع الغذائية ومن ثم سترتفع أسعارها بشكل حاد مما يؤثر على أفراد الشعب من ذوي الدخول المنخفضة والذين يشكلون الأغلبية في المجتمع وستكون النتيجة سخط

ونقمة وغليان تتمثل على شكل مظاهرات واضطرابات تعصف بأمن البلاد واستقرارها وهذا ما حدث بالفعل في العديد من دول العالم (الفرا، ١٩٧٩، ٢٩).

إنَّ جوهر المشكلة ينبع من كون الغذاء سلعة غير مرنة لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أنَّ الطلب يزداد عليها عالمياً وأنَّ هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من أقطار العالم وبخاصة النامية، وطالما أنَّ هذه الأقطار يتزايد اعتمادها سنوياً في تامين حاجتها من الطعام على الخارج فإنَّ ذلك يشكل خطورة كبيرة ليس فقط على الأوضاع الاقتصادية، وإنما على الأحوال الأمنية وخاصة بعد أنْ صارت كثير من الدول تتدخل في تصدير السلع والمنتجات الغذائية وتجعلها تحت رقابتها وسيطرتها المباشرة حيث أصبحت في مصاف السلع الاستراتيجية المهمة.

ومن الممكن أنْ يستخدم الغذاء كسلاح فتاك بين هذه الدول المنتجة والمصدرة له إذا ما رأت أنَّ ذلك ضروري لتحقيق أهداف معينة، وأنَّ الماضي القريب يوضح لنا أنَّ الغذاء قد استخدم من قبل كوسيلة ضغط على الشعوب لإجبارها وإخضاعها لأهداف خاصة قد لا تتفق مع أهدافها القومية أو مع ميولها ومصالحها الخاصة كما أنَّ قراءة التاريخ تشير إلى أنَّ هزيمة كثير من الدول كان ينجم عن محاصرة جيوشها ومنع الغذاء عنها حتّى تستسلم تماماً.

وحديثاً استخدم الغذاء كوسيلة ضاغطة على الدول والشعوب إذا هي رفضت سياسة معينة ولا يزال كثير من الدول العظمى تستخدم المساعدات الغذائية لخدمة أغراضها السياسية. وعلى سبيل المثال كانت المساعدات الأمريكية في الخمسينيات تتجه إلى باكستان أكثر من الهند وذلك لأن باكستان في هذا الوقت كانت تقف مواقف مؤيدة للسياسة الأمريكية بينما كانت الهند تواجه في هذه الفترة مجاعات رهيبة انعكست آثارها على الأوضاع السياسية في البلاد وأدّت إلى حدوث اضطرابات في بعض أنحاء الهند وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المساعدات الأمريكية لها لم تكن كافية ولم تتعد ٤,٥ مليون دولار تقريباً. أما الحصار الجائر الذي فرضته أمريكا وحلفاءها على العراق ومنع الغذاء والدواء عن شعبه هو أحد الأساليب الشريرة التي

تسعى من خلالها أمريكا لتحقيق أهدافها السياسية، وتفاصيل وشواهد هذا الحصار الظالم أصبحت معروفة للجميع.

والدلائل تشير إلى أنَّ هذا القرن سيشهد أزمات غذائية طاحنة ومستمرة حيث سوف تزداد أهمية الغذاء وسوف تتسابق الدول للحصول عليه مما يتسبب في تصعيد الأزمة ويجعلها قضية الساعة أو مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه الشعوب وهذا من شأنه أنْ يزيد من الأهمية الاستراتيجية للغذاء كسلاح سياسي، خاصة وأنَّ معظم هذا الغذاء تملكه الدول الكبرى مما سيجعله وسيلة ضغط لتنفيذ مخططات معينة لخدمة استراتيجيات قد لا تكون في صالح الشعوب وخاصة النامية.

ج. البعد الاجتماعي للأمن الغذائي:

إنَّ التخلص من دائرة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الزراعية في الأقطار يتطلب تعبئة الجهود التي تحقق إلى جانب المساهمة في الحدّ من مشكلة الغذاء وتقليل الفوارق الكبيرة بين قطاعي الريف والحضر في تلك الأقطار التي تؤدي إلى خلق الكثير من المشكلات التي تأتي في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدينة وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية فضلاً عن ذلك وعلى الرغم من كبر حجم الفجوة الغذائية في الوقت الحاضر فإنه لم يمثل حجمها الحقيقي في واقع الأمر، إذ لم يأخذ في النظر وجود ملايين من السكان تضطرهم ظروف الفقر للمعيشة من دون المستوى المطلوب. ومن هنا فإنَّ البعد الاجتماعي لا يقل خطورة عن البعد الاقتصادي والسياسي، وتترك مشكلة الغذاء العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة، حيث يؤدي قصور الإنتاج الزراعي وعدم انتظامه إلى خلق أضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للمزارعين والذين تظهر عليهم آثار أزمة الغذاء متمثلة بانخفاض مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى ظهور الطبقة في المجتمع وتباين هذه الطبقات اقتصادياً واجتماعياً مما يعمق الهجرة بين الريف والمدينة. كذلك فإنَّ من أبرز الآثار هي تفاقم المشكلات الاجتماعية بين جمهور الفلاحين والمزارعين نتيجة لتفشي البطالة بين صفوفهم وهذا أيضاً يؤدي إلى مشكلة أو ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية وذلك لكون عوامل الطرد أقوى من عوامل

الجذب وبذلك تتعمق الآثار السلبية لعملية الهجرة ليس فقط للمناطق الريفية بل وكذلك بالنسبة للمراكز الحضرية التي تكون غير مهيأة اقتصادياً واجتماعياً لاستقبال هؤلاء المهاجرين وأنَّ من أبرز الآثار التي تتركها عملية الهجرة نستطيع الإشارة إليها وكما يلي (سلمان، ٢٠٠١، ٧٢):

أ. اختلال الهيكل السكاني حسب الأعمار في المناطق الريفية والحضرية وتعاني المناطق الريفية من فقدان قوة العمل المتمثلة بهجرة الأيدي العاملة الشابة وبالتالي زيادة فئات السكان خارج سنّ العمل من الأطفال والشيوخ ويحدث العكس في المناطق الحضرية، ولكن بسبب هيمنة النشاطات الخدمية في المناطق الحضرية فإنَّ النمو الهيكلي للسكان في هذه المناطق لا يعكس النتائج الإيجابية المتوقعة.

ب. اختلال الهيكل السكاني حسب النوع حيث نجد زيادة نسبة الإناث إلى الذكور في المناطق الريفية ونجد العكس في المناطق الحضرية.

ج. تغير الهيكل المهني لصالح الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة على حساب الأعمال والنشاطات ذات الإنتاجية العالية، فالقوى العاملة ستنتقل من النشاطات الزراعية إلى قطاع الخدمات من دون العمل في القطاعات الصناعية والخدمات الإنتاجية المرتبطة بها.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى الآثار الاجتماعية التي تسببها مشكلة الغذاء على السكان في الغالب في الإبقاء على خط الاستهلاك التقليدي للغذاء والذي يعتمد بصورة رئيسية على مجموعة الحبوب في وجبة الغذاء للفرد وهذا النمط من الاستهلاك هو أحد العوامل الأساسية في اتّساع الفجوة في الحبوب كمصدر رئيسي وتظلّ بالتالي الدول المعنية تدور في حلقة مفرغة، فارتفاع استهلاك الحبوب وبقاء نمط استهلاك الغذاء على هذه الطريقة المتخلفة يؤدي إلى زيادة الطلب على الحبوب وهكذا يتولد ما يسمى بمضاعف أزمة الحبوب في العالم الثالث.

د. البعد الصحي للأمن الغذائي:

يمكن اعتبار هذا البعد لمفهوم الأمن الغنائي على أنه ذلك النوع الذي يركز بدقة على تحديد الاحتياجات الأساسية للغذاء وضمان حدّ أدنى من المستوى الغذائي الكافي لنمو الجسم الإنساني وتجديد طاقته وقدرته على العمل. أي توفير الحدّ الأدنى الضروري فسيولوجيا من المنتوجات الغذائية التي تحوي على القدر المطلوب والمحدد من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الأمينية الأساسية والفيتامينات والألياف والأملاح المعدنية والتي توفر كميات الطاقة اللازمة للتمثيل الأساس للإنسان وهي تشمل العمر، الجنس، الحالة الغذائية، إفرازات الهرمونات، وكيفية تركيب الجسم وحالته والنوم والعمل وحرارة الجسم والوسط والمحيط. وهذا المستوى يتم تحديده بالنسبة للأصحاء ذوي الوعي الغذائي المرتفع، ولهذا فإنه لا يعطي أي احتياجات إضافية بسبب الأمراض المختلفة، كما لا يتضمن التجاوزات الناتجة عن عدم الالتزام بالقدر المشار إليه والتي لا تعني مكسباً زائداً للجسم، بل إلحاق الضرر به نتيجة لاستهلاكية مواد غذائية أكثر مما يلزم له. ولكي يعيش الإنسان فهو بحاجة لعدد متغير من العناصر الغذائية وذلك حسب مراحل حياته. وقد اعتمد للحصول على هذه العناصر وعددها أو كميتها على تجارب أجريت في أوروبا وأمريكا الشمالية لتحديد مقاييسها وقد أعادت منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية النظر بهذه المقاييس لتكون أكثر حداثة. إذ نجد أنَّ متوسط السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الطفل الذي لا يزيد عمره عن السنة يساوي (٨٢٠) سُعرة حرارية في اليوم و(٢١٩٠) سُعرة / يوم بين سنّ السابعة والتاسعة، وبين سنّ ١٣- ١٥ يحتاج الذكر إلى (٢٩٠٠) سُعرة / يوم والأنثى التي لها نفس العمر إلى (٢٤٨٠) سُعرة / يوم مقابل ٢٢٠٠ سُعرة / يوم للمرأة التي تقوم بنفس النشاط. يضاف (٣٥٠) سُعرة إلى العدد السابق إذا كانت المرأة حامل و(٥٥٠) سُعرة إذا كانت المرأة مُرضع. كما أنَّ حاجة الجسم من البروتين يوازي ١,٥ غم لكل كغم من الوزن باليوم طبقاً للحاجات الصحية (أحمد، ١٩٩٩، ٢١٢).

إنَّ كمية البروتين ،لتي يحصل عليها الفرد إذا كانت متدنية فإنَّ ردّ الفعل لديه يكون بطيئاً، كما أنَّ ذلك يودي إلى الخمول، والبلادة وضعف الاستجابة والانطواء، وإذا قارنا الإنسان الذي يحصل على كمية بروتين قليلة بآخر يحصل على نظام بروتين مرتفع، فإنَّ هذا الأخير يتفاعل بشكل أفضل مع محيطه، وذو سرعة في الاستجابة ورد فعل أفضل... الخ.

إنَّ ضعف استهلاك البروتين، مردها إلى النمط الغذائي في دول العالم الثالث، بحيث تشكل الحبوب مصدر الاستهلاك والغذاء الأساسي، ومن ثم ضعف استهلاك البروتين من أصل حيواني، فالحبوب لا تحتوي إلا على ١٠- ١٢٪ من البروتين بالمتوسط، والخضار تحتوي ٢٠- ٢٨٪ والدرن والجذور على ١- ٢٪. إنَّ مصادر الغذاء الحيواني هي الوحيدة القادرة على تأمين حاجات الجسم مع الحوامض الأمينية الأساسية في حين أنَّ المصادر النباتية لا تحتوي على المركبات الضرورية بهذا الشأن، وحسب ما يؤكّده ذلك معظم العاملين في ميدان الغذاء، كما أنَّ آثار سوء التغذية قد لا تكون لها نتائج مباشرة، بل أنَّ ذلك يظهر بمقدار المقاومة للالتهابات بالسل والأمراض الطفيلية، وقد أظهرت دراسات وأبحاث أجريت في جزر (الكاريبي) وفي أمريكا الوسطى على المزارعين الذين يعملون في مزارع قصب السكر والذي لا يزودون بقدر كافي من الغذاء بأنَّ إنتاجهم أضعف من أولئك الذين يحصلون على غذاء كاف وصحيح.

فإذا كان الغذاء ضرورياً لحياة الإنسان، وسوء التغذية يعود إلى النقص أو الفيض في التغذية التي يحصل عليها الإنسان، فإنه يصبح من الضروري معرفة ما يحصل عليه جسم الإنسان خصوصاً من كميات بروتينية وسعرات حرارية إلى جانب النباتات والألياف والدهون وغيرها كي نكون فكرة عن وضعه الصحي وتوفير متطلبات غذائه وتغذيته.

لذلك نلاحظ أنَّ هذا البعد يعني في كيفية أنْ تكون البلاد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية الأساسية التي يحددها علم التغذية من المواد النباتية أو الحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حدّ أدنى من تلك الاحتياجات

بالكمية والكيفية الضرورية لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة. وبصفة عامة فإنَّ تحديد نسب الغذاء اللازم للإنسان يقتضي أعداد دليل للاحتياجات الغذائية على مستوى المجتمع بأسره وهو ما يعتبره ضرورة لا غنى عنها في هذا المجال. ذلك أنَّ مثل هذا الدليل ذو أهمية بالغة في تقييم مستويات الاستهلاك الغذائي والتعرف على مشكلات الغذاء القائمة كافة، كما أنّه يُعدُّ في حدّ ذاته وسيلة لصياغة الأهداف المنشودة عن الأوضاع الغذائية الواجب أنْ تسود.

ونجد أنَّ الكثير من الدول المتخلفة تفتقر إلى دليل متكامل باحتياجات السكان من الغذاء وفقاً للخصائص السكانية السائدة كالعمر، النوع، طبيعة العمل، الوسط المحيط حيث ما تزال هذه الدول تستخدم المتوسطات التي جاءت بدليل الاحتياجات الغذائية للإنسان الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

وسائل تحقيق الأمن الغذائي

شغلت مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي اهتماماً كبيراً على مستوى الوطن العربي، شمل الجانب النظري والجوانب التطبيقية والأكاديمية ويأتي في مقدمة ذلك بالإضافة إلى الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، هو فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود. فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية. وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز. وتعتبر أسباب الفجوة الغذائية العربية متعددة ومتشعبة، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق هذه الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، أو عدم قدرة الهياكل الإدارية والتنظيمية في الدول، وعد الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية. وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة. ويقودنا تشخيص جذور أزمة الغذاء في الوطن العربي وتحليل العوامل الكامنة وراءها إلى الحديث عن جملة من العوامل المؤثرة فيها.

ولا بُدَّ هنا أنْ تضع كُلّ دولة استراتيجية غذائية تعني بتوجيه الإمكانات المتوافرة واستغلالها بشكل عقلاني بما في ذلك مواردها الطبيعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق توافق بين العرض والطلب الغذائي الذي يتماشى مع تلبية الحاجات الغذائية ويقلص التبعية الغذائية. وهذا يعني البحث بكُلّ الوسائل للاعتماد على الإمكانات المحلية، لأنّه حتّى وأنْ توفرت العملة الصعبة التي تسمح بالاستيراد

فإنَّ ذلك لا ينجي من التبعية للخارج. وعلى هذا الأساس فإنَّ الاستراتيجية يجب أنْ تكون واضحة ومحددة في الزمان والمكان، مما يتطلب أنْ تتخذ الدولة وكما قلنا مجموعة من الإجراءات وتتبع عدداً من الوسائل حسب ظروفها وإمكاناتها. والحقيقة أنَّ هذه الوسائل مترابطة بعضها البعض بحيث يظلّ مردود أي إجراء ضعيفاً إذا لم يتم دعمه بباقي الإجراءات. وكلما كان ذلك منتظماً كلما توفرت لنا الإمكانات لتحقيق الهدف. ويمكن تسليط الضوء على أهم هذه الوسائل وحسب ما يلي (القاسم، ٢٠١٠، ١٨١):

أوّلاً: إتّباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الزراعة نقلة نوعية ي التحول إلى مرحلة الإنتاج الوفير. وكان لتطورات ومنجزات الهندسة الوراثية التي يتم تطبيقها في مجال الزراعة وتطوير الآلات والمكائن واستخدام الأسمدة والمبيدات أن تجعل القطاع الزراعي معتمداً على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال (الطرابلسي، ١٩٩١، ٦٦). لكن من الضروري أنْ نشير إلى نتائج التقدّم التكنولوجي الموزعة بشكل غير عادل بين دول العالم، حيث لا تمتلك الدول النامية سوى ٥٪ من حصة دول العالم من التكنولوجيا العالمية، في حين تمتلك الدولة المتقدّمة ٩٥٪ من التكنولوجيا العالمية. وهذا يعني أنَّ جهوداً كبيرة يتطلب بذلها من الدول النامية لنقل التكنولوجيا، لأنَّ كُلّ ذلك يشير بوضوح إلى أنَّ هذه الدول تعتمد على الدول المتقدّمة في عملية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وكما هو معروف، فإنَّ اكتساب التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى ثلاث مراحل وهي:

أ. التطوير المتدرج لما هو متاح في الآلات والمعدات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة.

ب. نقل أو استيراد أحدث المعدات والخبرات المتاحة من الأقطار الأخرى كاستيراد الجرارات والآلات الزراعية، والسلالات المحسنة والتقاوي المحسنة، والأساليب الفنية المرتبطة بها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ من سلبيات هذه العملية هو أنْ تكون المدخلات المستوردة قد صممت في معظم

الأحيان لتناسب ظروف وطبيعة معنية، وقد لا تتطابق هذه الخصائص مع خصائص الدول المستوردة، مما قد يضعف من النتائج المتوقعة. ولذلك فإنه يمكن التخلص من هذه المشكلة عن طريق إخضاع المدخلات المستوردة لعمليات التجارب تحت إشراف فني بغرض تطويع المدخلات المستوردة لتتناسب مع الظرف المحلي.

ج. مرحلة البحث العلمي والتي تُعدّ مرحلة متقدّمة تفتح آفاقاً لا حدود لها لتطوير التقنيات التي تتسق مع الظروف المحلية. وعليه لا بُدَّ من أنْ يستوعب البحث العلمي جوانب العنصر الذي يراد تطويره كافة. ولا بُدَّ من أنْ يواكب ذلك تحديد قاطع للمعاملات المختلفة بالنسبة للري والصرف ومعدل هطول الأمطار وتحسين المهد وتخصيب التربة والعمليات الزراعية ومقاومة الآفات والأمراض ما بعد الحصاد وتطوير العليقة الحيوانية وتصنيع المنتجات وتطوير السوق. ولذلك فالبحث العلمي يلعب دوراً كبيراً في إحداث التطور في العمليات الزراعية لمجابهة المشاكل والتحديات الزراعية.

كما لا بُدَّ أنْ نشير هنا إلى دور القطاع العام والخاص في عمليات البحث العلمي وتطوير التقنيات وخاصة ما يشار إلى القطاع العام، حيث نجد في تجربة الدول المتقدّمة أنَّ القطاع العام يركز لإجراء البحوث الأساسية والاستراتيجية، والقطاع الخاص يركز على البحوث التطبيقية وبما يضمن تحقيق كفاية اقتصادية عالية. وبالتأكيد فإنَّ مراكز البحث العلمي تعمل على تعظيم العائد من العنصر أو العناصر النادرة، فمثال ذلك أنَّ البحث العلمي في اليابان يركز حول البحوث التي تعظم الفائدة من الأرض نظراً لندرة الأراضي الصالحة هناك، بينما اتّجه البحث العلمي بأمريكا لتطوير التقانة التي تتجاوز ندرة عنصر العمل فكان التطوير الكبير للجرارات والآلات والمعدات الزراعية، أما القطاع الخاص فيركز على المجالات التي تضمن له إمكانيات الإنتاج بصورة موسعة للحصول على أرباح مناسبة.

ثانياً: تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية

إن عملية تضيع وسائل الإنتاج الزراعي من آلات ومعدات وعُدد، سوف يخلص القطاع من مشكلة الاستيراد والاعتماد على الخارج. كما أنَّ تلف جزء غير قليل من المحاصيل الزراعية يتطلب التوسع في تصنيع الفائض الزراعي من خلال إنشاء المعامل والمصانع وفق الحاجات الفعلية واعتماداً على الخبرات العلمية المحلية بحيث يستوعب المخصص للتصنيع. كما أنَّ تصنيع المدخلات الزراعية الأساسية كالأسمدة الكيمياوية والآلات أصبح في الظروف الحالية أكثر ملائمة، وذلك لانسحاب بعض الدول المتقدّمة من هذه الصناعات التي تعتبرها ملوثة. كما أنَّ توفير وسائل الإنتاج المصنعة محلياً يتيح استخداماً واسعاً لها مما يسهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين ورفع المردود الاقتصادي للمحاصيل الزراعية وتخفيض كلفة الإنتاج (جبر، ١٩٨٢، ٣١).

إنَّ الصناعات الغذائية هي إحدى سياسات الأمن الغذائي ومن مرتكزاته المهمة، وهي إحدى فروع الصناعات التحويلية والتي تطورت عبر عقود طويلة حتّى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدّم في تقنية الحفظ والصناعة المتقدّمة.

ثالثاً: الحفاظ على مصادر المياه وتقنين استخداماتها

إنَّ حماية الموارد المائية من الأخطار والأطماع والاعتداءات الخارجية أصبح من المهام الأساسية للدول، خصوصاً إذا كانت هذه الأخطار تهدد تدفق المياه عبر الحدود، بحيث يضمن حقوق الشعوب المكتسبة في هذه المياه ويحقق المصالح المتوازية مع الأقطار المجاورة. إنَّ ترشيد زيادة كفاية استخدام الموارد المائية عامل مهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب كفاية إدارة المشروعات المائية ووضع ملامح للسياسات الإروائية والسياسات الزراعية وللعلاقة التكاملية والتنسيقية بينهما وبما يضمن الترشيد المطلوب (أبو النعاج، ١٩٩١، ١٨).

إنَّ إقامة السدود وتخزين المياه وبذل الجهود لتخفيض الموارد المائية المهدورة وتطبيق وسائل الري الاقتصادية، والمحافظة على البيئة الأساسية للري باتّخاذ التدابير لصيانة التربة للحدِّ من الظمأ، وإدخال أساليب جديدة تنسجم مع التغيرات الموسمية

لزيادة كفايتها وخفض تكاليف تشغيلها وإزالة العقبات الفنية التي تحول دون استخدام المياه السطحية والمياه الجوفية. كُلّ ذلك سيحقق هدف الموارد والحفاظ عليها.

رابعاً: الانفتاح على الخارج وإتباع سياسات تجارية خارجية ملائمة

أنَّ سياسة الاكتفاء الذاتي لا تعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانيات المتاحة حيث توجد احتياطات إنتاجية من الممكن تعبئتها في الدول المعنية. كما أنَّ الأمن الغذائي يعني أنْ يكون الإنتاج القومي متاحاً أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل أو الاستيراد. ولكن من المهم هنا أنْ نختار بلدان الاستيراد بدقة وعناية بحيث نتجنب قدر الإمكان حدوث خلل ينعكس على وضع الاستيراد، وعليه يجب مراعاة السياسات والعلاقات والروابط الإقليمية، كذلك قدرة البلد المصدر في الاستمرار على التصدير وبعقود طويلة الأمد، لضمان استمرارية الاستيراد من دون ضغوط سياسية، كذلك العمل على تنويع مصادر الاستيراد. وأخيراً يجب أنْ تكون سياسة الاستيراد وقتية تحل محلها الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية، خصوصاً إذا ما عرفنا أنَّ سياسة الاستيراد أصبحت تخضع لضغوط سياسية. كما أنَّ سياسات التجارة الخارجية للصادرات، يجب أنْ تتضمن إلغاء السعر المتدني لسعر صرف العملة الأجنبية المخصصة لعائدات الصادرات لأن قيمة صادراتنا في الخارج تصبح متدينة أكثر بصرف العملة المحلية المنخفضة وهذه لا تجلب بالسوق العالمية المواد بالكميات الموازية لقيمة الصادرات وعليه فيتطلب توحيد سعر الصرف في كُلّ المعاملات النقدية، وتقييم عائدات الصادرات بسعر الصرف الموحّد والمعمول به لدى البنوك التجارية، والعمل على التركيز في الجودة والتجانس وتخفيض الضرائب الجمركية والتركيز على تصنيع الأغذية لتسهيل عملية التجارة البينية وجعل الإنتاج الزراعي قادراً على مواجهة المنافسة.

وأخيراً فإنَّ تحديد سياسة استيراد سليمة يتطلب قبل كُلّ شيء تحديد سياسة الاستهلاك والإنتاج، وفي ضوئها يمكن تحديد سياسات الاستيراد، لأنَّ

استمرار استيراد الخضر والفواكه مثلاً في حالات غزارة الإنتاج المحلي سيؤثر سلبياً على الإنتاج المحلي للمواسم المقبلة.

خامساً: تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية

إنَّ تعديل الأنماط الاستهلاكية يجري من خلال توعية أفراد المجتمع حول أهمية التغذية للقضاء على الأمية وتحسين المعارف المتعلّقة باختبار النظام الغذائي الكافي من الناحية التغذوية وبتقنيات إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ومناولتها على جميع المستويات وخاصة على المستوى الأسري. وينبغي أنْ توجه البرامج إلى القيادات الأسرية مع التركيز بشكل خاص على النساء، وأنْ تتضمن أيضاً دروساً للتدبير المنزلي للفتيات، كما ينبغي التشديد على دور وسائل الإعلام الجماهيري في مجال التوعية التغذوية. إنَّ الترويج للنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية يتطلب من الحكومات العمل على تقييم العرض الغذائي والوضع التغذوي لدى السكان وتقييم مدى العلاقة بين نوعية النظام الغذائي والأمراض في إطار الظروف الخاصة بالبلد، مع مراعاة عمليات التقسيم الدولية والقطرية الأخرى، والنتائج العلمية الراهنة، ووضع السياسات الشاملة لتحسين مستويات إمدادات الأغذية والتغذية مع تكيفها بما يتفق مع الظروف المحلية للبلد. كما أنَّ لتنمية البدائل السلعية أهمية كبيرة من خلال التفكير مثلاً في تنمية بدائل القمح وذلك بخلطه بالحبوب الأخرى أو تنمية إنتاج لحوم الدواجن والأسماك كبدائل للحوم الحمراء. إذن على الدولة أنْ تعمل من أجل التحكم بسياسة الاستهلاك لغرض التأثير على النمط الاستهلاكي الجاري وأذواق وعادات المستهلكين الجارية (حجازي، ١٩٨٧، ٢٤).

إنَّ الأمن الغذائي يستوجب توجيه الاستهلاك نحو السلع الغذائية الأكثر والأسهل توافراً سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

إذن فإنَّ تحديد الأهداف الغذائية بصورة واضحة يسهل اختيار الوسائل المناسبة الممثلة في أنواع وكميات السلع التي تحقق الهدف الغذائي المنشود وكيفية جعل الزيادة ممكنة في استهلاكها من الناحية الاقتصادية والذوقية.

سادساً: إعطاء اهتمام وأولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ

يعرّف المخزون الاستراتيجي من سلعة ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة أو القطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية. كما ويقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محلياً أو المستورد لتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي.

ومما ينبغي التأكيد عليه في مفهوم المخزون الاستراتيجي هي خاصية التجدد، حيث يتم إحلال كميات من الإنتاج بشكل دوري محل جزء من المخزون المتواجد في فترة زمنية سابقة، بهدف المحافظة على صلاحية المادة الغذائية وصفاتها التغذوية، في حين تمثل الواردات والمعونات الغذائية المصدر الثاني لتكوين المخزون الاستراتيجي هذا خصوصاً بالنسبة لدول العجز الغذائي التي فشلت في إحلال المصدر المحلي محل المصادر الخارجية في تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

والمخزون الاستراتيجي يتضمن جميع أشكال الاستهلاك سواء ذلك الموجّه للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان أو نظيره الخاص بتغذية الحيوانات أو الاستخدامات الصناعية. في حين ينصب مخزون الطوارئ على تلبية احتياجات الاستهلاك البشري وفي حالات الأزمات الحادة والمفاجئة التي تواجه دولة ما والتي تتمثل في التعرض للكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية الحادة كحالات الحرب أو حالات الاضطراب السياسي التي يترتب عليها توقف شبه كامل. أما المخزون التشغيلي (العامل) فيتمثل في الاحتياطات التي يحتفظ بها على المستوى القطري لتأمين انتظام الإمدادات اللازمة للاستهلاك في مواجهة الاحتياجات التشغيلية للمجتمع في الأمد المتوسط وبما لا يسمح توقف الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس فإنّ الفترة الزمنية الخاصة بالمخزون التشغيلي تُعدّ أقصر من نظيراتها الخاصة بالمخزون الاستراتيجي وإنْ كان المخزون التشغيلي يمكن اعتباره جزءاً من المخزون الاستراتيجي للمجتمع.

وعلى العموم تختلف المفاهيم الخاصة بالمخزون باختلاف الغرض من إنشائه وطبيعة المخاطر التي يقوم بمواجهتها، ووفقاً للاختلاف في تلك المفاهيم يختلف حجم المخزون في كُلّ حالة.

إنَّ الاهتمام بوضع خطط لمخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي من محاصيل الغذاء أحد مكونات الأمن الغذائي. إنَّ المخزون الاستراتيجي يتحدد من خلال حجم الإنتاج الذي تحتفظ به الدول آخذة بعين الاعتبار تأخر إمداد الواردات عن البرامج المقررة، وهو يتحدد حسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية بأن يكون بحدود (١٧٪) من حجم الاستهلاك السنوي. أما مخزون الطوارئ فهو يرتبط بالظروف غير الاعتيادية التي تهدد الأمن الغذائي للدول مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب ويتحدد حجمه على ظروف كُلّ دولة ومدى تعرضها للكوارث والتي غالباً ما تكون ظروفاً بيئية غير طبيعية. ومن الأهمية هنا التفرقة بين أماكن توطين مخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي، حيث يفضل أنْ يكون توطين الأوّل في المناطق الأكثر عرضة للكوارث لضمان سهولة وسرعة الوصول، والثاني يخضع في توطينه لاعتبارات مرتبطة بالكفاية الاقتصادية للمخزون. وجدير بالذكر أنَّ لاحتياطي الغذاء ثلاثة مكونات مهمة هي:

١- احتياطي الغذاء الوطني الرسمي.

٢- المخزونات التي تحتفظ بها منظمة أو دوائر تسويق الغذاء الرسمية لأغراض أنشطتها الروتينية المتعلّقة بالشراء والبيع.

٣- المخزونات التي يحتفظ بها القطاع الخاص والذي يتكون بشكل رئيسي من الفلاحين. وفيما عدا الفترة التي تسبق الحصاد مباشرة فإنَّ مخزونات القطاع الخاص سوف تفوق عموماً المخزونات الأخرى كافة. وهكذا فإنَّ اعتبار المخزونات الحكومية هي المكون الوحيد للأمن الغذائي هو إغفال لأهم مساهم في الأمن الغذائي ألا وهو القطاع الخاص.

إنَّ الأهداف الرئيسية للتخزين الغذائي والتي تنشدها الدولة إضافة للأمن الغذائي هي:

أ. تثبيت أسعار السلع والمنتجات الزراعية الغذائية عن طريق التحكم في المعروض في السوق وحسب الطلب.

ب. إنَّ وجود نظام تخزين سليم يشجع المزارعين على تحسين إنتاجهم من دون تخوف من التذبذبات السريعة التي تؤثر سلبياً على مدخلاتهم الزراعية.

ج. إنَّ الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته والاستهلاك البشري مستمر من هنا تأتي الأهمية البالغة من التخزين لإشباع رغبات وحاجات المستهلكين على مدار السنة.

د. إنَّ وجود المخزون الاحتياطي للمنتجات الغذائية الأساسية يمكن أنْ يكون أداة بيد الدولة لكسر حدة احتكارات القطاع الخاص.

إنَّ التخزين الزراعي يمكن اعتباره من الوسائل الفعالة لعلاج مشاكل الغذاء التي تعاني منها معظم الدول النامية وهو يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر التخطيط الاستراتيجي.

سابعاً: الطرق ووسائل النقل

إنَّ التقدّم الكبير الذي شهدته الزراعة وزيادة الفائض في الإنتاج يتطلب نقله إلى أسواق غالباً ما تكون بعيدة عن المزارع، كذلك فإنَّ الحاجة المتنامية للمدخلات من أسمدة وآلات ومبيدات... الخ، غالباً ما يتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة عن المزارع أيضاً. كذلك فإنَّ التخصص في فروع الإنتاج الزراعي المتنوعة سيؤدي إلى المزيد من الحاجة إلى التبادل. كُلّ ذلك يوضح الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة وتوافر شبكة من الطرق ووسائل النقل، فإذا لم تتوفر أصبحت عاملاً محدداً للتنمية الزراعية، وكلما زادت الزراعة تقدّماً كلما ازدادت الحاجة إلى وسائل نقل أسرع وأكفأ تقدّماً.

ثامناً: صياغة استراتيجية للأمن الغذائي

ومما تقدّم نجد من الأهمية ضرورة صياغة استراتيجية للأمن الغذائي، على مستوى البلد، واضحة ومحددة بناء على دراسة موضوعية للإمكانيات المتاحة

والظروف المحيطة والاحتمالات المستقبلية، يعتبر ضرورة لازمة لتوجيه العمل نحو حشد الموارد المتاحة وتوجيهها بصورة سليمة بحيث تحقق الأهداف الوطنية. والاستراتيجية هي التي ستحدد التوجه العام نحو تحقيق الأمن الغذائي، ومدى الاعتماد على الذات (في الإطار الوطني أو الوطني والقومي)، أو الاعتماد على الآخرين في السوق العالمي. كذلك هي التي ستحدد تصوّراً لما ينبغي أنْ تكون عليه حالة الأمن الغذائي مستقبلاً، وأسلوب حشد الموارد المتاحة وكيفية العمل لتحقيق أو إنجاز أهداف التصوّر المستقبلي.

وفيما يتعلق بالركن الأوّل للاستراتيجية، سوف تحدد توجهات الزراعة والأهداف التي ينبغي تحقيقها، في إطار تطور استشرافي للاحتياجات والموارد والظروف المحيطة. وبوجه عام، سوف تعالج الاستراتيجية قضية الأمن الغذائي من كُلّ جوانبها، آخذة في الاعتبار العديد من العوامل والمتغيرات التي لعل أهمها:-

- تصوّر مستقبلي للموارد الطبيعية، والموارد بوجه عام، واحتمالات الزيادة أو النقص، والحاجة إلى التحسين والصيانة... الخ.
- تصوّر مستقبلي لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة، في ضوء الزيادة السكانية، التحوّل من الريف إلى الحضر، تغير مستويات الدخول... الخ.
- تصوّر مستقبلي لاحتمالات الإنتاج الكلي من السلع الغذائية المختلفة، تكلفة الإنتاج، القدرة التنافسية... الخ.
- تصوّر مستقبلي لاحتمالات التقدّم التكنولوجي وإمكانيات استثماره، وتطورات السوق العالمي وإمكانيات الاعتماد عليه، وتأثيراته في الزراعة المحلية... الخ.
- تصوّر مستقبلي لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان اعتماداً على الزراعة الوطنية، أو الاستيراد، وإمكانيات الارتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتي، وإمكانيات التصدير... الخ.

- تصوّر للمعوقات الحالية والتي يمكن أنْ تنشأ مستقبلاً والآثار التي يمكن أنْ تترتب عليها.
- تصوّر مستقبلي لآثار التطورات سالفة الذكر في الزراعة وإمكانية الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين... الخ.

وفي ما يتعلق بالركن الثاني للاستراتيجية، سوف تحدد السياسات التي ينبغي على الحكومة تبنيها، مثل، السياسات اللازم اتّباعها: لصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها... لتطوير نظم حيازة الأرض الزراعية... لتوفير الدعم من خلال المؤسسات البحثية الإرشادية والتمويلية والخدمية والتعليم والتدريب.. لحماية الزراعة الوطنية من احتمالات التعرض للإغراق الذي قد تلجأ إليه دول أجنبية في ظلّ حرية التجارة... لمساندة صادرات الزراعة الوطنية وفتح أسواق لها في الخارج... الخ.

وفيما يتعلق بالركن الثالث للاستراتيجية، سوف تحدد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنتاجية، وكيفية تحقيق الأهداف بصورة متواصلة. وهذا يقودنا إلى البحث في حشد الموارد، بوجه عام بهدف إنجاز تنمية زراعية متسارعة.

وختاماً لا بُدَّ أنْ نؤكد بأنَّ الوسائل والإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي هي كثيرة وعديدة تختلف حسب ظروف وإمكانيات كُلّ بلد حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستمر وبوتائر جيدة من دون تطوير القطاع الزراعي وحلّ مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق أفضلها. والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية هما بالنسبة للاقتصاد الوطني وجهان متلازمان وضروريان لا يمكن الفصل بينهما ولا يتحقق أحدهما بالآخر، وعلى هذا الأساس فإنَّ عملاً دؤوباً في مجال التنمية الزراعية لتجميع الموارد الأرضية والمائية والبشرية والمالية والعلمية بالكميات والأنواع اللازمة ذو أهمية كبيرة لتنفيذ المشروعات التي يمكن أنْ ينهض بها الإنتاج الزراعي. كما أنَّ دراسة تنمية الإنتاج الزراعي ودراسة العلاقة بين قطاعات الاقتصاد وتحت ظروف التنمية، تتطلب استثمار كميات كبيرة من رأس المال في القطاع الزراعي بحيث يمكن فعلاً زيادة معدلات النمو وتحقيق تقدّم باتّجاه الأمن الغذائي، لأن تحقيق الأخير يتطلب جهوداً ضخمة في ميادين شتى وعلى أكثر من مستوى.

تاسعاً: سياسات تحقيق التنمية المستدامة

إنَّ التنمية المستدامة للموارد يتحقق بها التوازن بين قدرة الوحدة المنتجة بمعناها الواسع، على العطاء المتجدد وبين ما يأخذه الإنسان - والسبيل إلى ذلك يكمن في فهم التداخلات المتشابكة التي تجري حياة الجماعات الإنسانية في إطارها، وهي التفاعلات المنظومات الثلاث: المنظومة الاجتماعية، منظومة المحيط المصنوع، منظومة المحيط الحيوي:

١- بالنسبة للمحيط الحيوي تتطلب التنمية المستدامة المحافظة على صحة النظم البيئية وحسن أدائها سواء كانت في حالتها الأوّلية أو الحالة التي ألت إليها، كما أنَّ على المجتمع أنْ يخدم وحدة النظام وتكامل عناصره وأنْ يحفظ نفسه من حيث أعداده ومعدلات استهلاكية في إطار قدرة النظام البيني على العمل.

٢- أما بالنسبة للمحيط المصنوع فإنَّ التنمية المستدامة تتطلب اختيار الوسائل التكنولوجية ذات المخلفات المحددة والمتناقصة والتي تعتمد على إعادة استخدام وتدوير المخلفات بما في ذلك المخلفات الصناعية، كما تتطلب التنمية المستدامة حسن اختيار التكنولوجية الملائمة لأحوال البيئة الطبيعية - المحيط الحيوي - أحوال البيئة الاجتماعية. ويتحقق ذلك عن طريق (عبد السلام، ١٩٩٨، ١٢٣):

أ. المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد الطبيعية مثل قدرة النبات على النمو، قدرة التربة على استعادة خصوبتها، وقدرة المياه الجارية على تنمية ذاتها.

ب. المحافظة على الموارد المتنوعة ذاتياً.

ج. مراعاة الاستغلال الموصول لأنواع الكائنات الحية والنظم البيئية حتّى لا تستنزف وتهزل قدرتها على تجديد الذات وحفظ النوع.

٣- وفيما يتعلق بالمحيط الاجتماعي والذي يعنى النظام الذي تدير به الجماعة أمورها فإنَّ التنمية المستدامة تتطلب:

أ. أن تتضمن سياسات التنمية أهدافاً تتصل بمعدلات الاستهلاك والزيادة السكانية وتوزيعها جغرافياً بما يحافظ على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية.

ب. تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب المستمر.

ج. تنظيم برامج خاصة بالتربية وإشاعة الوعي البيني، حتّى يمكن إسهام الجماهير في تخفيف عبء التلوث البيني وقبول أعباء المستدامة.

د. وضع أولويات لاستخدامات المياه والأرض يقبلها المجتمع مع المحافظة على خصوبة التربة والاستغلال الرشيد لموارد المحيط الحيوي عموماً.

ه. ربط خطط البحث والتطوير التقني بفهم حقيقي للتشابكات البيئية بمفهوم التنمية المستدامة.

و. أخذ البعد البيئي في الحسبان عند تقييم المشروعات الجديدة وأنَّ تخصص الموارد اللازمة لحماية البيئة من التلوث وأخذ الإجراءات التي تمنع حدوث التلوث عند المنبع أو تعالج التلوث بعد حدوثه.

إنَّ السبيل إلى التنمية المستدامة هو التكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا، فالتكنولوجيا وحدها ليست الحلّ وكثيراً ما يحتاج الحلّ إلى أمور اجتماعية، والتكنولوجيا هي مفتاح المحيط المصنوع وهي تحت سيطرة الإنسان على الأقل نظرياً فكما استخدمها لخدمة الحياة وزيادة رفاهيته فإنّه قد استخدمها أيضاً للدمار والخراب.

مقومات القطاع الزراعي في الوطن العربي

إنَّ إمكانيات أي منطقة جغرافية أو بلد ما، تُعدّ من العوامل المهمة لتحقيق تنميتها الزراعية، فالموقع والموارد البشرية والأرضية والمائية والمالية من أبرز العوامل التي تحقق أهداف السياسة الزراعية، لذلك لا بُدَّ لنا من استعراض أبرز موارد الوطن العربي.

١. الموقع والمساحة

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢° جنوباً و٣٧,٥° شمالاً وبين خطي طول ٦٠° شرقاً و١٧° غرباً ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢. تقدر مساحة الوطن العربي بحدود ١٤,٢٩١,٤٦٩ كلم² أي بحدود (١٤٠٦) مليون هكتار، ويشتمل على ٢٢ دولة عربية، عشر منها في قارة إفريقيا تشكل ما نسبته ٧٢,٤٥٪ من مساحته و١٢ دولة في قارة آسيا تشكل ما نسبته ٢٧,٥٥٪ من مساحته. يبلغ أقصى امتداد له من الشرق إلى الغرب ٦٠٠٠ كلم ومن الشمال إلى الجنوب ٤٠٠٠ كلم. يقع الوطني العربي وسط قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في أسيا وأفريقيا ويفصل بينهما البحر الأحمر، ويطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي وكذلك يطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً (البداينة، ٢٠١٠، ٦٣).

٢. التضاريس والمناخ

تشكل الهضاب أكثر التضاريس انتشاراً، تتمثل في الصحراء الإفريقية الكبرى وصحراء شبه الجزيرة العربية، بينما السهول لا تمثل سوى ٦٪ من المساحة الكلية، أما السلاسل الجبلية فهي تمتد في نطاق ضيق. ويشرف الوطن العربي على مضائق وممرات مائية عديدة منها: مضيق هرمز والذي تشرف عليه سلطنة عمان، ومضيق باب المندب والذي تشرف عليه اليمين وجيبوتي، وقناة السويس والتي تمر عبر

الأراضي المصرية، ومضيق تيران والذي تشرف عليه السعودية ومصر، ومضيق جبل طارق والذي تشرف عليه المغرب وإسبانيا وبريطانيا.

أما مناخ الوطن العربي فيكمن تميزه في ضوء مناخ الأقاليم التالية:

١. المناخ الصحراوي: يحتل نسبة ٨٠٪ من المساحة الإجمالية، ويشمل أغلب مساحة شبه الجزيرة العربية والعراق ومصر، وشمال السودان بالإضافة إلى الصحراء الكبرى التي تغطي معظم مساحة المغرب العربي.
٢. المناخ المتوسطي: يسود السواحل المطلة والمناطق القريبة من البحر المتوسط كبلاد الشام وشمال مصر والعراق والمغرب العربي.
٣. الإقليم الاستوائي: يسود الصومال.
٤. الإقليم المداري: شمال الصومال، إريتريا، جيبوتي، اليمن، جنوب السودان، جزر القمر وجنوب غرب السعودية وبعض مناطق سلطنة عمان.

٣. الموارد البشرية

شهد الوطن العربي انفجاراً سكانياً هائلاً خاصة أثناء الربع الأخير من القرن العشرين، وكان لهذا المدّ البشري الهائل أثره الفاعل على مسيرة التنمية في الوطن العربي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية إضافة إلى تزايد الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية وموارد الطاقة والمياه والغذاء وغيرها. لقد ازداد معدل النمو السكاني منذ أواسط القرن الماضي، حيث ارتفع حجم سكان الوطن العربي من ٧٤,٤ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ١٧٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ثم أصبح بحدود ٣٢١ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ ووصل إلى ٣٤٥ مليون نسمة عام ٢٠١٠. وتشير التقديرات الأوّلية بأنه سيصل إلى ٥٩٨,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠. إنَّ الوطن العربي احتلّ المركز الرابع بين المجموعات السكانية العالمية إذ يأتي في الترتيب بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، لاحظ الجدول (١).

الجدول (١)

عدد سكان الوطن العربي (١٩٥٠- ٢٠٥٠)

السنة	العدد بالمليون
١٩٥٠	٧٤,٤
١٩٨٠	١٧٠
١٩٩٤	٢٣٧
٢٠٠٠	٢٨٤
٢٠٠٥	٣٢١
٢٠١٠	٣٤٥
٢٠٢٥	٤٥٨,٨
٢٠٥٠	٥٩٨,٥

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الدليل الإحصائي لسنوات متفرقة.

كما يلاحظ أنَّ معدلات النمو السكاني تتجه بالانخفاض من ٣,٢٪ إلى معدلات نمو تتراوح ٢,٤٪ - ٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ورغم انخفاض معدلات النمو السكاني المتوقع فسيبقى حجم سكان الوطن العربي مرتفعاً خلال العقود الأربعة القادمة نتيجة تأثير بعض سكان الدول العربية ذات الحجم السكاني الكبير كمصر والسودان والجزائر والمغرب والسعودية واليمن. وهناك تبايناً ملحوظاً في معدلات الزيادة السكانية بين الدول العربية حيث تراوح بين ٥,٦٪ في الإمارات العربية المتحدة و١,٣٪ في لبنان خلال الربع الأخير من القرن الماضي، بينما انخفضت هذه المعدلات خلال القرن الحالي لتتراوح ما بين ٣,٠٪ في الإمارات المتحدة و١٪ في كُلّ من لبنان، تونس، وقد أدّت معدلات النمو السكاني المرتفعة في العالم العربي إلى إضافة أكثر من (٥) مليون نسمة سنوياً في المتوسط حتّى عام ٢٠١٠.

أما عدد سكان الريف فقد بلغ بحدود ١٥١,٩٠٦,٢٢ من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي عام ٢٠٠٨، أي بحدود ٤٤٪ من حجم السكان، وهي نسبة كبيرة قادرة على استغلال الثروات الزراعية بشكل أمثل إذا ما أحسن تدريبها وتعليمها واستخدامها، لاحظ الجدول (٢). وبالتأكيد فإنَّ هذه النسبة تختلف من بلد

إلى آخر حسب طبيعة وظروف الجغرافية. أما حجم القوى العاملة في الوطن العربي فقد بلغ ما مجموعه (١٠٦٥٤٦,٦٥) نسمة، شكلت القوى العاملة في القطاع الزراعي ما مقداره (٢٩٥٢٥,٩١) نسمة عام ٢٠٠٨ أي بحدود ربع القوى العاملة في الوطن العربي، لاحظ الجدول (٣).

جدول (٢)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨

(ألف نسمة)

الدولة	السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
الأردن	٢٠٠٦	٥٦٠٠,٠٠	٩٧٤,٤٠
	٢٠٠٧	٥٧٢٣,٠٠	٩٩٥,٩٠
	٢٠٠٨	٥٨٥٠,٠٠	١٠١٧,٩٠
الإمارات	٢٠٠٦	٤٢٢٩,٠٠	٩٥,٠٥
	٢٠٠٧	٤٧٤٥,٠٤	١٠٠,٨٤
	٢٠٠٨	٥٣٢٤,٠٥	١٠٦,٩٨
البحرين	٢٠٠٦	٧٤٢,٥٦	١١١,٣٨
	٢٠٠٧	١٠٣٩,٢٩	١٥٥,٨٩
	٢٠٠٨	١٤٥٤,٦٠	٢١٨,١٩
تونس	٢٠٠٦	١٠١٥٢,٧٩	٣٥٥٠,٧٣
	٢٠٠٧	١٠٢٧٥,٩٥	٣٥٨٥,٩١
	٢٠٠٨	١٠٤٠٠,٦١	٣٦٢١,٤٣
الجزائر	٢٠٠٦	٣٣٧٢٢,٩٧	١٣٣٢٠,٧٧
	٢٠٠٧	٣٤٤٠٠,٠٠	١٣٦٨٤,٠٠
	٢٠٠٨	٣٤٨٠٠,٠٠	١٣٨٤٣,٠٠
جيبوتي A	٢٠٠٦	٦٩٢,٧٦	٢٨٧,٠٣
	٢٠٠٧	٧٠٤,٥٩	٢٨٧,٠٣
	٢٠٠٨	٧١٦,٦٣	٢٨٧,٠٣

الدولة	السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
السعودية	٢٠٠٦	٢٣٨٤٣,٠٠	٤٥٤٦,٠٠
	٢٠٠٧	٢٤٢٤٢,٠٠	٤٦٠٠,٠٠
	٢٠٠٨	٢٤٨٠٧,٠٠	٤٦٥٤,٦٤
السودان	٢٠٠٦	٣٦٢٩٧,٠٠	٢٢٨٦٧,٠٠
	٢٠٠٧	٣٧٧٥٦,٠٠	٢٣٧٨٦,٠٠
	٢٠٠٨	٣٩١٥٤,٤٩	٢٤٦٦٧,٠٠
سوريا	٢٠٠٦	٢١٠٦١,٠٠	٨٨٠٨,٠٠
	٢٠٠٧	٢١٦٦٠,٠٠	٨٩١٥,٠٠
	٢٠٠٨	٢٣٠٢٧,٠٠	٩١٣٣,٠٠
الصومال A	٢٠٠٦	١١٨٨٤,٦٣	٧٠٦٠,٧١
	٢٠٠٧	١٢١٢٣,٩٩	٧١٣٣,١٣
	٢٠٠٨	١٢٣٦٨,١٧	٧٢٠٤,٢٨
العراق	٢٠٠٦	٢٨٨١٠,٠٠	٩٢٥٠,٠٠
	٢٠٠٧	٢٨٦٨٢,٠٠	٩٩٢٩,٠٠
	٢٠٠٨	٣١٨٩٥,٠٠	١٠٦٠٨,٠٠
عُمان	٢٠٠٦	٢٥٤٩,٥٨	٦٦٧,٣٤
	٢٠٠٧	٢٧٤٣,٤٩	٧٦٨,١٨
	٢٠٠٨	٢٨٦٧,٤٢	٦٦٧,٣٣
فلسطين	٢٠٠٦	٣٨٨٨,٢٠	١٠٩٨,٥٠
	٢٠٠٧	٣٧٧٠,٦١	١٠٨١,٣٢
	٢٠٠٨	٣٨٢٥,٠٠	٦١٩,٦٠
قطر	٢٠٠٦	١٠٤١,٧٣	٤٩,٠٠
	٢٠٠٧	١٢٢٦,٢١	٤٩,٠٠
	٢٠٠٨	١٤٤٣,٣٦	٤٩,٠٠
الكويت	٢٠٠٦	٣٠٥١,٨٥	٢٦,٦٧
	٢٠٠٧	٣٢٤٨,٧٣	٢٦,٦٨
	٢٠٠٨	٣٤٥٨,٣٣	٢٦,٦٩

الدولة	السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
لبنان A	٢٠٠٦	٤٦٨٤,٩١	٤٦٨,٣٢
	٢٠٠٧	٤٧٤٨,٢٢	٤٧٤,٥٦
	٢٠٠٨	٤٨١٢,٣٨	٤٨٠,٨٩
ليبيا	٢٠٠٦ ❖	٥٦٧٣,٠٣	٧٤٧,٠٤
	٢٠٠٧	٥٧٧٦,٨٥	٧٤٧,٠٤
	٢٠٠٨	٥٨٨٢,٥٦	٧٤٧,٠٤
مصر	٢٠٠٦ ❖	٧٢٥٧٩,٠٠	٤١٦٢٩,٠٠
	٢٠٠٧	٧٣٩٠٦,٠٠	٤٢٣٨٩,٠٠
	٢٠٠٨	٧٥٢٣٣,٠٠	٤٣١٤٩,٠٠
المغرب	٢٠٠٦	٣٠٥٠٦,٠٠	١٣٤٢٧,٠٠
	٢٠٠٧	٣٠٨٤١,٠٠	١٣٤٣٧,٠٠
	٢٠٠٨	٣١١٧٧,٠٠	١٣٤٤٧,٠٠
موريتانيا	٢٠٠٦	٢٩١٥,٨٦	١٥٥٤,٧٠
	٢٠٠٧	٣٠٦٥,٧٢	١٥٥٨,٢٢
	٢٠٠٨	٣٠٧٥,٢٧	١٥٥٨,٢٢
اليمن	٢٠٠٦	٢٠٩٠٠,٠٠	١٤٩٠٠,٠٠
	٢٠٠٧	٢١٥٠٠,٠٠	١٥٤٠٠,٠٠
	٢٠٠٨	٢٢٢٠٠,٠٠	١٥٨٠٠,٠٠
المجموع	٢٠٠٦	٣٢٤٨٢٥,٨٦	١٤٥٤٣٨,٦٤
	٢٠٠٧	٣٣٣١٧٨,٦٩	١٤٩١٠٢,٧٠
	٢٠٠٨	٣٤٣٧٧١,٨٧	١٥١٩٠٦,٢٢

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير التنمية لسنوات متعددة.

جدول (٣)

القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨

(ألف نسمة)

الدولة	السنة	إجمالي عدد القوى العاملة	عدد القوى العاملة الزراعية
الأردن	٢٠٠٦	١٣٠٢,٥٠	٧٨,٢٠
	٢٠٠٧	١٣٣٧,٥٠	٧٥,٢٣
	٢٠٠٨	١٣٤٥,٥٠	١٢٠,١٠
الإمارات	٢٠٠٦	٢٨٢٦,٠٠	١٨٣,٨٩
	٢٠٠٧	٣٠٤٣,٣٩	١٧٦,٩٦
	٢٠٠٨	٣٢٧٧,٥٠	١٧٠,٢٩
البحرين	٢٠٠٦	٣٥٩,٥٠	٩,١٢
	٢٠٠٧	٣٦٩,٢٦	٩,١٢
	٢٠٠٨	٣٧٩,٢٨	٩,١٢
تونس	٢٠٠٦	٣٥٩٦,٥٩	٥٨٥,٨١
	٢٠٠٧	٣٧٣٨,٥٧	٦٠٨,٤٧
	٢٠٠٨	٣٨٨٦,١٥	٦٣٢,٠٠
الجزائر	٢٠٠٦	٩٧٣٠,٩٥	١٦٠٩,٦٣
	٢٠٠٧	٩٩٦٨,٩١	٢٢٢٠,١٣
	٢٠٠٨	١٠٣١٥,٠٠	٢٢٤٤,٠٦
جيبوتي	٢٠٠٦	٣٦٤,٤٤	٢٧٦,٠٢
	٢٠٠٧	٣٦٩,٧٤	٢٧٨,٠٤
	٢٠٠٨	٣٧٥,١١	٢٨٠,٠٨
السعودية	٢٠٠٦	٨٧٥٠,٠٠	٦٠٥,٠٠
	٢٠٠٧	٨٢٢٩,٠٠	٦٠٠,٠٠
	٢٠٠٨	٧٧١٠,٠٠	٥٩٢,٣٠
السودان	٢٠٠٦	١١٢٥٠,٠٠	٥٩٦٣,٠٠
	٢٠٠٧	١٣٥٩١,٠٠	٦٠٠٠,٠٠

الدولة	السنة	إجمالي عدد القوى العاملة	عدد القوى العاملة الزراعية
	٢٠٠٨	١٤٠٩٥,٠٠	٦٢٠١,٨٠
سوريا	٢٠٠٦	٥٢٩٢,٠٠	٩٧١,٠٠
	٢٠٠٧	٥٤٠١,٠٠	٩٦٣,٠٠
	٢٠٠٨	٥٤٤٢,٠٠	٨٥٣,٠٠
الصومال	٢٠٠٦	٤٨٧٤,٩٢	٣٤٠٣,١٣
	٢٠٠٧	٥٠٣٤,٩٣	٣٥٠٩,٤٧
	٢٠٠٨	٥٢٠٠,١٩	٣٦١٩,٤٧
العراق	٢٠٠٦	٩٦١٥,٠٠	١٣٠٤,٠٠
	٢٠٠٧	٩٩٠٦,٠٠	١٣٤٣,٠٠
	٢٠٠٨	١٠٦٤٤,٠٠	١٤٤٣,٠٠
عُمان	٢٠٠٦	٧٧٨,٧٠	٢٢٦,٥٤
	٢٠٠٧	٩١٩,١٩	٢٢٦,٥٤
	٢٠٠٨	١١٢٥,٠٠	٢٣٦,٩٣
فلسطين	٢٠٠٦	٦٦٦,١٠	١٠٦,١٠
	٢٠٠٧	٦٦٦,٠٠	١٠٣,٩٠
	٢٠٠٨	٦٤٨,٠٠	٨٦,٨٠
قطر	٢٠٠٦	٣٥١,٤٦	٣,٠٠
	٢٠٠٧	٣٥٦,٧٧	٣,٠٠
	٢٠٠٨	٣٦٢,١٦	٣,٠٠
الكويت	٢٠٠٦	١٨٦٩,٨١	٢٠٩,٥٩
	٢٠٠٧	٢٠٢٤,٨٩	٢٦٧,٧٢
	٢٠٠٨	٢١٩٢,٨٤	٣٤١,٩٧
لبنان	٢٠٠٦	١٤٩٣,١٣	٣٧,١٠
	٢٠٠٧	١٥٣٥,٤٣	٣٥,٢٩
	٢٠٠٨	١٥٧٨,٩٣	٣٥,٢٩

الدولة	السنة	إجمالي عدد القوى العاملة	عدد القوى العاملة الزراعية
ليبيا	٢٠٠٦ ❖	١٨٤٥,٠١	٨٨,٨٩
	٢٠٠٧	١٦٣٩,٠٨	٨٦,٨٣
	٢٠٠٨	١٦٣٩,٠٨	٨٦,٨٣
مصر	٢٠٠٦	١٩٨٧٧,٠٠	٦٠٩٠,٠٠
	٢٠٠٧	٢٠٣٠٣,٠٠	٦٢٣١,٠٠
	٢٠٠٨	٢٠٧٢٩,٠٠	٦٣٧٢,٠٠
المغرب	٢٠٠٦	١٠٩٩٠,٠٠	٤٥٠٥,٩٠
	٢٠٠٧	١١١٤٨,٠٠	٤٦٩٣,٣٠
	٢٠٠٨	١١٢٦٧,٠٠	٤٦٠٨,٢٠
موريتانيا	٢٠٠٦	٦٣٦,١٥	٣٢٠,٠٠
	٢٠٠٧	٦٣٤,٩٠	٣٣٠,٠٠
	٢٠٠٨	٦٣٤,٩٠	٣٣٠,٠٠
اليمن	٢٠٠٦	٤١٢٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠
	٢٠٠٧	٤٢٠٠,٠٠	١٢٦٠,٠٠
	٢٠٠٨	٤٢٠٠,٠٠	١٢٦٠,٠٠
المجموع	٢٠٠٦	١٠٠٥٨٩,٢٧	٢٧٧٨٥,٩١ (٢٧٪)
	٢٠٠٧	١٠٤٤١٦,٥٥	٢٩٠٢٠,٩٩ (٢٧٪)
	٢٠٠٨	١٠٦٥٤٦,٦٥	٢٩٥٢٥,٩١ (٢٧٪)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير التنمية لسنوات متعددة.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ التزايد السكاني في الوطن العربي لا يعني كثافة سكانية مرتفعة، حيث أنَّ ما يميز المنطقة العربية ضعف الكثافة السكانية عموماً، إذا ما تم مقارنتها بمتوسط الكثافة السكانية العالمية، فضلاً عن أنها شديدة التباين وفي حالة تغيير سريع، ففي عام ١٩٥٠، بلغت الكثافة السكانية بحدود ٦ نسمة/كم٢، ارتفعت إلى ٢٠ نسمة/كم٢ عام ٢٠٠٠، ثم إلى ما يقارب ٢٥ نسمة/كم٢ عام ٢٠١٠. أما لو نسبنا إجمالي السكان إلى الأراضي المزروعة والتي هي

بحدود ٧١,٤ مليون هكتار لوجدنا أنَّ الكثافة السكانية تصل بحدود ٧٢٠ نسمة/كم² عام ٢٠٠٨ وهكذا نأخذ بالزيادة، وهذا يوضح الضغط السكاني المتزايد على البيئة والموارد الطبيعية والمائية عموماً، وعلى الأراضي المزروعة خصوصاً.

4. الموارد الطبيعية الزراعية

أوضحنا أنَّ مساحة الوطن العربي نحو (١٤٠٦) مليون هكتار، تبلغ مساحة الأرض القابلة للزراعة بحدود (١٩٧) مليون هكتار أي بحدود (١٤٪) من المساحة الكلية، منها حوالي (٧١,٤) مليون هكتار مساحة الأراضي المزروعة والتي تشكل ما نسبته (٤,٤٪) من إجمالي مساحة الوطن العربي، تبلغ فيها المساحة الزراعية التي تعتمد على الأمطار بحدود (٥١,٤٪) من مساحة الأراضي المزروعة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٢).

وتختلف الدول العربية من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كُلّ منها نظراً لعوامل عديدة من بينها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية. وبهذا يكون متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عام ٢٠٠٨ بحدود (٠,٢٠) هكتار؛ ويختلف هذا المتوسط من دولة عربية إلى أخرى، فبينما يبلغ في كُلّ من السودان وتونس نحو نصف هكتار، فإنه ينخفض إلى أقل من (٠,٠٧) هكتار في نصف عدد من الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

أما المساحات الزراعية المروية فتبلغ بحدود حوالي (١٣,٨) مليون هكتار وتشكل ما نسبته (٢٤,٣٪) و(١٩,٣٪) من إجمالي المساحات المزروعة ومساحات الحيازات الزراعية في الوطن العربي على التوالي، وتعتمد دول الخليج العربي على الزراعة المروية كلياً بينما تتفاوت نسب الزراعة المروية في الدول العربية الأخرى.

أما المساحة المحصولية فتتوزع على محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب حوالي (٢٨٦٤٣) ألف هكتار أي ما نسبته (٥٠,٥٪) من المساحة المحصولية وتليها البذور الزيتية بحوالي (٦٦٩٥) ألف هكتار أي ما نسبته (١١,٨٪) من المساحة المحصولية أما مجموعة المحاصيل السكرية فتبلغ (٤١٧) ألف هكتار أي تشكل ما

نسبته (٠,٧٪) من المساحة المحصولية، وفي الجدول (٤) تفاصيل توزيع المساحة المحصولية لأهم السلع الغذائية.

الجدول (٤)

توزيع المساحة المحصولية على أهم المحاصيل الزراعية

المحصول	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (٪)
الحبوب	٢٨٦٤٣	٥٠,٥
البذور الزيتية	٦٦٩٥	١١,٨
الفاكهة	٤٢٨٧	٧,٦
الخضر	٢٦١٧	٤,٦
الأعلاف الخضراء	٢٣١٧	٤,١
البقوليات	١٢٠٦	٢,١
الدرنات	٥٥٠	١,٠
المحاصيل السكرية	٤١٧	٠,٧
الألياف	٣٦٥	٠,٦
التبغ	٤٧	٠,١
أخرى	٩٥٤٦	١٦,٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (٢٠١٠)، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، الخرطوم.

وبالنسبة لمساحة المراعي فتبلغ مساحتها في الوطن العربي بحدود (٥٢٩,٥) مليون هكتار، شكلت ما نسبته ٣٥,٤ من مساحة الوطن العربي، وتقع معظم أراضي المراعي الطبيعية في الوطن العربي بين خطي الأمطار ٥٠- ٢٠٠ ملم/سنة وبين ٥٠- ٤٠٠ ملم/سنة. وتكمن أهمية المراعي في مساهمتها في الأجندة العلفية للقطعان الرعوية من ضأن وماعز وإبل وبقر، وتتميّز الأراضي الرعوية بمستويات كبيرة من التدهور وبقلة الإنتاج بل وبتعرضها المستمر للتصحر وزحف الرمال. ورغم الجهود التي

تبذل لتحسينها، إلا أنَّ النتائج أظهرت أقل من المستوى المطلوب بسبب عدم وجود سياسة واضحة للموارد الرعوية وتشريعات ملائمة لدى أغلب البلدان العربية تنظم ذلك. (عمر، والمصري، ٢٠١١، ٨٤).

أما الغابات في الوطن العربي فإنَّها تتكوّن من غابات طبيعية وأشجار منتشرة وغابات اصطناعية، حيث تعتبر حالياً ضئيلةً جداً وهناك تباين كبير في توزيعها وذلك لتباين المناخ والبيئة في الوطن العربي. وهي نوعين غابات مدارية وغابات شبه استوائية. ويلاحظ أنَّ مساحة الغابات تفقد (١,٥٩٪) سنوياً حيث أنَّ معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان ولا يعوضان الفاقد من الغابات. (طلبه وآخرون، ٢٠٠١، ٤١).

أما مساحة الغابات فقد بلغت بحدود (٩٥) مليون هكتار، شكلت الغابات في السودان ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي مساحته و(١٤٪) في الصومال، و(٧٪) في المغرب، وتنخفض هذه النسبة لأقل من (٧٪) في بقية الدول العربية، ويلاحظ أنَّ المنطقة العربية تفتقر إلى مساحات كثيفة بالغابات بسبب كثرة المناطق الجافة وشبه الجافة. لاحظ الجدول (٥).

إنَّ العوامل البيئية والمناخية مثل درجات الحرارة والأمطار ونوعية التربة والتوزيع الجغرافي لها تأثير كبير في توزيع الغابات الطبيعية وانتشارها فنجد أنَّ درجة الحرارة العامل المحدد للتوزيع من الشمال إلى الجنوب، بينما الرطوبة والأمطار العامل المحدد للانتشار من الشرق إلى الغرب. وعليه نجد أنَّ موارد الغابات في الوطن العربي تقع في مناطق حرب بالإضافة إلى ما يحدثه الإنسان فيها من عمليات التدمير والتقطيع الذي لحق بموارد الغابات سواء بالظروف المناخية والبيئية أو بفعل الإنسان قد أدّى إلى تدهور موارد الغابات الطبيعية.

وتكمن مشكلة مساحات واسعة من الوطن العربي في ترسب الأملاح فيها وعدم التوجه إلى استصلاح هذه الأراضي مما يضيع فرصة كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي ويزيد تعقيد الأمن الغذائي العربي.

الجدول (٥)

نسبة مساحة المراعي والغابات إلى مساحة الأرض الكلية (٪)

الدولة	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات
الأردن	٨,٣	٠,٩	٨,٣	٠,٩	٨,٣	٠,٩
الإمارات	٣,٧	٠,٤	٣,٧	٠,٤	٣,٧	٠,٤
تونس	٢٩,٨	٤,١	٢٩,٨	٤,١	٢٩,٧	٤,١
الجزائر	١٣,٨	١,٨	١٣,٨	١,٨	١٣,٨	١٠٨
جيبوتي	٨,٦	٠,٣	٨,٦	٠,٣	٨,٦	٠,٣
السعودية	٧٩,١	١,٣	٧٩,١	١,٣	٧٩,١	١,٣
السودان	٤٦,٩	٢٥,٧	٤٦,٩	٢٥,٧	٤٦,٩	٢٥,٧
سوريا	٤٤,٥	٣,١	٤٤,٥	٣,١	٤٤,٥	٣,١
الصومال	٦٥,٩	١٤,٢	٦٥,٩	١٤,٢	٦٥,٩	١٤,٢
العراق	٧٥,٠	٤,١	٧٥,٠	٤,١	٧٥,٠	٤,١
عمان	٨,٤	٤,٢	٨,٤	٤,٢	٨,٤	٤,٢
فلسطين	٣٠,٦	٠,٠	٣٠,٦	٠,٠	٣٠,٦	٠,٠
قطر	٤,٤	٠,١	٤,٤	٠,١	٤,٤	٠,١
الكويت	٧,٦	٠,٤	٧,٦	٠,٤	٧,٦	٠,٤
لبنان	١,٥	٠,٣	١,٥	٠,٣	١,٥	٠,٣
ليبيا	٧,٠	٠,١	٧,٦	٠,١	٧,٤	٠,١
المغرب	٣٥,٠	٧,٤	٣٥,٠	٧,٤	٣٥,٠	٧,٤
موريتانيا	٣٨,١	٤,٣	٣٨,١	٤,٢	٣٨,١	٤,٢
اليمن	١٢,٦	٢,٩	١٢,٦	٢,٩	١٢,٦	٢,٩
الوطن العربي	٣٥,٤	٦,٨	٣٥,٤	٦,٨	٣٧,٥	٦,٨
العالم	٢٦,١	٣١,٠	٢٦,١	٣١,٠	٢٦,١	٣١,٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٠، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلّد (٣٠).

٥. الموارد المائية

في الوطن العربي خمسة مصادر للمياه، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، واثنان غير تقليديين (مياه التحلية، ومياه التنقية إعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (٢٥٧,٥) مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها (٢٤٥,٦) مليار متر مكعب بنسبة (٩٥,٤٪) وموارد غير تقليدية قدرها (١١,٩) مليار متر مكعب، تعادل (٤,٦٪) من إجمالي الموارد المائية.

أما سقوط الأمطار في الوطن العربي غير منتظم كماً وزمناً وجغرافياً ويتراوح بين منطقة وأخرى، فالمناطق التي تتلقى معدلات أمطار أكثر من ١٠٠٠ ملم في السنة تتراوح مساحتها بين (٢٥ - ٣٠) مليون هكتار، بينما المساحة التي تتلقى معدلات أمطار من ٦٠٠ - ١٠٠٠ ملم سنوياً تتراوح مساحتها بين ١٠٠ - ١٤٠ مليون هكتار، وتبلغ مساحة المناطق التي تتلقى معدلات أمطار أقل من ١٠٠ ملم في السنة حوالي ٩٤٠ مليون هكتار أو أكثر.

وتشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو (٢٠٩,٢) مليار متر مكعب تمثل (٨١,٢٪) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (١٤,١٪) أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (٠,٣٨٪) و(٠,٩٪) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (٤٠٪) من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسب (٣١٪) و(٢٣٪) و(٦٪) على التوالي من إجمالي الموارد المائية العربية لاحظ الجدول (٦).

والحقيقة تقال أنه يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من أقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنَّها لا تشكل الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد

بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو (٨٢,٧٪) من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فإنه يزيد عنه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن (٥٠٠) متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء عمان، ويتراوح بين (٥٠٠ - ١٠٠٠) متر مكعب في بقية الدول العربية (زنبوعة، ٢٠٠٧، ٣٩).

وكما لاحظنا فإنه في الوقت الذي نجد انتشار لمشكلة ندرة المياه في الوطن العربي، بحكم أنَّ استغلال الوطن العربي لكمية المياه تفوق الكمية المتاحة والمتوافرة للاستثمار، وهذا الوضع مؤشر لانخفاض حصة الفرد من الكمية المتاحة له من المياه النظيفة، فإنَّ الإحصاءات تشير بأنَّ هناك انخفاض في حصة الفرد بحلول عام ٢٠٢٠ سنوياً، حيث نشير إلى أنَّ حصة الفرد في العراق سوف تكون ٢٥٧٠م مكعب للفرد الواحد بعد أنْ كانت ٦٥٨٠م مكعب عام ١٩٨٠، في سوريا سوف تنحدر من ٣٣٥٠ متر مكعب للفرد عام ١٩٨٠، إلى ١٢١١ بحلول ٢٠٢٠، في لبنان تنخفض من ١٨٥٠ إلى ١٠٠٠، أما في مصر فتنخفض إلى النصف حصة الفرد من ١٢٤٠ إلى ٦٠٠، الأردن تنخفض حصة الفرد إلى ما دون الثلث من ٤٨٤م مكعب عام ١٩٨٠ إلى ١٦١ فقط، في السعودية نجد الانخفاض من ١٦٠ متر مكعب إلى ٥٦ متر مكعب حصة الفرد الواحد أما اليمن فنجد الانخفاض من ٥١٨ متر مكعب إلى ٢١٦ متر مكعب بحلول العام ٢٠٢٠، هذا بعض الإحصائيات لتوزع حصة الفرد ومستوى توقعها مستقبلاً، وقد أتت هذه النسب المئوية وفقا لانتشار عامل مناخي من جفاف وسيطرة المناخ الصحراوي، وانتشار ظاهرة التصحر نتيجة مخلفات الإنسان المنتهك للبيئة دون رادع أو احتساب لهذا الأمر،

عداك عن انتشار بظاهرة الاحتباس الحراري، في ظلّ ارتفاع حاجة الفرد العربي من هذه المادة تبعاً للنشاط الاقتصادي من جهة ونمو السكاني في الوطن العربي من جهة أخرى.

وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي ٢٦١ بليون م٣ عام ٢٠٣٠، فقد قدرت الدراسة الأمطار التي هطلت في الدول العربية بنحو ٢٢٣٨ بليون م٣ يهطل منها ١٤٨٨ بليون م٣ بمعدل ٣٠٠ ملم على مناطق تشكل ٢٠٪ من مساحة الوطن العربي ونحو ٤٠٦ بلايين م٣ تهطل على مناطق أكثر جفافاً يتراوح معدل أمطارها بين ١٠٠ و٣٠٠ ملم بينما لا يتجاوز هذا المعدل ١٠٠ ملم في المناطق الأخرى. وأوضحت الدراسة التي ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب أنَّ الوطن العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي ٥٪. وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو ١٠,٩ بلايين م٣ سنوياً منها ٤,٥ بلايين م٣ مياه محلاة و٦,٤ بلايين م٣ مياه صرف صحي وزراعي وصناعي. أما بالنسبة للحاجات المائية المستقبلية فهي مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في الوطن العربي التي أصبحت بين الأعلى في العالم. فمن المتوقع أنْ تصل إلى ٧٣٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ مقابل ٢٢١ مليون نسمة عام ١٩٩١. ولتضييق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل: يتمثل الأوّل في تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية ممثلة في أحواض دول عدة. أما الحلّ الثاني فيتمثل في ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

ومن ذلك يتضح أنَّ على الدول العربية أنْ تعطي موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيتها الأمنية، ويجب أنْ يكون موضوع (الأمن المائي) على رأس قائمة الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها

وكــذلك إيجــاد مــوارد مائيــة جديــدة. وخصوصــاً أنَّ معظــم منــابع الأنهــار بيـد دول غـير عربيـة ممـا لا يعطيهـا صـفة المـورد الآمـن، كمـا أنَّ الميـاه الجوفيـة، في أغلــب الــدول العربيــة، محــدودة ومعظمهــا غــير متجــدد (ناضــب) لعــدم تــوافر مــوارد طبيعيــة متجــددة كالأمطــار تقــوم علــى تغذيــة هــذه المكــامن وتزيد من مواردها. لذلك يجب أنْ ينصب اهتمام القائمين على إدارة الموارد المائية على المحافظة على موارد المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزوناً استراتيجياً في مكامن آمنة. وهـذا يـدعونا باستمرار إلى مزيـد مـن البحـوث والدراسات لضمان:

١- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة.

٢- تنمية الموارد المائية المتاحة.

٣- إضافة موارد مائية جديدة.

الجدول (٦)

الوضع الراهن للموارد المائية على مستوى الوطن العربي ٢٠١٠ (مليون متر مكعب)

الدولة	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية			الإجمالي
	جوفية	سطحية	المجموع	إعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	
الأردن	٢٧٥,٠	٤٧٥,٠	٧٥٠,٠	٦١,٠	٢,٥	٦٣,٥	٨١٣,٥
سوريا	٥٠٧٥,٠	٤٢٧٦,٠	٩٣٥١,٠	١٩٦٥,٠	٠,٠	١٩٦٥,٠	١١٣١٦,٠
العراق	٢٠٠٠,٠	٦٠٨٥٠,٠	٦٢٨٥٠,٠	١٥٠٠,٠	٧,٤	١٥٠٧,٤	٦٤٣٥٧,٤
لبنان	٦٠٠,٠	٢٥٠٠,٠	٣١٠٠,٠	٢١,٥	٤٧,٣	٦٨,٨	٣١٦٨,٨
فلسطين	١٨٥,٠	٣٠,٠	٢١٥,٠	٢,٠	٠,٥	٢,٥	٢١٧,٥
الإمارات	١٣٠,٠	١٨٥,٠	٣١٥,٠	١٠٨,٠	٤٠٥,٠	٦١٣,٠	٨٢٨,٠
البحرين	١٠٠,٠	٠,٢	١٠٠,٢	١٧,٥	٧٥,٠	٩٢,٥	١٩٢,٧
السعودية	٣٨٥٠,٠	٢٢٣٠,٠	٦٠٨٠,٠	١٣١,٠	٧٩٥,٠	٩٢٦,٠	٧٠٠٦,٠
سلطنة عُمان	٥٥٠,٠	٩١٨,٠	١٤٦٨,٠	٢١,٥	٤٧,٣	٦٨,٨	١٥٣٦,٨
قطر	٥٠,٠	١,٤	٥١,٤	٣٣,٠	١٣١,٠	١٦٤,٠	٢١٥,٤
الكويت	١٦٠,٠	٠,١	١٦٠,١	٣٠,٠	٣٨٨,٠	٤١٨,٠	٥٧٨,١
اليمن	١٤٠٠,٠	٣٥٠٠,٠	٤٩٠٠,٠	٥٢,٠	٩,٠	٦١,٠	٤٩٦١,٠
مصر	٤١٠٠,٠	٥٥٥٠٠,٠	٥٩٦٠٠,٠	٤٧٩٠,٠	٣١,٧	٤٨٢١,٧	٦٤٤٢١,٧
السودان	١٠٠٠,٠	٢٦٠٠٠,٠	٢٧٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٦	٢٧٠٠٠,٦
الصومال	٣٣٠٠,٠	٨١٦٠,٠	١١٤٦٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	١١٤٦٠,١
جيبوتي	٥٠,٠	٢٠٠,٠	٢٥٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٢٥٠,٢
المغرب	٧٥٠٠,٠	٢٢٥٠٠,٠	٣٠٠٠٠,٠	٣٥٠,٠	١,٢	٣٥١,٢	٣٠٣٥١,٢
الجزائر	٢٠٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	١٥٠٠٠,٠	٤٠٠,٠	٧٤,٦	٤٧٤,٦	١٥٤٧٤,٦
ليبيا	٦٥٠,٠	٣٩٧,٠	١٠٤٧,٠	١١٠,٠	٢١٠,٠	٣٢٠,٠	١٣٦٧,٠
تونس	١٩٤٠,٠	٢٧٠٠,٠	٤٦٤٠,٠	٦,٠	٨,٧	١٤,٧	٤٦٥٤,٧
موريتانيا	١٥٠٠,٠	٥٨٠٠,٠	٧٣٠٠,٠	٦٧,٦	١,٧	٦٩,٣	٧٣٦٩,٣
المجموع	٣٦٤١٥,٠	٢٠٩٢٢٢,٧	٢٤٥٦٣٧,٧	٩٦٦٦,١	٢٢٣٦,٨	١١٩٠٢,٩	٢٥٧٥٤٠,٦

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ٢٠١٠ - أكساد.

٦. الثروة الحيوانية

تشكل الثروة الحيوانية ركناً مهماً من النشاط الزراعي الذي يعول عليه بشكل كبير لتحقيق الأمن الغذائي ويمكن تقسيم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين:

١- الثروة الحيوانية ممثلة باللحوم الحمراء: الأغنام والأبقار والجمال والماعز.

٢- الثروة الحيوانية ممثلة باللحوم البيضاء: الأسماك والدواجن.

تشكل الثروة الحيوانية ركناً ومقوماً أساسياً من القطاع الزراعي التي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهي بالفعل قريبة من هذه الحالة.

تعاني الثروة الحيوانية نقصاً في تنظيم المعلومات وأوقات الرعي مما ينعكس على كفاية المراعي وتوفير الأعلاف، بالإضافة إلى تدني إنتاجيتها قياساً إلى الإنتاجية العالمية. إذ تصل إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان إلى ٣٥٪ من الإنتاجية العالمية فقط، وهي تمثل نحو ١٥٪ من إنتاج مثيلاتها الأوروبية و٢٠٪ من الأمريكية و٣٣٪ من الأسترالية، وتوطن الأمراض وضعف برامج التصدي لها، وضعف وتخلف تصنيع منتجاتها وجمعها بالوقت المناسب وبالشكل التقني والصحي المناسب.

إنَّ الوطن العربي يعتبر مجتمعاً رعوياً منذ فجر التاريخ حيث أنَّ (٩١٪) من الأراضي موزعة بين بوادٍ وصحاري لا تصلح للزراعة بسبب قلة الأمطار والمياه، مما جعله يهتم بمهنة الرعي وحمايتها وصيانتها، لكنها تشهد تدهوراً يحتاج إلى إعادة تأهيل وكل ذلك يحققه ويقرره الإنسان العربي نفسه في مواجهة التحديات وخاصة الطبيعية منها (عبد المجيد، وتوفيق، ٢٠١١، ٤٥).

ورغم ذلك نلاحظ أنَّ هناك تطوراً في أعداد الثروة الحيوانية حيث ارتفعت أعداد الأغنام من (١٥٩٦٢٩,٢٤) ألف رأس كمعدل للفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣ إلى (١٨٤٨٤٢,٣٨) ألف رأس عام ٢٠٠٨ وانخفض عام ٢٠٠٩ إلى (١٨٣٥٦٤,٤٠) ألف رأس. وخلال الفترة نفسها ارتفعت أيضاً أعداد الماعز من (١٠٣٩٥٧,٤٣) ألف رأس كمعدل للفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣ ارتفع إلى (١١٦١٤٣,٧٠) ألف رأس عام ٢٠٠٩. والأبقار من (٥٨٢٤٠,٧٩) ألف رأس كمعدل للفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣ ارتفعت إلى (٦٥٩٣١,٣٢) ألف

رأس عام ٢٠٠٨ ، ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى (٦٣٨٦٨,٣٦). والجمال ارتفعت أعدادها من (١٣٥٤٠,٦٢) ألف رأس كمعدل خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣ إلى (١٥٨٩٤,٣٧) ألف رأس، ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى (١٥٥٩١,٧٢) ألف رأس. والجاموس أيضاً ارتفعت أعدادها من (٣٦٥٨,٢٢) ألف رأس كمعدل خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣ إلى (٤٤٤٣,١٠) ألف رأس، ثم انخفضت إلى (٤١٣١,٠١) عام ٢٠٠٩، لاحظ الجدول (٧).

الجدول (٧)

أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي

(الوحدة: ألف رأس)

النوع	متوسط المدة من ٩٩- ٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الأغنام	١٥٩٦٢٩,٢٤	١٧١٧٢٩,٥٢	١٧٤٦٢٠,٣٦	١٨٠٢٣٨,٤٤	١٨٤١٩٥,٨٢	١٨٤٨٤٢,٣٨	١٨٣٥٦٤,٤٠
الماعز	١٠٣٩٥٧,٤٣	١١٤٣٦٥,٢٣	١١٢٤٢٠,٥٣	١١٢٩٦١,١٦	١١٤٢٠١,٥١	١١٥٢٥٩,٤٣	١١٦١٤٣,٧٠
الأبقار	٥٨٢٤٠,٧٩	٦٠٥٣١,٦٠	٦١٣٣٣,٧٢	٦١٨٤٨,٤٥	٦٢٨٥٨,٤٥	٦٥٩٣١,٣٢	٦٣٨٦٨,٣٦
الجمال	١٣٥٤٠,٦٢	١٤٧٨٣,٨٨	١٥٠٧٦,٥٤	١٥٤٢٧,٢٦	١٥٦٦٣,٠١	١٥٨٩٤,٣٧	١٥٥٩١,٧٢
الجاموس	٣٦٥٨,٢٢	٣٩٦٠,١٧	٤١١٥,٥٠	٤٣٥٢,١٠	٤٣٧٨,٧٥	٤٤٤٣,١٠	٤١٣١,٠١

المصدر: الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

أما الحيوانات الداجنة أي إنتاج اللحوم البيضاء، إذ لا توجد أرقام دقيقة توضح حجم الثروة الداجنة، ولكن نجد أنَّ البلدان العربية حققت انخفاضاً واضحاً في إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، فقد انخفض مجمل الإنتاج من (٣٨٢٤,٠١) ألف طن في الفترة الزمنية الممتدة ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥ إلى (٢٨٠٣,٢٧) ألف طن في الفترة الزمنية عام ٢٠٠٨ وهو مؤشر ينذر بالخطر أمام زيادة عدد السكان بنسب ثابتة تطرقنا لها. ثم عاد وارتفع ليستقر عند (٣٠٩٥) ألف طن عام ٢٠١٠، راجع الجدول (١١). كذلك هو الحال بالنسبة لبيض المائدة.

أما الثروة السمكية فتُعدّ من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية الأكثر ربحاً ووفرة في القطاع الزراعي، ولكنها لا تلقى الاهتمام والدعم الجيد والكافي من الحكومات العربية، وهي تمتاز بقيمة غذائية عالية جداً، من المهم إدخالها في بنية وجبة الغذاء العربية.

إنَّ الثروة السمكية تتعرض لاعتداءات الدول الكبرى، حيث تأتي من مناطق بعيدة لتصطاد هذه الثروة الكبيرة، في حين يحتاجها العرب أيما حاجة، سواء من حيث كونها تشكل قوة اقتصادية أم من حيث تأمين فرص العمل للشباب الذين يهاجرون إلى تلك الدول طلباً للعمل، وقد دفع ببعضهم إلى القرصنة، ولكن مع ذلك فإنَّ حرفة الصيد البحري في الدول العربية تعاني من جملة من المشكلات يمكن إجمالها بضعف امتلاك أساطيل صيد حديثة، والتخلّف الغالب على البنية التحتية الأساسية لحرفة الصيد، بدءاً من السفن وانتهاءً بالتسويق، وعدم مراقبة طرائق الصيد المتبعة، وعدم تحديد مواسم الصيد وتنظيمها وتحديد مناطقها والشباك التي يجب استخدامها، وندرة موانئ الصيد في الوطن العربي، وعدم تنظيم الصيادين في هيئات ومؤسسات مناسبة، وعدم إصدار قوانين وتشريعات مناسبة للاستثمار في مجال الصيد والتصنيع والتسويق، لأنَّ هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية قدرة على جذب الاستثمارات، لأن ريعها الإنتاجي مباشر، وضعف التنسيق العربي في عمليات الاستثمار والصيد والتسويق.

يبيّن الجدول (٨) أنَّ العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين شكّل مرحلة مهمة في تطوير قطاع الصيد. حيث تضاعف الإنتاج ووصل إلى أعلى طاقته في عام ٢٠٠٤م بحدود (٣٦٧٨,٠٥) ألف طن. ولكن يجب التنويه إلى أنَّ الإنتاج يبلغ ٤٤٪ من الإمكانات الحيوية المتاحة (المقدرة ب: ٥,٧ مليون طن دون الإضرار بالثروة السمكية). وتشير التقديرات إلى إمكانية الصيد في المياه الإقليمية للمحيطين الأطلسي والهندي وحدهما لنحو ٧,٧ مليون طن سنوياً، ولنحو ٠,٥ مليون طن في المياه الداخلية. تنتج المغرب وموريتانيا نحو ٤٥,٢٪ من كميات الصيد العربية الإجمالية.

الجدول (٨) يبيّن كميات الصيد من الأسماك في الوطن العربي

(الوحدة ألف طن)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الكمية	٣٠٥٢,١	٣٣٧١,٣	٣٣٦١	٣٤٠٢,٤	٣٦٧٨,٠٥	٣٥٧٩,٨٥	٣٤٨٤,٩٤	٣٦٠٠

المصدر: من إعداد الباحث، في ضوء التقارير الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، لسنوات متفرقة.

والحقيقة تحتوي الأسماك على (٢٠٪) من البروتين الحيواني وتمتاز بسهولة هضمها وتعتبر مصدراً للدهون الضرورية والفيتامينات والمعادن، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً سريع النمو وعالي الجودة لضمان تحقيق الأمن الغذائي (الاتّحاد العربي لمنتجي الأسماك، ٢٠١٠).

إنَّ تنمية الثروة الحيوانية في الدول العربية تواجه عدداً من المشكلات التي تختلف حدتها ومدى تأثرها بين دولة وأخرى ويمكن تحديد أهم المشكلات ذات الطابع المشترك على النحو التالي:

١- **العوامل البيئية:** تشكل المناطق الجافة وشبه الجافة النسبة العظمى من مساحة الوطن العربي وتتميّز هذه المناطق عموماً بما يأتي:

- درجات قصوى من الحرارة وأحياناً من الرطوبة يكون لها تأثيراً سلبياً على الحيوان.
- قلة معدلات هطول الأمطار وعدم انتظام هطولها وتكرار فترات الجفاف مما يحد من التنمية الزراعية ومن إنتاجية المراعي الطبيعية.
- ندرة موارد شرب الحيوان وعدم انتظام توزيعها.
- ندرة موارد المياه للأغراض الزراعية فيما عدا مناطق الأنهار الكبرى.

٢- **الموارد العلفية:** تشكل الأعلاف أكبر عائق أمام تنمية الثروة الحيوانية وقد لعبت العوامل البيئية دوراً هاماً في الحدّ من إنتاج الأعلاف إلا أنَّ هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تسهم في اتّساع الفجوة بين موارد الأعلاف المحلية

والاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية مثل المراعي والافتقار إلى التكامل في تخطيط وتنمية مشاريع الإنتاجين النباتي والحيواني وسيادة النظم التقليدية في نظم الإنتاج.

٣- **العوامل الاجتماعية:** العنصر البشري هو الأساس في التنمية فاحتياجاته ومتطلباته كما ونوعاً هي التي تدعو للتنمية وإمكاناته المتاحة هي التي تحدد مداها وقراراته هي التي توفر سبل النجاح لها أو تؤدي إلى فشلها وعلى ذلك يجب دراسة تأثيرات العنصر البشري وتقييمها سواء كمعوق للتنمية أم كداعم لها.

٤- **السياسات والخدمات:** لا توجد خطة شاملة ومتكاملة لتنمية الثروة الحيوانية في أي دولة عربية. وفي كثير من الأحوال يتم تنفيذ المشروعات بطريقة مشتتة ودون توفر المعلومات الكافية عن الجوانب الفينة والاقتصادية المتصلة بها.

ونتيجة لذلك يظهر في هذا المجال عدد كبير من العوامل المحددة لتنمية الثروة الحيوانية أهمها:

- افتقار العديد من الدول العربية وخاصة الدول التي تضم العدد الأكبر من الثروة الحيوانية كالسودان والصومال وموريتانيا إلى الخدمات الأساسية مما يشكل عائقاً أمام تنفيذ مشاريع تنمية الثروة الحيوانية التي تنتشر في مساحات شاسعة.
- لا تتلاءم سياسات تسعير المنتجات الحيوانية مع التطور المرغوب لقطاع الثورة الحيواني وتفتقر نظم الأسعار الجبرية إلى المرونة وإلا تستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة ويؤدي النظام الحُرّ، وبخاصة حيث تطبّق نظم الدعم المالي، إلى عدم كفاية أساليب الإنتاج واستخدام الموارد أو إلى عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة الأسعار العالمية وغالباً ما تفتقر النسبة بين أسعار الأعلاف والمنتجات الحيوانية إلى التوازن في معظم الدول.
- لا توجد نظم مرضية لتسويق المنتجات الحيوانية وتتصف نُظم التسويق على الأغلب بالإسراف وعدم الكفاية وارتفاع التكاليف وغيرها من العوامل التي

تؤدي إلى تزايد المدى بين سعر المنتج والمستهلك مما لا يشجع على إدخال تطويرات جديدة في مجال تربية الحيوان وخاصة في القطاع الرعوي.

- بالرغم من أنَّ معظم الدول تبدأ مع بداية اهتمامها بالثروة الحيوانية بتوجيه اهتمام خاص لتوفير الخدمات الصحية البيطرية إلا أنَّ هذه الخدمات لم تصل حتّى الآن في أية دولة عربية إلى المستوى المرغوب نظراً لاحتياجها إلى إمكانات بشرية ومادية كبيرة من جهة وإلى اعتماد التطبيق الناجع لها على التعاون على المستوى الإقليمي من جهة أخرى.
- بالرغم من تعدد الهيئات والمعاهد والمراكز المهتمة بدراسات وأبحاث الثروة الحيوانية في الوطن العربي إلا أنها لم تسهم بشكل فعال حتّى الآن في مخططات التنمية.

التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي

لم يحظ القطاع الزراعي العربي باهتمام الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية، إذ لم تتجاوز الاستثمارات الزراعية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينيات ٧,٥٪ سنوياً في المتوسط. فبقي متخلفاً عن تلبية الطلب المتزايد وأنماط الاستهلاك المتغيرة. إضافة إلى المعوقات القطرية والقومية التي حالت دون تقدّم هذا القطاع المهم، الذي يُعدّ رديفاً لعملية التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على السواء. ولا بُدَّ من إلقاء الضوء على أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي.

١- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة:

لقد أثّرت الهجرة السكانية من الريف الزراعي إلى الحضر: الصناعي، الاستهلاكي بشكل مزدوج في برامج التخطيط الاقتصادي والبرامج التنموية في البلدان العربية لا سيّما القطاع الزراعي؛ مما أدّى إلى إضعاف الريف، ومن جهة أخرى كان تأثير الهجرة على القطاعات الأخرى واضحاً من حيث زيادة الطلب الاستهلاكي والضغط على المرافق العامة في المدن، مما يعيق عمليات الاستمرار في البرامج التنموية والوصول إلى النمو الاقتصادي والصناعي المطلوبين، إذ إنَّ ثلث القوى العاملة تعيش تقريباً في رغد نسبي والباقون يكدحون للعيش عند حدود الكفاف، وشظف الزراعة والحياة الريفية، مما أدّى إلى هجرة أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدينة أو الترحال تاركين وراءهم الأراضي الزراعية دونما استغلال باحثين عن ظروف حياة أفضل، فتناقصت نسبة أهل الريف من ٥٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٨.

فقد كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة مقارنة بالقوى العاملة الكلية عام ١٩٦٥م ٦٣٪، وأصبحت النسبة ٢٧٪ خلال عام ٢٠٠٨، وهذا يعني تراجع معدل نمو القوى العاملة في الزراعة بصورة مستمرة بسبب عدم استقرار التشريعات الزراعية

وضعف دخول الفلاحين والتوجه إلى الوظائف العسكرية والمدنية وعدم توفر الموارد المائية الكافية وأسباب أخرى، راجع الجدول (٣).

إنَّ قلة توافر الأيدي العاملة اللازمة في الزراعة سببت خسائر كبيرة في القطاع الزراعي في الوطن العربي، كما أنَّ الهجرة الداخلة والهجرة الخارجة أثّرت على النمو الإنتاجي في الكثير من الدول العربية. وقد أدّى ذلك إلى إهمال القطاع الزراعي من حيث عدم توافر الكوادر المتخصصة للعمل في القطاع الإنتاجي، وهجرة الخبرات، وتوقف الابتكار والتطوير التكنولوجي في هذا القطاع الحيوي.

٢- السياسات الزراعية المتبعة:

لقد أظهرت السياسات الزراعية القطرية عدم وجود انسجام مع أهداف التنمية الريفية، إذ خصص الجزء الأكبر من إجمالي الاستثمارات القومية لصالح القطاعين الصناعي والحضري، كما كان هناك تميز واضح لهذين القطاعين من حيث سياسات الأسعار ونسب التبادل بين القطاعين الريفي والحضري مما أدّى إلى تدهور الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وتواجه البلدان العربية اختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي، وتفاوتاً واضحاً في معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب ضآلة مساحة قطاع الزراعة في الاقتصاديات العربية مقارنة بالقطاعات الخدمية الأخرى.

ولقد تعرضت الزراعة في الدول العربية بدرجات متفاوتة لمختلف أنواع التدخل الحكومي التي شكلت في بعضها احتكار التسويق، التسويق الحصصي والتسويق الاختياري، والضرائب المباشرة وفي بعضها الآخر دعم مدخلات الإنتاج كما هو الحال في الدول الخليجية، بالإضافة إلى سياسات قطاعية أخرى، أهمها سياسات الأسعار الزراعية؛ إذ إنَّ أهم الوسائل التي يتم استخدامها لتمويل الموارد من القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات الإنتاجية وإلى المستهلكين في المدن هي سياسة تسعير المنتجات الزراعية وبخاصة المواد الغذائية، إذ يتم تحديد الأسعار بناءً على تكلفة الإنتاج إضافة إلى هامش ربحي يشكل دخلاً للمزارع.

إضافة إلى ذلك فإنَّ الإقراض الزراعي يهدف دائماً إلى زيادة الإنتاجية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكانت مؤسسات الإقراض الزراعي تسعى دائماً للوصول إلى صغار المزارعين والمنتجين، ولكن يتضح أنه في الوطن العربي لم تقم هذه المؤسسات بدورها وبقي المزارع العربي يكافح وحده. وهذه السياسات الزراعية المتبعة في الوطن العربي أدّت إلى وجود اختلالات في السوق أحدثت تشوهات في أسواق الإنتاج الزراعي. إضافة إلى ما سبق فإنَّ الجانب التخزيني للعمليات الزراعية يعاني قصوراً كبيراً، حيث يسود التخزين التقليدي في معظم البلدان العربية، ويتم معظمه في العراء، كما يؤدي سوء الحفظ قبل البيع أو التصنيع إلى إتلاف قسم من الغلال حيث تقدر نسبة الفاقد من الحبوب على سبيل المثال في البلدان العربية بحوالي ١٥٪ بسبب رداءة التخزين الذي يعتبر أحد معوقات تقدّم القطاع الزراعي. (الجبوري، ٢٠١٠، ٧٧).

٣- عدم كفاية التشريعات الجاذبة للاستثمار:

تشكل الاستثمارات في المجال الزراعي أحد أهم أركان التنمية الزراعية وبدونها لا يمكن النهوض بهذا القطاع المهم لتلبية متطلبات الأمن الغذائي العربي. ويمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما التي تكون إما جاذبة للاستثمار أو طاردة له، إذ إنَّها تؤثر وبشكل كبير على القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالوضع العام سواء الاقتصادي أو السياسي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميّز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات، فضلاً عن سياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بُنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به البلد من موارد، كُلّ ذلك يمثل بيئة مناسبة أو جاذبة للاستثمار.

رغم الخطوات الإيجابية المتخذة بشأن تعزيز مناخ الاستثمار الزراعي العربي مثل مرونة حركة رؤوس الأموال والتسهيلات الجمركية، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية مع التأكيد على التطبيق الفعلي لقوانين الاستثمار وتذليل العقبات المتمثلة في الإجراءات التي تعيق الاستثمار.

وهناك عناصر كثيرة تساعد على تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية ويمكن إيجازها بما يأتي:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار بعيداً عن البيروقراطية.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في الدولة.
- أن يتمتع المستثمر من الإعفاءات والرسوم الجمركية.
- توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج.
- توفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار.
- اتّساع حجم السوق الداخلي في الدولة.
- المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في الدولة.
- وجود جهة واحدة للتعامل مع المستثمر.
- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.

إنَّ الاستثمارات الزراعية تعتبر شرطاً أساسياً لتطوير القطاع الزراعي، ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي إلا بوجود تشريعات وسياسات واضحة للاستثمار في هذا القطاع. (الحبوبي، ٢٠١٠).

٤- ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة:

تُعدّ التقنيات الزراعية أحد أهم عوامل التفوق الزراعي، وهي تغطي مراحل الأنشطة الإنتاجية الزراعية كافة بدءاً برصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية والمائية مروراً بالعملية الإنتاجية بطرقها ومراحلها ومستلزماتها المختلفة. إنَّ

ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة من أهم محددات الإنتاج والإنتاجية الزراعية في معظم الدول العربية. وإنَّ استخدام التقنيات الحديثة الملائمة من معدات وآليات زراعية ومدخلات إنتاج ومعدات حصاد وتداول في ظلّ النظم الزراعية المتكاملة هو الوسيلة الأساسية للارتقاء بالإنتاجية. (عبد السلام، ١٩٩٨، ٨٣).

على سبيل المثال يبلغ متوسط عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي نحو ٨ جرارات لكل ألف هكتار من الأراضي المزروعة وهو عدد محدود بالمقارنة مع البلدان المتقدّمة حيث يبلغ المتوسط نحو ٣٠ جراراً لكل ألف هكتار في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية. وكذلك يبلغ معدل استخدام الأسمدة في الدول العربية نحو ٥٠ كجم للهكتار في حين يبلغ المعدل العالمي نحو ٩٠ كجم للهكتار.

إنَّ التدني في إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية في الوطن العربي يعود إلى اتّباع الأساليب التقليدية في الزراعة. فعلى سبيل المثال يقدر متوسط إنتاجية الحبوب في الوطن العربي بحوالي ١,٧ طن/هكتار مقارنة بحوالي ٥,٦ طن/هكتار في الولايات المتحدة. كما أنَّ متوسط إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي يمثل نحو ١٠٪ من إنتاجية المزارع في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية.

لقد انعكست مشكلة تدني الإنتاجية من النواحي الكمية والنوعية في ضعف المقدرة التنافسية للسلع الزراعية العربية في الأسواق المحلية وكذلك صعوبة دخولها الأسواق العالمية.

إنَّ تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني يرتبط بمدى التحديث التقني الذي يعتمد بصورة مباشرة على نتائج البحوث العلمية الزراعية الأساسية والتطبيقية بأنواعها، وتزداد أهمية البحوث الزراعية بأنواعها نظراً للتغيرات السريعة في المعلومات والممارسات والاكتشافات التقانية الحديثة. ويعتبر الاستثمار في ميدان البحوث وتوظيف نتائجه بصورة فعالة من أفضل الاستثمارات من حيث العائد، وخير دليل على ذلك العائد الذي تحققه بعض الدول في هذا المجال وفي مقدمتها الولايات

المتحدة حيث بلغت نسبته حوالي ٦٠٪ وفي اليابان حوالي ٣٥٪. (التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٠).

٥- عدم كفاية البُنى التحتية:

يشكل ضعف البُنى الأساسية مثل الطرق والنقل والتخزين والنظام المصرفي وعدم كفايتها أحد المحددات المهمة للإنتاج الزراعي وبخاصة في بلدان الوطن العربي التي تتوافر فيها موارد زراعية كبيرة غير مستغلة.

تشكل تكلفة النقل للكثير من المنتجات الزراعية في البلدان العربية نسبة كبيرة من قيمة السلعة الزراعية التي يدفعها المستهلك أو المصنع. وتتسبّب قلة شبكات الخزن في زيادة فاقد ما بعد الحصاد وبالتالي في تدني عائد الإنتاج الزراعي إذ يضطر الكثير من المزارعين لبيع المحصول في فترة الحصاد وبأسعار منخفضة وإنَّ عدداً قليلاً من التجار يتحكمون في أوعية الخزن بسبب قلتها. كما تقل أو تنعدم شبكات النقل والخزن المبرد في الكثير من المناطق الزراعية. أضف إلى ذلك أنْ تدني أو انعدام البُنى الأساسية من الكهرباء والمياه الصحية والخدمات الضرورية من تعليم وصحة يجعل الريف طارداً لسكانه ودافعاً للنزوح إلى المدن. (القاسم، ٢٠١٠، ٣٤).

٦- الأوضاع التنظيمية والمؤسسية:

يُعدّ التخلّف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقاً أساسياً يحدّ من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلاً أيضاً دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كُلّ نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفايتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كُلّ السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلّقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من السياسات الزراعية. ولهذا فإنَّ الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها. وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت إصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية من مشاكل إدارية في مزارع الدولة

والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري. كما أنّه في بعض هذه الدول، العراق على سبيل المثال، لم يسبق الإصلاح الزراعي دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك انعكس ذلك على الإنتاجية الزراعية.

من جانب آخر يؤدّي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاية الاقتصادية للمشاريع الزراعية. فإذا ما نظرنا مثلاً للجمعيات التعاونية في سوريا فإنّنا ندرك أنها عرفت انطلاقاً سريعاً إلا أنّ المزارعين ابتعدوا عنها لأنّها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام ممّا أثّر سلباً على الحركة التعاونية. وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدّمة على المردود الاقتصادي.

وأخيراً لوحظ نقص في المختصّين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلّقة بندرة الموظّفين ذوي الكفاية والمختصّين ممّا عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية. ومن المعروف أنّ غياب عامل من عوامل الإنتاج سينعكس سلباً على الكفاءة والمردود الاقتصادي.

إنّ الأوضاع التنظيمية والمؤسسية ذات أهمية كبرى لتأثيرها على كفاية عناصر الإنتاج مثل رأس المال والأرض والمياه والتكنولوجيا، وتشمل هذه المجموعة السياسات الحكومية التي تتعلّق بالسياسات السعرية، والتسويق الزراعي، ونظام الحيازة أو الملكية، والإدارة المزرعية. إنّ هذه العوامل ليست بالمستوى المطلوب في البلدان العربية إلا في عدد قليل منها تلك التي تمتلك رؤوس الأموال الضخمة كالسعودية، فيما تعاني الكثير منها مثل السودان من أزمة التسويق الزراعي وفي قدرتها على المنافسة السعرية نظراً لافتقارها للإدارة الزراعية الحديثة. (غربي، ٢٠١٠، ٨١٦).

٧- تخلف برامج البحث العلمي:

إنّ تطور التقنيات الزراعية تعتمد في الأساس على البحث العلمي، والذي يشمل توفير معلومات عن المشاكل التي تواجه الزراعة، فمثلاً في حالة استصلاح

واستزراع مساحة الأراضي، يجب أولاً توفير معلومات أساسية عن العوامل التي تؤدي إلى ملوحة وقلوية التربة مثل حركة الماء في التربة إلى أعلى ونسبة التبخر والأملاح، وفي حالة إنتاج صنف من الحبوب بمواصفات عالية الجودة فإنَّ البحث العلمي يأتي دوره توفير معلومات أساسية كثيرة في وراثة النبات والعمليات الفسيولوجية وغيرها من العوامل الأخرى. ونرى من ذلك أنَّ محصلة البحث العلمي هي الحصول على معلومات ومعارف تشكل الأساس السليم للعملية التكنولوجية.

ولكن نجد أنَّ واقع البحث العلمي في الدول العربية واقعاً متخلفاً نظراً لعدم توافر الأموال اللازمة له والمحفزات للعاملين فيه، وعدم كفاية الإدارات القائمة عليه، إضافة إلى تعدد الجهات البحثية وضعف آليات التنسيق فيما بينها.

ويُعدّ حجم الاستثمار في البحوث الزراعية في الدول العربية متدنياً، إذ تقدر نسبته وسطياً حوالي 0.5 في المائة من الناتج الإجمالي الزراعي، مقابل 2 في المائة في الدول المتقدّمة. كما يبلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث والتطوير في الدول العربية حوالي ثلث تلك الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45٪ في الدول النامية، وحوالي7٪ في الدول المتقدّمة. وتنتشر البطالة في أوساط الكوادر العلمية نظراً لعدم القدرة على استيعابها في المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة.

وفي ضوء المتاح من الموارد الطبيعية والبشرية، فإنه من الضرورة إعطاء الأولوية للبحوث الزراعية التي تسهم بصورة مباشرة في تحسين إنتاجية الأراضي وعائد مياه الري. ومن وسائل ذلك منح الأولوية للتنمية البيولوجية والكيماوية مع التركيز على البحوث التي تهتم بتخفيض تكاليف الإنتاج الاقتصادي وتخفيض معدلات الأضرار بالبيئة ومواردها، والتركيز على المحاصيل الغذائية الأساسية والزراعة المطرية التي تشغل مساحات واسعة.

ويعترض البحوث الزراعية في الدول العربية عدد من المعوقات تحد من فعاليتها تتمثل في غياب السياسات والخطط البحثية المتكاملة وضعف البنيان الهيكلي والتنظيم التشريعي والإداري والمالي الملائم والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات المعنية بالبحوث وعدم توفير التسهيلات والإمكانات

الكافية لعمل الكوادر البحثية، بالإضافة إلى غياب الآليات الفعالة التي تحدد موضوعات البحوث اللازمة بصفة دورية وتصنفها وفق الأولويات، وأخيراً اتّساع الفجوة بين مراكز البحوث وأجهزة الإرشاد من جهة، وبينهما والمنتج الزراعي، من جهة أخرى. (التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٩).

٨- العوامل الجغرافية:

رغم الإمكانات الطبيعية الكبيرة التي يحظى بها الوطن العربي من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي ١٩٧ مليون هكتار، فإنَّ الوطن العربي لم يفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه. فقد أدّى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية مما عمّق مشكلة الغذاء.

ويعزى قصور الإنتاج الزراعي العربي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، حيث لا تمثل سوى ١٤,١٪ منها. كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً من هذه المساحة، إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٣٥٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما يبرهن على أنَّ نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلاً.
- اعتماد أغلب الزراعات العربية على العوامل المناخية التي تتميّز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- ندرة المياه وسوء استغلالها وهدرها، إذ يُعدّ الوطن العربي من أقل مناطق العالم وفرة للمياه. فبينما تضم المنطقة أكثر من ٤,٥٪ من سكان العالم فإنه لا يوجد في المنطقة ما يقارب ١٪ من الموارد المائية العالمية المتجددة، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد حالياً من الموارد المائية حوالي ١٠٠٠ متر مكعب في السنة مقابل ٧٠٠٠ متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي (المخادمي، ٢٠٠٤، ٢٨).

كما يمكن تحسين استغلال هذه الموارد لتعويض النقص الكمي الحاصل فيها عن طريق اتّباع أساليب الري العصرية والترشيد. وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة عربياً بحوالي ٢٦٥ مليار متر مكعب في السنة، منها حوالي ٢٣٠ مليار متر مكعب مياه سطحية و٣٥ مليار متر مكعب مياه جوفية. وهي كميات محدودة جداً. والعجز المائي اللازم لإنتاج هذا الغذاء محلياً يقدر ب٥٠ مليار متر مكعب في السنة بينما جملة الاستخدامات المائية العربية حوالي ١٩٠,٧ مليار متر مكعب في السنة،أي ما يعادل ٧٢٪ من الموارد المائية المتاحة وتستخدم الزراعة منها نسبة ٨٧٪ أي ما يعادل ١٦٦,٥ مليار متر مكعب في السنة (التل، ٢٠٠٨، ١٠).

ولئن كان للانفجار السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية،فإنَّ لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلاً، فإنَّ للتصحر والجفاف والتعرية والتحوّلات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دوراً كبيراً في استفحال أزمة الغذاء في الوطن العربي.

٩- انتقال العمالة بين الدول العربية:

أصبحت البلدان العربية النفطية مناطق جذب للعمالة العربية استقطبت أكثر من نصف القوى العاملة في الزراعة من سنة ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٨، مما أدّى إلى ضياع الكثير من الأراضي الزراعية، وقد ترتب على ذلك آثار سلبية كما حدث في اليمن وعمان، حيث انخفضت المساحة المزروعة، وارتفعت أجور العمالة الزراعية، كما عانى الأردن من هجرة العمالة بنسبة كبيرة إلى دول الخليج، وقد تم التغلب على هذه المشكلة باستقطاب عمالة مصرية وسورية وآسيوية.

١٠- انتقال رؤوس الأموال:

أسهمت محدودية انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية في تقليل فرص الاستثمارات الزراعية في بيئتها المناسبة على نطاق القطاع الخاص حيث إنَّ المخاطرة

عالية؛ لأن جملة التدفقات المالية الرسمية تستند في حركتها على قرارات سياسية وسيادية لا تتأثر كثيراً بمتغيرات السوق.

إلا أنَّ إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥، التي هدفت إلى إزالة مخاوف المستثمر وتقديم الضمانات المالية والمعنوية له في البلد الذي يستثمر فيه، تُعدّ من الجهود المبذولة لتذليل العقبات التي تحول من دون تدفق رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار الزراعي، إذ يُعدّ قطاع الإنتاج الزراعي قطاعاً تزيد فيه نسبة المخاطرة الاستثمارية.

١١- ضعف التنسيق العربي:

يُعدّ عدم التنسيق العربي من أهم المعوقات، حيث إنَّ التعاون العربي في مجال الزراعة من أهم الخطوات التي يجب اتّخاذها من أجل نمو القطاع الزراعي، فالتشريعات الزراعية، وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال الأيدي العاملة، هذه الأدوات مجتمعة تفتقد إلى التنسيق في الخطط التنموية الزراعية لهذا تبقى الجهود القطرية المبذولة لتنمية القطاع الزراعي جهوداً مبعثرة وغير منظمة، ولا تصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية لكي تحقق التنمية الزراعية على الصعيد العربي.

١٢- محدودية القيمة المضافة للإنتاج:

تُعدّ معظم المنتجات الزراعية مواد خام أساسية لرفد حلقة التصنيع الزراعي أو استخدامها في صناعات غذائية تحويلية. وعلى الرغم من قيام بعض المصانع للصناعات الغذائية في الوطن العربي إلا أنَّ أعدادها لا تزال محدودة ومحصورة في مجالات ضيقة.

يُعدّ التصنيع الزراعي حلقة مهمة وأساسية لتطوير القطاع الزراعي في المنطقة العربية. إلا أنه يلاحظ من واقع الحال وجود انفصام نسبي بين الحلقة الإنتاجية الزراعية والحلقة التصنيعية الأمر الذي يضعف الاثنين ويحول دون تطويرهما أو تكميل بعضهما بعضاً. كما يلاحظ أنَّ الحلقة التصنيعية في معظم البلدان العربية تعتمد على استخدام مواد أولية زراعية تستورد من خارج الوطن العربي بسبب قلة المواد الأوّلية المنتجة محلياً أو تدني نوعيتها.

وعليه يُعدّ قطاع التصنيع الزراعي أحد العوامل الأساسية لتطوير النظم الزراعية وتحديد الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية بشقيها النباتي والحيواني حيث يستخدم قدراً من المنتجات الزراعية كمواد خام. كما أنَّ الحلقة التصنيعية تساعد على تقليل الفاقد وعلى توفير السلع على مدار العام وبالتالي تدعم التسويق وتعظم الفائدة للمنتج الزراعي. كما أنها تزيد من القيمة المضافة، الأمر الذي يزيد من العائد على الإنتاج المحلي.

١٣- الهجرة من الريف إلى المدن

إنَّ ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن تعتبر من أهم أنواع الهجرة من حيث حجمها واستمراريتها النسبية ونتائجها، وهي ظاهرة معروفة تاريخياً تواكب النمو السكاني المرتفع، خاصة أنَّ هناك فارق في النمو والتطور التجاري والصناعي والثقافي بين المدينة والريف.

إنَّ أهم دوافع الهجرة بين الريف والمدينة سببها ضعف القطاع الزراعي وتخلف مستوى الخدمات في الريف، والتي أدّت هذه الفوارق إلى جاذبية المدينة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إنَّ الهجرة الريفية في الدول العربية تجري بتسارع وحجم كبيرين يتجاوزان بوضوح فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المستقبلة، وتتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية بوضعها الراهن. ويبلغ معدل نمو سكان المدن العربية حوالي 4.6 في المائة مقابل 0.6 في المائة للسكان الزراعيين. وتشير إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحّد أنَّ معدل الهجرة الريفية تجاوز ٣ في المائة في بعض العواصم العربية (القاهرة والجزائر وصنعاء) وبلغ النمو الحضري في مدن الشواطئ العربية للبحر المتوسط معدلات تفوق خمسة أضعاف المعدلات التي سجلتها المدن الأوروبية.

ويترتب على الهجرة الريفية مضاعفات سلبية يأتي في مقدمتها الدمار الذي قد يلحق بالأرض الزراعية نظراً لإهمالها وتركها دون استغلال، وإغراق سوق العمل في المدينة بالأعداد الكبيرة من العمالة الهامشية، مما يزيد من معدلات البطالة

وانتشار الأعمال الهامشية، إلى جانب الضغط على المرافق والخدمات العامة، إضافة إلى أضرار التلوث في المدن.

إنَّ الحدّ من الهجرة الريفية وإيقاف التضخّم الحضري يمثلان ضرورة ملحة لبلوغ أهداف خطط وبرامج التنمية في الدول العربية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة والتي يلزم تنفيذها على نحو تتحول فيه المناطق الريفية من مناطق طرد إلى مراكز جذب؛ إذ إنَّ هذه البرامج تسهم في توفير فرص العمل المنتج في القطاع الزراعي، واستغلال الموارد المتاحة، كما أنْ تطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف وتطوير البنية الأساسية، وتوفير المرافق والخدمات الأساسية من شأنها أنْ تعمل على تثبيت سكان الريف والتقليل من هجرتهم.

العوامل المؤثرة على إنتاج السلع الغذائية

بعد مناقشة تحديات القطاع الزراعي لا بُدَّ لنا أنْ نتطرق إلى أبرز العوامل التي تؤثر على إنتاج السلع الغذائية بشقيها النباتي والحيواني سواء كانت هذه العوامل طبيعية أو غير طبيعية نتيجة السياسات التي تتبع في هذا المجال وهي تستكمل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، ونذهب في مبحث لاحق التعرف إلى واقع الإنتاج والذي سيوضح لنا النتائج التي تسببها هذه العوامل والسياسات، وفي ما يلي نتناول أهمها:

١. العوامل الطبيعية:

يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية مثل: معدلات هطول الأمطار ودرجات الحرارة وموجات الصقيع، وقد تأثّرت أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بالدول العربية بتغيرات المناخ خلال موسمي الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، والتي تمثلت في تدني معدلات الأمطار بالإضافة إلى سوء توزيعها، وارتفاع درجات الحرارة. وسنستعرض بعض الدول العربية لنضع صورة أمام القارئ عن طبيعة الأوضاع المناخية والجغرافية.

ومثال ذلك فإنَّ من العوامل التي أثّرت في المعروض من الغذاء في الأردن هي انخفاض معدلات هطول الأمطار خلال موسى ٢٠٠٧ - ٢٠١٠م حيث لم تتجاوز ١١١م٣/سنة ودرجات الحرارة المرتفعة وموجات الصقيع خلال موسم الشتاء.

أما في البحرين فقد أدّت العوامل المناخية غير الملائمة باستمرار إلى تقلص المساحات المزروعة من محاصيل الخضر وانخفاض إنتاج الأعلاف الخضراء والتمور بنسب قليلة.

أما في السودان فقد كانت معدلات الأمطار أقل من المعدل العام بنسبة بلغت (٦٤٪)، وقد كان هنالك تذبذب كبير في معدلات الأمطار خلال موسم ٢٠٠٧ / ٢٠١٠م كان متوسطها بحدود (٤١٦م٣/سنة)، الذي اتّسم بفترات جفاف طويلة خاصة في فترتي الإزهار وتكوين الحبوب، وبأمطار غزيرة وفيضانات في فترات زمنية قصيرة

مما أدّى إلى غمر المحاصيل واستقطاع مساحات مقدرة من الأراضي المنتجة وأدّى بالتالي إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية.

أما سوريا فقد شهدت ظروفاً مناخية غير ملائمة أدّت إلى تناقص الإنتاج. وعلى الرغم من تزايد هطول الأمطار وقد تكون أحياناً غزيرة تسود جميع المحافظات، فتمكّن من زراعة كافة الأراضي المخصصة للزراعات الشتوية، إلا أنّ الجفاف قد يسود لفترة طويلة، مع انخفاض في درجات الحرارة أثر سلباً على نمو المحاصيل. ثم عاد الهطول المطر بتوزيع نسبي مقبول ومعدلات جيدة كانت بحدود (٢٥٢م^{٣} / سنة) خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ أثّرت إيجاباً على المحاصيل في مناطق الاستقرار الأولى والثانية، أما مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة فقد كان تأثرها بالجفاف كبيراً. وبصفة عامة فقد كان للجفاف الذي تأثّرت به سوريا وخاصة موسم عام ٢٠٠٨ تأثيراً كبيراً على تراجع الإنتاج بشكل كبير وبشكل خاص الإنتاج المخطط والمتوقع من مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة، ولم يكن للأمطار التي هطلت في الشهرين الثالث والرابع تأثير كبير على تحسين واقع الإنتاج وبشكل خاص إنتاج القمح، إضافة إلى تعرض كافة المحاصيل إلى الصقيع الربيعي المتأخر.

أما في فلسطين فتعتبر الزراعة المطرية من القطاعات الأكثر تأثراً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية، وقد كانت معدلات الهطول المطري جيدة خلال موسى ٢٠٠٧م - ٢٠١٠م في معظم الأراضي الفلسطينية حيث قدرت بحدود (٤٠٢م^{٣}/سنة)، إلا أنّ مناطق جنوب الضفة الغربية شهدت نقصاً في كميات الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدل العادي مع تذبذبت درجات الحرارة حول معدّلها العام بشكل طبيعي. وتأثّرت الأراضي الفلسطينية بموجات باردة وأخرى دافئة ضمن التذبذب الطبيعي لدرجات الحرارة. وقد شكل التذبذب في سقوط الأمطار في انخفاض بعض المحاصيل الزراعية.

ومن العوامل الطبيعية التي أثّرت على عرض الغذاء في ليبيا المناخ الجاف وشبه الجاف السائد على كُلّ مساحة الجماهيرية وتذبذب سقوط الأمطار وقلة معدلاتها، وتدهور نوعية المياه بسبب تداخل مياه البحر، خصوصاً في المناطق الساحلية، بالأراضي الزراعية.

أما في مصر فقد كانت درجة الحرارة والرطوبة والأمطار مثالية لنمو معظم المحاصيل الزراعية مما أدّى إلى زيادة إنتاجية الكثير منها.

ومن العوامل التي تؤثر على إنتاج السلع الزراعية في العراق تدني إنتاج الأرض وتسببها عوامل عدة متداخلة وغالباً ما تكون مشتركة ومن أهمها تملح وتغدق الترب وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق تدني العمليات الزراعية والمتمثلة بتهيئة الأرض، الدورة الزراعية، التصحر وازدياد ظاهرة الغبار المصحوب بالعواصف الترابية. هذا بجانب شحّ مياه الزراعة حيث يواجه القطاع الزراعي في العراق ندرة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية وذلك بسبب قلة الإيرادات المائية من دول الجوار وكذلك توقف قسم منها، حيث إنَّ أغلبها تأتي من خارج الحدود الإقليمية. هذا بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ وما نتج عنها من انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة التي أدّت إلى حدوث حالات جفاف حادة، كان من أبرز نتائجها تقلص المساحات المزروعة على حوض الفرات، تقلص شديد في الإيرادات المائية في العديد من المحافظات وتقلص المساحات المزروعة في المناطق الديمية.

أما في موريتانيا فقد تأثّرت كميات ونوعية المعروض من الغذاء خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ بالعديد من المحددات الطبيعية والتي من أهمها المياه وحالة الجفاف. حيث تتسم البلاد بندرة وقلة الهطول المطري وعدم كفاية مواردها المائية السطحية، الأمر الذي أثر سلباً على كميات ونوعية الموارد المائية الجوفية في العديد من مناطق البلاد.

٢- المساحة المزروعة وأثرها على إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسة:

تتفاوت تقديرات المساحات المزروعة في الوطن العربي بحسب المساحات المزروعة في القطاع المطري حيث تحدد كمية الأمطار وتوزيعها المساحات المحصودة من المساحات المزروعة اعتماداً على الري المطري. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإنَّ كميات الأمطار تناقصت في معظم البلدان العربية خلال موسمي ٢٠٠٧م - ٢٠١٠م مما أدّى إلى تناقص المساحات المحصودة في مجموعات الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات بالقطاع المطري.

ويوضح الجدول (٩) أنَّ مساحة الحبوب المحصودة في بعض الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩م حيث بلغت ٣٣٪ من المساحة المزروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة ١٨٩٦٧,٢٣ ألف هكتار، ولم يحصد منها سوى ٦٢٦٧,٣ ألف هكتار لأهم المحاصيل، وهي المحاصيل الحبوبية التي تعتبر من أهم مفردات سلة الغذاء العربية.

وبالنسبة لمجموعة البقوليات فقد تناقصت المساحة المحصودة عن المزروعة بنحو ١٠,٨٪، إذا بلغت المساحات المزروعة بالبقوليات ٢٨١,٤ ألف هكتار، بينما بلغت المساحات المحصودة ٢٥١ ألف هكتار. ولم تتغير المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة لمجموعات الدرنات حيث بلغت المساحة المزروعة بحدود ٢٢٤,٨٢ ألف هكتاراً. وبالنسبة لمجموعة الخضر فقد بلغت نسبة المساحة المحصودة نحو ٩٥,٧٪ من المساحة المزروعة حيث بلغت المساحة المزروعة بحدود ٧١٨,٩١ ألف هكتاراً والمساحة المحصودة ٦٨٧,٩٢ ألف هكتاراً، لاحظ الجدول (٩).

الجدول (٩)

المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسة في

بعض الدول العربية موسم ٢٠٠٨م / ٢٠٠٩م

المساحة: ألف هكتار

المجموعة السلعية	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	نسبة المساحة المحصودة من المساحة المزروعة (٪)
الحبوب	١٨٩٦٧,٢٣	٦٢٦٧,٣	٣٣
البذور الزيتية	٣٢٨٤,٦١	٢٥٢١,٥٧	٧٦,٨
البقوليات	٢٨١,٣٧٣٧	٢٥١,٠١٦٥	٨٩,٢
الدرنات	٢٤٤,٨٢	٢٤٤,٨٢	١٠٠
الخضر	٧١٨,٩١	٦٨٧,٩٢	٩٥,٧

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي ٢٠٠٩م.

٣- توفير مستلزمات الإنتاج:

يُعدّ التخلّف التكنولوجي المتمثل في قصور استخدام الإنتاج الزراعي خاصة الحديثة منها، من أهم أسباب تدهور الإنتاجية الزراعية، وأهم مستلزمات الإنتاج هذه هي الكفاية في استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات والآلات الزراعية.

لقد تبنت معظم الدول العربية سياسات لتحسين إنتاج المحاصيل الغذائية في سبيل تحسين أوضاع الأمن الغذائي، وقد اشتمل ذلك على تشجيع استخدام الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، واتّباع الدورات الزراعية المناسبة والمعاملات الفلاحية الموصى بها من قبل البحوث الزراعية، كما عملت بعض الدول العربية على وضع سياسات سعرية وتجارية لتسهيل وصول هذه المستلزمات بأسعار منخفضة للمزارعين، إلا أنَّ الصورة العامة بالوطن العربي تشير إلى ارتفاع تكاليف استخدام هذه التقنيات، وعدم مصاحبتها ببرامج دعم إرشادي الأمر الذي أدّى إلى ضعف تبنيها. وقد لوحظ أنَّ أبرز العوامل المؤثرة في الإنتاج هي:

١- عدم ملائمة نوعية الأسمدة ومعدلات استخدامها لاحتياجات المحاصيل.

٢- ضعف القدرة التمويلية للمزارعين ومحدودية التسهيلات الائتمانية لذلك.

٣- عدم إنتاج الأسمدة بالكميات والنوعيات في المواعيد المناسبة لاستخدامها.

٤- تدني مستوى استخدام الآلات الزراعية حيث تقدر عدد الجرارات لكل ألف هكتار بنحو (٩) جرارات عام ٢٠١٠ في حين تبلغ النسبة على المستوى العالمي (١٩) جرار.

٥- انخفاض معدلات استخدام الأسمدة الكيمياوية في الوطن العربي البالغة (٣٥كغم/هكتار) عام ٢٠١٠ بحوالي (١٠٣,٤كغم/هكتار) على المستوى العالمي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١١)

٤- سياسات الدعم

منذ انتهاج الدول العربية برنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات أخذت سياسات الدعم أشكالاً وصوراً تنسجم وقوانين منظمة التجارة العالمية، وأصبحت

معظم سياسات وبرامج الدعم موجه لبرامج ومشروعات يراد منها تحقيق أهداف محددة ضمن فترة زمنية معينة، تشمل على سبيل المثال: دعم برامج إرشادية تستهدف مجموعات محددة من مزارعين في مجال تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد، أو حماية وصيانة الموارد الطبيعية الزراعية والمراعي والبيئة البحرية، أو لرفع إنتاج وحدة المساحة والحيوان والبيئة البحرية، أو تحقيق قيمة مضافة أعلى.

وعلى مستوى الدول العربية تقوم الحكومة بدعم أسعار مدخلات الإنتاج، وإعفاء واردات مستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية. وتقديم القروض الزراعية الموسمية بما يزيد على نسبة ١٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعي. كما يقدم الدعم - المسموح به حسب إجراءات الصندوق الأخضر - للخدمات الحكومية الزراعية العامة والتي تشمل: البحث العلمي والإرشاد والتدريب والتفتيش الصحي وخدمات البنية التحتية كإنشاء السدود والطرق الزراعية، والمخزون الغذائي الحكومي من السلع الاستراتيجية والمدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة والكوارث والمدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية وغيرها من برامج المعونات الموجهة للفقراء والمحتاجين.

أما سوريا فقد أنشأت في عام ٢٠٠٨م "صندوق الإنتاج الزراعي" والذي يغطي المجالات التالية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية وبما يضمن تطبيق التقانة وتشجيع الإنتاج وتحقيق السياسات الزراعية المقررة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتسليمها لمؤسسات الدولة، ودعم مستلزمات الإنتاج وتشمل البذور المحسنة والغراس بأنواعها الموزعة من قبل الجهات العامة، الأعلاف المخصصة لدعم الثروة الحيوانية الموزعة من قبل الدول الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة الأمراض الوبائية والجائحات والمكافحات العامة ضدّ الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي.

وتقوم سلطنة عُمان بتقديم ضمن برامج إرشادية تستهدف مجموعة من المزارعين في مجال تبني إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان والصيد

تشمل الصوب البلاستيكية، الميكنة الزراعية، وماكينات رشّ المبيدات الحشرية، قوارب ومعدات وأدوات الصيد الحديثة ومعدات تناول وتداول وتبريد وتخزين الأسماك. كما تم إعداد وتنفيذ المشروعات الإرشادية لرفع إنتاج وحدة المساحة والحيوان بتقديم البذور المهجنة والشتلات المحسنة، والحيوانات المحسنة، والأعلاف المركزة والأملاح والفيتامينات، والمشروعات الإرشادية للقيمة المضافة بإدخال تربية الحيوان (الماعز والأغنام والأبقار والدواجن)، وتربية نحل العسل، ووحدات التصنيع للتمور، ووحدات تصنيع الألبان، والمفرخات والاستزراع السمكي. كما أنشأت السلطنة صندوقاً للتنمية الزراعية والسمكية يتولى تقديم المنح للمشاريع البحثية والإرشادية والتنموية وتتكوّن مصادره المالية من دعم حكومي سنوي يبلغ ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وقطاع الأسماك. ويقوم بنك التنمية العماني بتقديم القروض الميسرة لصغار المزارعين مربي الماشية والصيادين وللمشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بتمويل البرامج البحثية الزراعية والحيوانية والنباتية ومشروعات مكافحة الآفات والحشرات والأمراض ذات الأثر الاقتصادي الكبير.

وفي مصر ومنذ انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات انحصرت برامج الدعم بصفة رئيسة في برنامج دعم المستهلكين (الخبز وزيت الطعام والسكر وغيرها من سلع البطاقات التموينية) - وبرنامج دعم منتجي القطن (المكافحة الكيماوية) ويهدف البرنامج إلى زيادة فعالية سياسات الدعم والأمان والاجتماعي التي تتبناها الدولة للحدّ من معدلات الفقر لدى شرائح معينة من المستهلكين، والحدّ من معدلات الفاقد والتالف من السلع المدعومة (الخبز، زيت الطعام، السكر) وزيادة كفاية توزيع الدعم على مستحقيه، وتقليص الجهود والأعباء لإدارة نظام الدعم، ويتضمن البرنامج دراسة إيقاف العمل بنظام الدعم العيني وتحويله إلى نظام دعم نقدي مباشر أو نظام دعم نقدي عن طريق كوبونات الغذاء واتّباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم بناءً على معايير موضوعية.

وفي المغرب تقوم سياسات الدعم على دعم البذور المحسنة في قطاعي الحبوب والشوندر السكري، والميكنة الزراعية خاصة الجرارات، ودعم وتشجيع غرس الأشجار المثمرة، خاصة الزيتون، ودعم أنظمة الري الحديثة وتقديم القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة المدى. وقد تضمن الدعم الزراعي المقدم خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م توسيع مساحات الزراعة بمقدار ٥٠ ألف هكتار، منها ٢٠ ألف هكتار من الزراعة المروية شمل منتجي البذور بنسبة ١٥٪ من سعر الحبوب المخصصة للزراعة، ودعم الفلاحين بمبلغ (١٠,٤٩ دولار) لكل قنطار مخصص لزراعة البذور المعتمدة، وتخصيص منحة قدرها (٠,٦٧ دولار) لكل قنطار يخزن لمدّة تسعة أشهر لمواكبة عمليات التخزين والبيع. وتحديد سعر البيع بمبلغ (٤٠,٠ دولار) للقنطار للحفاظ على سعر الخبز في حدود (٠,١٦ دولار).

٥- السياسة السعرية:

للسياسات السعرية أهمية كبيرة نظراً لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاية الاقتصادية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها أيضاً على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية، وأخيراً تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حدّ السواء. كما تؤدي الأسعار الزراعية دوراً مهماً في معدلات التضخّم والبطالة والنمو الاقتصادي. وعليه فإنَّ السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار.

تعاني الأسعار الزراعية من التقلب من عام لآخر تطلب باستمرار في حالات كثيرة تدخلاً حكومياً من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلّقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة. وهناك وسائل مختلفة تنتهجها الحكومات في سياساتها السعرية منها ترك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق، أي وفقاً لنظام السوق الحُرّ. أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، دون الأخذ بمبدأ العرض والطلب. والفرق بين الحالتين

يتمثل في كُلّ من سياسات الدعم والإعانات المالية والأسعار التشجيعية وغيرها من السياسات.

إنّ أهم السياسات السعرية الزراعية المتبعة في بعض الدول العربية:

أ- سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة. وهذا التحديد لن يكون مؤثراً دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المختلفة.

ب- سياسة الدعم: وتشمل كُلّ أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة. وقد يكون هذا الدعم مباشراً يتأثر به كُلّ القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية. كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحدّ الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتّى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الزراعة إلى قطاعات أخرى.

ج- سياسة الإعانة المالية: وتتبعها الحكومات ذات الوفرة المالية في دفع إعانات مالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة.

د- سياسة الأسعار التشجيعية: وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ- سياسة الأسعار الجبرية: وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك. وتتحدّد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان.

و- سياسة ضريبة الدخل: وتتمثّل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من

مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعماً لأسعار المستهلك.

على الرغم من اختلاف السياسات السعرية المتبعة في الدول الاقتصادية المتبعة في هذه الدول واختلاف الإمكانات المالية المتاحة لها خصوصاً في ما يتعلق بسياسة دعم الأسعار، إلا أنَّ هذه السياسات السعرية تتفق في عدة سمات في عدد من الدول العربية وعلى وجه الخصوص منها الدول الزراعية. وتتلخّص هذه السمات بما يلي:

- عدم الشمولية حيث تقتصر على بعض المحاصيل وتتناول كُلّ محصول على حدة.
- الاهتمام بالمحاصيل التصديرية أو الغذائية التي تسوق حكومياً أو تعاونياً مع ترك تحديد أسعار المحاصيل الأخرى لقوى السوق.
- الاهتمام بتثبيت أسعار المحاصيل الزراعية وعدم تعديلها إلا في حالة الأزمات الحادة، وهذا يؤدي إلى وجود تفاوت بين الأسعار المحلية والعالمية.
- عدم مراعاة بعض السياسات الزراعية لتكاليف الإنتاج الفعلية عند تحديد الأسعار.
- التركيز على مصلحة المستهلك بتحديد أسعار منخفضة، أو على مصلحة الحكومة بالحصول على أكبر عائد من المحاصيل التصديرية، وذلك على حساب المنتج الزراعي.
- إنَّ السعر الثابت التي تفرضه الحكومة (ضمن وسائل الدعم السعري) هو أقل كثيراً من السعر الذي يمكن أنْ يبيع به المزارعون منتجاتهم. كما أنَّ الحكومة لا تلتزم أحياناً بشراء المحصول مهما بلغت كميته.
- إنَّ أنظمة الحماية العربية تشمل حالياً بعض ما يمكن اعتباره أكثر الأنظمة تحرراً في العالم. كما أنها تشمل بعض ما يعتبر الأكثر تقييداً. وقد قدمت دول عديدة مثل سورية ومصر باتّخاذ خطوات مهمة باتّجاه التحرر، وهناك شعور بضرورة إجراء مزيد من هذه الإصلاحات في السياسات الاقتصادية،

حيث أنَّ بعض نظم الحماية المتبعة في بعض الدول قد تؤدي إلى علاقات غير عادلة وعادة ما تكون لصالح مجموعة معينة، مما يتطلب الإصلاح والتطوير.

- تعدد الجهات المسؤولة عن تحديد الأسعار الزراعية في الدول العربية، وتعارض أهداف وأساليب تلك الجهات في أحيان كثيرة.
- غياب السياسات السعرية الواضحة في بعض الدول العربية، حيث يترك الأمر لسيطرة بعض الوسطاء واستغلالهم للمزارعين بدفع أسعار لا تتلاءم مع تكاليف الإنتاج.

وأياً كان فإنَّ التدخل الحكومي لم ينجح في تحقيق الأهداف المرجوة منه، بالشكل الذي يعزز من زيادة الإنتاج الزراعي ويحفز المزارعين في أدائهم.

واقع إنتاج الغذاء في الوطن العربي

يعتبر الإنتاج الزراعي الركيزة الأساسية لإنتاج الغذاء في الوطن العربي، وخاصة أنَّ الوطن العربي يزخر بالموارد الطبيعية التي تمكّنه من ذلك، إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد. وعموماً فإنَّ الإنتاج الزراعي في الوطن العربي يتألف من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني واللذين سنتناولهما في هذا المبحث.

أولاً: الإنتاج النباتي

يُعدّ الإنتاج النباتي من العوامل المهمة في الإنتاج الزراعي بسبب أهمية محاصيله كمصدر للغذاء البشري أولاً، ومصدراً مهماً للصناعات المحلية، والعلفية ثانياً. لذلك فإنَّ الإنتاج النباتي له أهمية كبيرة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي. ولا بُدَّ لنا أنْ نستعرض إنتاج أبرز المحاصيل التي تتعلّق بسلة الغذاء العربية.

١- إنتاج المحاصيل الحبوبية

وتضم المجموعة الحبوبية على الذرة الشامية، الأرز، الشعير والذرة الرفيعة. ويوضح الجدول (١٠) أنَّ الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب قد شهد تراجعاً ملحوظاً بين عام ٢٠٠١ - ٢٠١٠م، حيث انخفض الإنتاج من حوالي ٥١,٧ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠٠٥م إلى نحو ٤٦,٦٣ مليون طن عام ٢٠٠٨م، وعاد وارتفع إلى ٥٤,١ مليون طن عام ٢٠١٠. ويرجع سبب هذا التذبذب إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار والظروف المناخية غير الملائمة التي أثّرت بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية.

ويُعدّ القمح المحصول الرئيس في مجموعة الحبوب، حيث يمثل إنتاجه ما بين ٤٠٪ - ٤٥٪ من الإنتاج الكلي للحبوب، وقد تراجع إنتاجه أيضاً من حوالي ٢٠,٥ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) إلى حوالي ٢٠,٤ مليون طن عام ٢٠٠٨م، واستمرَّ بحدود ٢٠,٧ مليون طن عام ٢٠١٠م.

كذلك فإنَّ إنتاج محصول الشعير تراجع إنتاجه هو الآخر حيث انخفض إنتاجه من نحو ٥,٦ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) إلى نحو ٣,٠١ مليون طن عام ٢٠٠٨م. ثم ارتفع إلى ٦,١ مليون طن عام ٢٠١٠.

أما بالنسبة إلى محصول الذرة فقد ارتفع الإنتاج من حوالي ٧,٥ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) إلى حوالي ٧,٧ مليون طن عام ٢٠٠٨م، ثم إلى ٧,٩ مليون طن عام ٢٠١٠م.

وأخيراً بين عامي ٢٠٠١م و٢٠١٠م ارتفع الإنتاج من محصول الأرز الذي يزرع بشكل رئيس في الأراضي المروية من نحو ٦,٤٨ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) إلى ٧,٦٧ مليون طن عام ٢٠٠٨م، ثم انخفض بشكل واضح ٧,٩٨٩ عام ٢٠١٠م إلى ٥,٦ مليون طن وهو وضع إنتاجي مقلق.

٢- البقوليات:

أما بالنسبة للبقوليات فيوضح الجدول (١٠) تراجع إنتاج مجموعة البقوليات من حوالي ١,٥ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) إلى حوالي ١,٣ مليون طن عام ٢٠٠٧م، ثم تواصل تراجع الإنتاج ليصل إلى نحو ١,١ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم شهد تحسناً عام ٢٠١٠ ليبلغ ١,٤ مليون طن.

٣- السكر:

أما بخصوص الإنتاج من السكر فقد شهد تحسناً نسبياً حيث ارتفع من نحو ٢,٧ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) إلى نحو ٢,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨م ثم واصل ارتفاعه إلى نحو ٢,٩٩ مليون طن عام ٢٠٠٩م، ثم انخفض إلى أدنى مستوياته عام ٢٠١٠ ليصبح بحدود ٢,٦ مليون طن.

٤- البطاطا:

أما بالنسبة إلى محصول البطاطا فقد شهد الإنتاج تحسناً ملحوظاً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠ حيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود (٨,٧) مليون طن، ثم شهد ارتفاعاً واضحاً عام ٢٠٠٨ ليبلغ حوالي ١١,١ مليون طن، وتواصل ارتفاع إنتاج البطاطا إلى ١١,٥٤ مليون طن عام ٢٠١٠.

٥- الفاكهة:

شهدت محاصيل الفاكهة ارتفعاً أيضاً في إنتاجها، فقد بلغ الإنتاج كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥م حوالي ٢٦,٨ مليون طن، ارتفع إلى حوالي ٢٩,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨م، وتواصل ارتفاع إنتاج المحاصيل ليبلغ بحدود ٣١,٥ مليون طن عام ٢٠١٠م.

٦- الخُضر:

وبالنسبة لمحاصيل الخضر فقد ارتفع إنتاجها أيضاً من حوالي ٤١,٨ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) إلى حوالي ٥١,٧ مليون طن عام ٢٠٠٨، وتواصل استمرار ارتفاعه ليصل نحو ٥٣,٢ مليون طن عام ٢٠٠٩ و ٥٤,٨ مليون طن عام ٢٠١٠.

٧- الزيوت:

وأخيراً فإنَّ جملة الزيوت النباتية شهدت ارتفاعاً نسبياً حيث ارتفع الإنتاج من نحو ١,٦٢ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) إلى نحو ١,٧٩ مليون طن عام ٢٠٠٨، إلا أنه تراجع الإنتاج في العام ٢٠٠٩م إلى نحو ١,٦٥ مليون طن وإلى ١,٦١ مليون طن عام ٢٠١٠.

الجدول (١٠)

تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات النباتية في

الوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩

الكمية ألف طن

	متوسط الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مجموع الحبوب	٥١٧١٢,٢٩	٤٩٧٥٩,٦٧	٤٦٦٧٩,٧١	٥٤٩٧٨,٠٣	٥٤١٠٧
القمح	٢٤٩٩٤,٩٢	٢٢٨٦٠,٠٣	٢٠٤٢٧,٦٧	٢٥٨٨٥,٢٣	٢٤٧٠٨
الذرة	٧٥١٤,٥٦	٧٣٢٧,٠٠	٧٦٦٤,٩٧	٨٠٦٨,٧٩	٧٩٥٠
الأرز	٦٤٨٦,٤٧	٧٤٢٨,٩٣	٧٦٧٠,٨٧	٧٩٨٩,٢٧	٥٦٣٢
الشعير	٥٥٨٦,٦٧	٤٤٢٢,٣٢	٣٠١٦,٦٥	٤٣٩٨,٩٣	٦٠٧٦
البطاطا	٨٧٣١,٦٣	٩٣٦٦,٩٠	١١٠٦٨,٢٤	١١٤٥٣,٧٢	١١٣٢٨,٠
البقوليات	١٤٥١,١٩	١٢٩٦,١٧	١١٤٤,٨٩	١٤٣٨,٧١	١٣٥٣,٠
الخضر	٤١٨٠٩,٧٣	٤٨٠٠٦,٧٧	٥١٦٧٤,١٢	٥٣١٥١,٨٣	٥٤٧٨٩,٠
الفاكهة	٢٦٨٣٦,٦٣	٢٨٣٠٢,٥٥	٢٩٨٧٣,١٠	٣١٣٤١,٢٠	٣١٥١٦,٠
السكر	٢٦٥٩,٢٤	٢٨٩٤,١٧	٢٩٠٦,٨٣	٢٩٩٥,٢٠	٢٦٠٩,٠
الزيوت	١٦٢٦,٣٣	١٦٢١,٥٠	١٧٨٦,٣٧	١٦٥٠,٨٦	١٦١٢,٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الدليل الإحصائي - لسنوات متفرقة.

ومما تقدّم نلاحظ أنَّ الإنتاج النباتي يواجه عدة صعوبات وفي مقدمتها انخفاض الإنتاجية بسبب نقص البذور والتقاوي المحسنة وارتفاع مستلزمات الإنتاج من بذور ومكائن وأسمدة كيمياوية وضعف البحث العلمي وتأثيرات تغيرات المناخ التي أدّت إلى ضعف الإنتاج وعدم تطوره، حيث سبق أنْ أوضحنا بعضاً من تفاصيل ذلك.

ثانياً: الإنتاج الحيواني

للثروة الحيوانية دور كبير في تعزيز الاقتصاد باعتبارها مكملاً حيوياً للإنتاج النباتي في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى أهميتها الصحية. ولا بُدَّ لنا أنْ نتناول هذا الجانب للتعرف على مستويات إنتاجه كونه مصدر مهم للبروتين والدهون.

ويوضح الجدول (١١) أنَّ الإنتاج الحيواني قد شهد تحسناً ولو بنسب بسيطة، حيث ارتفع إنتاج جملة اللحوم من ٦,٧٣٧ مليون طن كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) إلى نحو ٧,٤٢٦ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى نحو ٧,٦٢ مليون طن عام ٢٠٠٩ وإلى ٨,٠٧ مليون طن عام ٢٠١٠.

وكان إنتاج اللحوم الحمراء قد ازداد من ٣,٩ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، إلى نحو ٤,٦ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٤,٧١ مليون طن عام ٢٠٠٩، وإلى ٤,٩٧ مليون طن عام ٢٠١٠.

في حين بلغ متوسط إنتاج لحوم الدواجن (لحوم بيضاء) خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود ٢,٨٢٤ مليون طن، انخفض الإنتاج ليصل عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣,٨٠٣ مليون طن، ثم عاد وارتفع نسبياً ليبلغ بحدود ٢,٩٢ مليون طن عام ٢٠٠٩، وإلى ٣,٠٩ مليون طن عام ٢٠١٠.

كما نلاحظ تطور إنتاج مجموعة الألبان حيث ارتفع حجم المنتج منها من نحو ٢١,٦ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى حوالي ٢٥,٢ مليون طن عام ٢٠٠٨م، ثم إلى نحو ٢٥,٢ مليون طن عام ٢٠٠٩م، واستقرَّ بحدود ٢٦,٢٨ مليون طن عام ٢٠١٠.

أما بخصوص بيض المائدة فقد بلغ الإنتاج بحدود ١,٣٠٩ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ارتفع إلى ١,٤٨٧ مليون طن عام ٢٠٠٨، واستمرَّ ارتفاعه ليبلغ ١,٥٦٩ مليون طن عام ٢٠١٠.

وأخيراً بخصوص مجموعة الأسماك فقد ارتفع الإنتاج من ٣,٤٦٩ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ إلى ٣,٨٨ مليون طن عام ٢٠٠٨، وإلى ٣,٩٣ مليون طن في العام ٢٠٠٩، ومن ثم استقرَّ عند ٤,٠١ مليون طن عام ٢٠١٠.

ويلاحظ أنه رغم الاتّجاهات البسيطة والنسبية في زيادة الإنتاج الحيواني، إلا أنها لا تتناسب مطلقاً مع الإمكانات الطبيعية والمالية التي يزخر بها الوطن العربي.

الجدول (١١)

تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٩م)

الكمية بالألف طن

المجموعة السلعية	متوسط الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م❖	٢٠١٠
اللحوم	٦٧٣٦,٨١	٧٢٦٤,٣٠	٧٤٢٦,٠١	٧٦٢٤,١٤	٨٠٧٢
لحوم حمراء	٣٩١٣,٨٠	٤٤٥٣,٠٠	٤٦٢٢,٧٤	٤٧٠٧,٣٥	٤٩٧٧
لحوم بيضاء	٣٨٢٤,٠١	٢٨١١,٣٠	٢٨٠٣,٢٧	٢٩١٦,٧٩	٣٠٩٥
البيض	١٣٠٩,٧٨	١٤٧٣,٣٣	١٤٨٧,٤٢	١٤٩٤,٢٥	١٥٦٩
الألبان ومنتجاتها	٢١٦٠٥,١٦	٢٤٥٩٧,٢٩	٢٥١٨٦,٦٣	٢٥٢٠٥,٦٥	٢٦٢٨١
الأسماك	٣٤٦٩,٩٥	٣٥٨٠,٧٣	٣٨٨٣,٩٢	٣٩٣٣,٠٣	٤٠١٣

❖ تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلّد الإحصائي لسنوات متفرقة.

والحقيقة أنَّ النمط المتبع في تطور المراعي مازال نمطاً تقليدياً، والذي أدّى إلى ضعف الإنتاج الحيواني وعدم تطوره بالمستوى المطلوب نتيجة الرعي الجائر وتدهور المراعي وضعف تطوير السلالات الحيوانية وعدم الاهتمام بالبحوث والاستثمار في هذا الجانب المهم من الإنتاج، وكلها أمور تم مناقشتها في مبحث سابق.

استهلاك الغذاء في الوطن العربي

في هذا المبحث سنتطرق إلى تطورات استهلاك الغذاء في الوطن العربي لأهم السلع الغذائية الرئيسية، وذلك للوقوف على مستوياته ومقارنة ذلك بحجم الإنتاج المحلي لغرض تعرف حجم الفجوة بينهما، وما يتحقق من نسب الاكتفاء الذاتي، وهو الهدف الأساسي من دراستنا هذا. إنَّ استهلاك السلع الغذائية هدفه تحقيق الإشباع اللازم للإنسان، لذلك فهو يعتبر أحد أركان التوازن الاقتصادي والاستهلاك هنا لا بُدَّ من أنْ يتحدد وفق ضوابط وسياسات واضحة بحيث يؤدي إلى تحسين الأوضاع الغذائية ويضمن إشباع صحي لمتطلبات حياة الإنسان. وبالتأكيد فإنَّ مستوى الاستهلاك في أي مجتمع يتوقف على مستوى الدخل المخصص للاستهلاك وعدد السكان ومستوى الأسعار وكيفية توزيع الثروة وحجم الإنتاج وأخيراً نمط الاستهلاك الغذائي ومستوى تغذية الفرد.

والحقيقة هناك عدة طرق لقياس وحساب مستوى الاستهلاك منها ما يعتمد على أخذ عينة عشوائية للمجتمع المراد دراسته ومنها طرق الموازين الغذائية. لذلك وكي نقوم بهذه العملية فإنَّ الاستهلاك الكلي يحسب على أساس الإنتاج الفعلي مطروحاً منه أو مضافاً له الفرق في المخزون أوّل وأخر المدّة مضافة له صافي الصادرات وبعد ذلك نستخرج المتاح للاستهلاك من خلال طرح الاستهلاك الكلي من الاستخدامات غير البشرية والفاقد.

وفيما يلي استعراض للاستهلاك المتاح لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي.

أوّلاً: استهلاك المنتجات النباتية

فيما يأتي نتناول واقع استهلاك أهم السلع من المنتجات النباتية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ لغرض تعرف أهم مؤشرات الاستهلاك والتي تتعلّق بدراستنا هذه.

١. استهلاك الحبوب

تُعدّ مجموعة الحبوب أهم السلع التي تستند عليها متطلبات الأمن الغذائي العربي كونها المكون الأساسي لسلة الغذاء في الوطن العربي ويوضح الجدول (١٢)

التباين الواضح للمتاح للاستهلاك من عام لآخر حيث انخفض المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب الرئيسة من ١٠٣،٦ مليون طن عام ٢٠٠٧م إلى نحو ١٠٢،٨ مليون طن عام ٢٠٠٨م ثم ارتفع إلى نحو ١١١،٤ مليون طن عام ٢٠٠٩م، وبقي الحال على ما عليه عام ٢٠١٠.

من بين السلع المهمة لهذه المجموعة محصول القمح، الذي شهد ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من حوالي ٤٨،٨ مليون طن عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ٤٨،٩ مليون طن عام ٢٠٠٨م ثم إلى ٥٣،٩ مليون طن عام ٢٠٠٩، ثم انخفض إلى ٥٢،٦ مليون طن عام ٢٠١٠. ويمثل المتاح من القمح نحو ٤٨،٥٪ من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب للعام ٢٠١٠م. أما محصول الرز فقد ارتفع المتاح للاستهلاك منه حوالي ١٠،٠٧ مليون طن عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ١٠،٣٥ مليون طن عام ٢٠٠٨م. وإلى ١٠،٦٤ مليون طن عام ٢٠٠٩، ثم انخفض إلى ٩،٨١ مليون طن عام ٢٠١٠، يمثل محصول الأرز نحو ٩،٢٪ من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب للعام ٢٠١٠م.

أما المتاح للاستهلاك من باقي مجموعة الحبوب بين عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٩م فقد تباينت المعدلات بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفض المتاح للاستهلاك من محصول الذرة الشامية من حوالي ٢١،٩ مليون طن عام ٢٠٠٧م، إلى حوالي ٢١،٧ مليون طن عام ٢٠٠٨م بانخفاض نسبي قدر بنحو ١٪ وعاد ارتفع نسبياً عام ٢٠٠٩م إلى نحو ٢٣،٦ مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٨،٩٪، ثم انخفض إلى أدنى مستوى عام ٢٠١٠ ليستقر إنتاجه عند ٢٠،١ مليون طن، ويمثل المتاح من محصول الذرة الشامية نحو ١٨،٣٪ من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب. كما انخفض المتاح للاستهلاك من محصول الشعير من حوالي ١٤،٦ مليون طن عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ١٤ مليون طن عام ٢٠٠٨م أي بنسبة انخفاض بلغت نحو ٤،٢٪، ثم ارتفع عام ٢٠٠٩م إلى ١٥،٢ مليون طن بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٨،٦٪، وازداد أيضاً عام ٢٠١٠ ليبلغ بحدود ٧،٣ مليون طن، ويمثل المتاح من محصول الشعير نحو ١٥،٢٪ من إجمالي المتاح من مجموعة الحبوب.

الجدول (١٢)

المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية والحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠

(ألف طن)

المجموعة السلعية	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مجموعة الحبوب	٩٨٧١١,٠٧	١٠٣٦٢٠,٤٥	١٠٢٨٢٥,٨٠	١١١٣٨٥,٧٤	١١٣٣٢٠
القمح	٤٨٠٧٣,٦٩	٤٨٧٩٨,٧٨	٤٨٩٢٨,٩٥	٥٣٩٥٨,٥٥	٥٢٢٩٩
الذرة	١٩٠٠٥,٢٢	٢١٨٩٩,٣٩	٢١٧٠٣,٧٨	٢٣٦٣٠,٦٣	٢٠٧٦٠
الأرز	٨٧٨١,١٣	١٠٠٦٦,١٠	١٠٣٤٦,١٢	١٠٦٤٤,٧٨	٩٨٠٥
الشعير	١٢٨٤٢,٥٠	١٤٦٠٥,٥٣	١٣٩٨٧,٩٣	١٥١٩٨,٤٣	١٧٢٥١
البطاطا	٨٧٩٦,١٩	٩٥٠٦,٣٣	١٠٩٠١,٥٤	١١٣٥١,٩٩	١١٤٦١
البقوليات	٢٢٩٦,٤٨	٢٠٠٧,٦١	٢٠٣٦,٩٤	٢٣١٤,٣٦	٢٣٣٤
الخضر	٤١٩١١,٩٧	٤٦٨٣٤,٠٥	٥٠٧٣٨,٠١	٥٢٥٤٠,٣٢	٥٣٦٣٧
الفاكهة	٢٧٨٨٩,٦٥	٢٩٠١١,٢٧	٣٠٤٣٨,٢٤	٣٢١٤٤,٧٢	٣٢٠٠٤
السكر	٧٨٦٢,٩٨	١٠١٧٠,٨١	٩٩٧١,٦٩	١٠٨٤٥,٠٤	١٠٦٦٧
الزيوت	٤٧٢٠,٦٥	٤٢٩٦,١٠	٤٨٥٧,٠٦	٥١٣٩,٩٢	٥١٩٩
جملة اللحوم	٨٠٧٧,٣٧	٨٩٠٤,٨٤	٩٠٦٩,٦٦	٩٣٧٨,١٢	١٣٠٥٤
اللحوم الحمراء	٤٤٧٧,٨٧	٥١٤٩,١١	٥٣٣٦,٢	٥٤٦٤,٠٨	٥٦٦٧
اللحوم البيضاء	٣٥٩٩,٥٠	٣٧٥٥,٧٣	٣٧٣٣,٤٦	٣٩١٤,٠٤	٥٦٦٢
الأسماك	٣٣٧٣,٩٣	٣٣٨٨,٨٨	٣٦٦٦,٤٥	٣٧١٤,٥٣	٣٦٦٤
البيض	١٣٦٦,٠٩	١٤٩٤,٥١	١٥٠٥,٨٣	١٥٢١,٧٨	١٧٠٨
الألبان ومنتجاتها	٣٠٧٢٦,٥٩	٣٥٨٣٨,٠٣	٣٥٩٢٩,٨٣	٣٦٧٧٨,٠٦	٣٥٥١٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات، سنوات متفرقة، الخرطوم.

٢. استهلاك البطاطا

تُعدّ البطاطا من المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية والغذائية وهي أحد أهم المحاصيل البديلة للخبز (القمح).

من الجدول (١٢) نلاحظ أنَّ المتاح للاستهلاك من البطاطا قد ارتفع من ٨,٨ مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ إلى ٩,٥ مليون طن عام ٢٠٠٧، ثم إلى ١٠,٩ طن عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع عام ٢٠٠٩ ليبلغ بحدود ١١,٣٥ مليون طن، وليبلغ بحدود ١١,٥ مليون طن عام ٢٠١٠.

٣. استهلاك البقوليات

تُعدّ البقوليات من العناصر الغذائية بعد السلع الغذائية الحبوبية والخضر، إلا أننا نلاحظ كميات استهلاكها البشري منخفضة قياساً لقيمتها الكبيرة. لقد بلغت الكميات المتاحة للاستهلاك البشري عام ٢٠٠٧ بحدود ٢,٠١ مليون طن، ارتفعت إلى ٢,٠٣ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٢,٣ مليون طن عام ٢٠٠٩، و٢,٣ مليون طن عام ٢٠١٠.

٤. استهلاك الخضر

تحتل الخضر أهمية غذائية كبيرة من بين السلع الغذائية وخاصة الحبوبية، وهي تمثل نسبة عالية من الاستهلاك البشري، وبمراجعة الجدول (١٢) فقد بلغ المتاح للاستهلاك عام ٢٠٠٧ بحدود ٤٦,٨ مليون طن، ارتفع إلى ٥٠,٧ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٥٢,٥ مليون طن عام ٢٠٠٩، وأخيراً استقرَّ بحدود ٥٣,٧ مليون طن عام ٢٠١٠.

٥. استهلاك الفاكهة

الفاكهة لها أهمية غذائية كبيرة في الاستهلاك البشري، بالإضافة إلى كونها منتجات تحقق دخولاً مجزية لمنتجيها. لقد تطور استهلاك الفاكهة من (٢٩) مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠,٥ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع الاستهلاك إلى ٣٢,١ وبحدود ٣٢ مليون طن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. ويلاحظ في هذا الجانب

ضالة الاستيراد ومساهمة الإنتاج المحلي في تغطية أغلب الاحتياجات المطلوبة، راجع الجدول (١٢).

٦. السكر

يُعدّ من المحاصيل الأساسية في توفير مصادر الطاقة للاستهلاك البشري ففي الوقت الذي انخفض المتاح للاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ من ١٠,٢ مليون طن إلى ٩,٩ مليون طن على التوالي، فإنه عاد وارتفع ليبلغ بحدود ١٠,٨ مليون طن عام ٢٠٠٩ وإلى ١٠,٧ مليون طن عام ٢٠١٠، لاحظ الجدول (١٢).

٧. الزيوت

الزيوت النباتية لها أهمية كبيرة في الاستهلاك الغذائي البشري في الوطن العربي، ولذلك فهي من السلع التي يركز على زيادة إنتاجها نتيجة أهميتها في الغذاء البشري ومن الجدول (١٢) يلاحظ أنَّ المتاح للاستهلاك قد ازداد من ٤,٢٩ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٨٦ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٥,١٤ مليون طن عام ٢٠٠٩، وأخيراً ارتفع الاستهلاك إلى ٥,٢ مليون طن عام ٢٠١٠، وهي مؤشرات مقلقة مقارنة بواقع الإنتاج.

ثانياً: استهلاك المنتجات الحيوانية

بعد استعراض المتاح للاستهلاك من الإنتاج النباتي نتطرق إلى المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية لكي نستكمل استعراض المتاح للاستهلاك من أهم السلع الغذائية.

١. استهلاك اللحوم

يلاحظ من الجدول (١٢) أنَّ الطاقة الاستهلاكية من اللحوم في ازدياد مستمر بحيث ارتفع جملة المتاح للاستهلاك من اللحوم من ٨,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٩,١ مليون طن عام ٢٠٠٨، وإلى ٩,٤ مليون طن عام ٢٠٠٩، ثم إلى ١٣,١ مليون طن عام ٢٠١٠ وممكن أنْ نسلط الضوء على استهلاك كُلّ نوع من أنواع اللحوم في الفقرات اللاحقة.

٢. اللحوم الحمراء

ارتفع المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء من ٥,١ مليون طن عام ٢٠٠٧، ليبلغ بحدود ٥,٣ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع عام ٢٠٠٩ ليبلغ بحدود ٥,٥ مليون طن، ويصبح بحدود ٥,٧ مليون طن عام ٢٠١٠، راجع الجدول (١٢).

٣. اللحوم البيضاء

أما اللحوم البيضاء والتي تنتج من الدواجن فإنّها هي الأخرى ارتفعت من ٣,٧٥ مليون طن عام ٢٠٠٧، ولتحافظ على مستواها عام ٢٠٠٨ والتي بلغت بحدود ٣,٧٣ مليون طن، ثم ترتفع عام ٢٠٠٩ لتبلغ بحدود ٣,٩١ مليون طن، وأصبح بحدود ٤,٧ مليون طن عام ٢٠١٠ لاحظ الجدول (١٢).

٤. الأسماك

لقد تطور استهلاك لحوم الأسماك خلال الفترة التي يتم دراستها ومن الجدول (١٢) نلاحظ أنَّ المتاح للاستهلاك من الأسماك قد تطور من ٣,٤ مليون طن عام ٢٠٠٧، إلى ٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع ليبلغ بحدود ٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٩، واستقرَّ عند ٣,٧ مليون طن عام ٢٠١٠.

٥. استهلاك البيض

نتيجة الأهمية الغذائية في الغذاء البشري، فقد شهد المتاح للاستهلاك من البيض تطوراً واضحاً، حيث ازداد من ١,٤٩ مليون طن عام ٢٠٠٧، ليبلغ بحدود ١,٥١ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع إلى ١,٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٩، وازداد إلى ١,٧ مليون طن عام ٢٠١٠.

٦. استهلاك الألبان ومنتجاتها

بالنسبة للألبان ومنتجاتها، تشير بيانات الجدول (١٢) أنَّ هناك زيادة واضحة في المتاح للاستهلاك من الألبان ومنتجاتها، فقد ازداد من ٣٥,٨ مليون طن عام ٢٠٠٧، ليبلغ بحدود ٣٥,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ليرتفع إلى ٣٦,٨ مليون طن عام ٢٠٠٩، وعاد وانخفض إلى ٣٥,٥ مليون طن عام ٢٠١٠.

تطور تجارة السلع الغذائية

يُعدّ الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية، فهو يوضح مكامن القوة والضعف في الأداء الاقتصادي بشكل عام. فإنَّ الميزان التجاري الزراعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي لأنه يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الإنتاج المحلي وعلى الخارج. لذلك فسنقوم بهذا المجال باستعراض تطورات التجارة الخارجية التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ لأهمية السلع الغذائية لأن عجز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الضرورية في تلبية متطلبات الاستهلاك سيؤدي بالضرورة إلى سدّ احتياجات المواطنين عن طريق الاستيراد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى تحمل الدول العربية أعباء مالية كان يمكن توظيفها في مجالات تنموية عديدة.

ويلاحظ بشكل عام أنَّ الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي يعاني باستمرار من العجز الدائم والكبير رغم كُلّ الدراسات والإجراءات والإصلاحات التي بذلت، حيث شهدت الصادرات ارتفاعاً مستمراً من ٤,٩ مليار دولار كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧، ثم إلى ١٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ثم إلى ١٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وأصبحت بحدود ٢٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠، في حين استمرت الواردات في الارتفاع من ٢٠,٥ مليار دولار عام كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ٣٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧، ثم ارتفعت إلى ٤٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وقفزت إلى ٧٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ثم انخفضت بشكل خفيف إلى ٧٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠، ويلاحظ أنَّ نسبة الصادرات إلى الواردات في كُلّ السنين لم تتجاوز ربع الواردات من السلع الغذائية وكما هو موضح في الجدول (١٣). ويلاحظ أيضاً أنَّ الميزان التجاري سجل عجزاً بلغ بحدود (٢٩,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبحدود ٤٩,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، وبالتأكيد فإنَّ هذا العجز يتفاوت من دولة إلى أخرى ومن سلعة إلى أخرى.

الجدول (١٣) تطورات التجارة الخارجية لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي

٢٠٠١ – ٢٠٠٩

القيمة: مليون دولار أمريكي الكمية: ألف طن

البيانات	معدل ٢٠٠١ – ٢٠٠٥				٢٠٠٧				٢٠٠٨				٢٠٠٩				٢٠١٠			
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموع الحبوب	٢٦٢٩,٢٠	٥٢٩,٣٧	٤٩٦١٧,٩٨	٨٣٧٨,١٤	٣٣١٥,٨٤	٨٧٥,٨٤	٥٧١٧٦,٦٢	١٥٣٨١,٥٨	٢٦٢٤,٣٥	٨٠٣,٧٨	٥٨٧٧٠,٤	١٩١٠١,٣٤	١٥٠٧	٧٥٣	٥٨٢٩٠	٢١٣٣٥	٢٠٣٤	٨٤٤	٥٤٢١٣	٢١٤٤٠
القمح	١٣١٠,٧٢	٢١٦,٧٣	٢١٢٨٩,٤٨	٢٩٤٤,٧١	١٥٦٩,٣٨	٣٤٦,٨٤	٢٧٥٠٨,١٣	٧٧٤١,٠٦	٨٦٤,٥٩	٢٧٤,٦١	٢٩٣٦٥,٨٧	١٠٥٤٤,٩١	٦٨٠	٢٤٣	٢٨٥١٢	٩٨٦٣	١١٨٠	٣٣٩	٢٨٨٦١	٩٨٧٧
الذرة	٦٦,٢٣	١١,٥٣	١١٥٥٩,٨٩	١٥٩٨,١٦	٤٠,١٠	١٢,١١	١٤٦١٢,٤٤	٣١٣٧,٧٤	٣٨,٢٠	٤,٧٩	١٤٠٧٧,٠١	٣٤٥٩,٦٩	٧٩	٢٨	١٢٤٢٤	٣٢٥٠	٨٣	٢٦	١١٨١٠	٢٢١٥
الأرز	٨٧٤,٢٠	٢٣٣,١٠	٣١٦٨,٨٦	١٣٥٩,٣٣	١٣٠٧,٩٤	٤٥٣,٥٩	٣٤٤٥,١١	٢١٤٦,٠٥	١٢١٣,١٩	٤٥٨,٠٧	٣٩٨٨,٤١	٢٦٢١,٤٨	٦٣٩	٤٣٤	٤٧٩٠	٤٦٥٣	٦٦١	٤٤٣	٤٨٠٦	٤٦٧١
الشعير	١٥٣,٦١	١٤,٧٤	٧٤٠٩,٤٤	٩٨٢,٦٢	١٣,٣٩	٢,٦٤	١٠١٩٦,٦٠	٢٠٦٦,٣٤	١٣,٤٣	٦,٦٦	١٠٩٨٤,٧١	٢٢٧٠,٥٠	٢٩	١٠	١٠٨١٤	٢٩٦٨	٢٩	٢١	١١١٧٥	٣١٠٧
البطاطا	٥٤٩,٦٣	١٠١,٧٤	٩٠٦,١٨	٢٣٦,٢٥	٧٤١,٨٤	٢٠٢,٥٤	٨٨١,٦٧	٤٥٧,٣٩	٨٣٩,٤٢	٢٢٩,٦٤	٦٦٤,٧٢	٣٦٢,٣٩	٧١٠	٢٥٣	٨١١	٤٥٠	٧١٣	٢٦٦	٨٦٧	٤١٦
البقوليات	١٧٦,٧٥	٧٤,٣٧	١٠٢٢,٠٤	٤١٨,٨١	٣٥٨,٣٣	٢٠١,٥٥	١٠٦٩,٧٧	٥٧٠,٦٤	١٥٣,٢٨	١٣٥,١٤	١٠٤٥,٣٣	٦٣٧,٤٥	٢٢٤	١٤٦	١١٩٤	٩٤٢	٢٢٣	١٦٨	١٢٠٨	٨٧٤
الخضر	١٨٦٨,٧٣	٦٨٤,٤٥	١٩٧٠,١٧	٧٢٤,٥١	٣٢٧١,٦٧	١٨١٠,٨٢	٢٠٩٨,٩٥	٧٧٣,٢٠	٣٢٢٦,٩٤	١٧٧٢,٤٢	٢٢٩٠,٠٨	٨٤٥,٩٥	٣٤٤١	٢٢٣٢	٢٢٩٧	٩٤١	٣١٢٠	١٧٥٥	٢٣٤٧	٩٢٥
الفاكهة	٤٨٢٣,٨٧	٨٩٩,٧٩	٢٨٧٦,٨٩	١١٤٨,٦٤	٢٢٦٥,٩٣	١١٤٦,٦٥	٢٩٧٤,٦٥	١٦٣٤,٣٤	٢٣٣٢,٤٨	١٢٦٩,١٣	٢٨٩٨,١٢	١٦٨٧,٧٩	٣٤٨٧	٢٤٩٤	٣٤١٢	٢٢١٨	٢٨٩٠	١٩٧٢	٣٤١٢	٢٢٣٨
السكر	٦٨٠,٤٤	١٩٩,٢٣	٥٨٨٣,٨٩	١٥٦٩,٦٨	١٤٠٩,٦١	٦٢٥,٠٨	٨٦٧٨,٢٥	٢٣٥٥,٧٤	١٤٢٧,٩٧	٦٤٨,١٧	٨٤٩٢,٨٣	٣٣٧١,٣٨	١٦٨٨	٧٥٤	٨٩١٨	٣٧٨١	١٤٧٢	٦٢٨	٩٥٣٦	٣٣٤٢
الزيوت	٥٧٨,٧٣	٧٥٠,٠٩	٣٦٧٢,٠٣	٢٢٩٨,٣١	٨٢٣,٤٧	١٥١٥,٢٣	٣٤٩٨,٠٧	٣٣٧٧,٦١	٨٥١,١٠	١٥٧٠,٢٠	٣٩٢٦,٧٩	٤١٦٨,٨٥	٧٨٦	١٤٠٥	٤٥١٩	٥٩٦٩	٨٩٢	١٤٠٢	٤٤٨٦	٥٢٥٣
جثة اللحوم	٥٠,٤٥	٤٠,٧٤	١٣٩٠,٠١	٢٠١٨,٨٢	٩٦,٠٧	١٧٦,١٩	١٧٣٦,٦١	٣١٥٥,٥١	٩٤,٩١	١٨١,٦٥	١٧٣٨,٥٨	٣٣٧٩,٤١	١٠٤٨	٢٥٠٣	٢٣٣٦	٥٠٤٥	١٢٦	٢٣٨	٢٣٨١	٤٩٨٢
لحمة حمراء	٣٣,٦٤	٥٩,٠٩	٥٨٧,٧١	١١٩١٥٠,٤٨	٤٣,٧١	٧٨,٨٨	٧٢٩,٨٢	١٧١٣,٦٧	٣٧,٢٨	٧٠,٤١	٧٥٠,٧٤	١٨٣٣,٠٢	٤٦	٨٧	٦٤١	٢١٧٦	٤٦	٨٨	٧٣٥	٢٢٦٠
لحمة بيضاء	٣٩,٨١	٣٤,٦٥	٨٠٢,٣٠	٨٩٨,٣٤	٥١,٣٥	٤٧,٤١	٤٩٢,٧٤	١٤٣٤,٨٤	٥٧,٦٣	١١١,٦٤	٩٨٧,٨٢	١٤٤٦,٨٩	٩٠	١٢٥	١٦٤١	٢٨٦٩	٨٠	١٥٠	١٦٤٩	٢٧٢٢
الأسماك	٥٩٣,٦٩	١٢١٧,٩٢	٤٤٧,٦٧	٥٧٦,٨٧	٨١٨,١٥	٢٤٢٩,٤٥	٦٢٦,٣٠	٤٥٩,٧٠	٨٦٧,٨٨	٢٥٩٦,٠٣	٦٥٠,٤١	١٠١٧,٥٠	٩١٢	٢٢٩١	٦١٢	١٣٩٩	٩٧٢	٢٤٧٨	٦٢٣	١٤٩٨
البيض	٢١,١٥	١٨,٣٧	٧٧,٤٦	١١١,٩١	٤٨,٤٨	٥١,٧٩	٧٠,٤٩	١٥٩,٢٩	٥١,٣٦	٥٨,٤٧	٦٩,٧٧	١٧٠,٢٨	٣٩	٧٢	١٦٨	٣٣٥	٣٧	٧٤	١٧٦	٣٤٧
الألبان	١٠٦٢,١٢	٣٤٥,٧٧	١٠١٨٣,٥٥	٢٧٩٠,٠٣	١٥٨٠,٢٠	٥٧٩,٨٤	١٢٨٤٠,٤٤	٤٦٨٠,١٢	٢٣١٥,٥٣	١٠٠٦,٦٥	١٣٠٥٨,٧٣	٥٤٤٤,٥٣	٢١٣٦	١٥٠٤	١٢٤٥٥	٥٦١٨	٣٣٤٩	١٧٠٠	١٢٥٨٧	٥٤٠٦
المجموع		٤٤٢٠,٨٤		٢٠٤٧١,٠٨		٤٦٨٤,٥٧		٣٤٥٩٤,١٧		١٠٢٧٤,٦٨		٤٠١٣٧,٢٩		١٥٣٨٤		٧٣٣١٢		٢٢٦٠٧		٧٢٢٩٥

في مجال جملة السلع الحبوبية بلغت الصادرات كمعدل عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ بحدود ٠,٥ مليار دولار في حيث بلغت الواردات بحدود ٨,٤ مليار دولار أي بعجز بلغ بحدود ثمانية مليارات دولار في حين كانت الصادرات بالنسبة لجملة اللحوم كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ بحدود ٠,١ مليار دولار، في حين بلغت الواردات من هذه السلع بحدود ٢ مليار دولار، وكلها مؤشرات خطيرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي، راجع الجدول (١٣).

وعند دراسة الجدول (١٣) والذي يوضح الميزان التجاري الزراعي لأهم السلع الغذائية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ لم نجد أي سلعة لا تعاني من عجز كبير عدا المنتجات الزراعية من الخضر.

لقد شهدت الواردات الحبوبية ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩، حيث ارتفعت الكميات من نحو ٤٩,٦ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ٥٧,١ مليون طن عام ٢٠٠٧، ثم إلى ٥٨,٨ مليون طن عام ٢٠٠٨، وإلى ٥٩,٢ مليون طن عام ٢٠١٠، وفي المقابل ارتفعت قيمتها من ٨,٤ مليار دولار كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ١٩,١ مليار عام ٢٠٠٨، وإلى ٢١,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠. ويُعدّ القمح أبرز السلع الغذائية المستوردة حيث ارتفعت الكميات المستوردة من ٢٤,٤ مليون طن كمتوسط خلال الفترات ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ٢٩,٤ مليون طن عام ٢٠٠٨، وانخفضت بشكل طفيف إلى ٢٨,٩ مليون طن عام ٢٠١٠. يليه محصول الرز حيث ارتفعت الواردات من هذا المحصول من ٣,٢ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى أربعة ملايين طن عام ٢٠٠٨، ومن ثم إلى ٤,٨ مليون طن عام ٢٠١٠. أما بخصوص الشعير فهو الأخر شهد ارتفاعاً في كميات الواردات من ٧,٤ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ١٠,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨، ومن ثم إلى ١١,٢ مليون طن عام ٢٠١٠. أما بالنسبة لمحصول الذرة فقد ارتفعت وارداته هو الآخر من ١١,٦ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ١٤,١ مليون طن عام ٢٠٠٨، وانخفضت إلى ١٢,٨ مليون طن عام ٢٠١٠. ويلاحظ أنَّ كُلّ هذه الزيادات قد

رافقها زيادات مالية في قيمة الواردات وبالعملة الصعبة التي تحتاجها البلدان العربية في تطورها وتنميتها.

وفيما يتعلق باللحوم فهي باستمرار تشهد ارتفاعاً في وارداتها رغم الإمكانات التي يزخر بها الوطن العربي فقد ارتفعت الكميات الواردة من جملة اللحوم من ١,٤ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ إلى ١,٧ مليون طن عام ٢٠٠٨، وإلى ٢,٢ مليون طن عام ٢٠١٠، وبلغت قيمة هذه الواردات مليارين دولار تقريباً كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى ٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وإلى ٥,٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، ويأتي اللحم الأحمر في مقدمة واردات اللحوم حيث بلغت كمية الواردات خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ بحدود ٠,٥٩ مليون طن، ارتفعت إلى ٠,٧٥ مليون طن عام ٢٠٠٨، واستمرَّ عليه الحال لغاية عام ٢٠١٠، اللحوم البيضاء فقد بلغت الكميات المستوردة كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ بحدود ٠,٨٠٢ مليون طن ازدادت إلى ٠,٩٩ مليون طن عام ٢٠٠٨، وارتفعت إلى ١,٦ مليون طن عام ٢٠١٠. أما لحوم الأسماك فقد بلغت ٠,٤٩ مليون طن كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، ارتفعت على ٠,٦٥ مليون طن عام ٢٠٠٨، وبقي تقريباً نفس الوضع لغاية عام ٢٠١٠. وكانت قيمتها تزداد بالشكل الذي يتناسب مع كمياتها وكما أوضحنا ذلك. راجع الجدول (١٣).

ولو تناولنا بقية السلع الزراعية النباتية والحيوانية، فإنَّ ذلك لن يخرج عن الارتفاع المستمر في الاعتماد على الواردات من السلع الغذائية باستمرار، وهو أمر ينذر بالخطر اتّجاه مستقبل الأمن الغذائي للوطن العربي.

تقديرات حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي ٢٠٠١-٢٠١٠

في الفصل الثالث تم مناقشة واقع الإنتاج والاستهلاك لأهم السلع الغذائية، بالإضافة إلى استعراض الصادرات والإيرادات الغذائية والميزان التجاري وفي هذا المبحث والفصل، لا بُدَّ أنْ نتطرق إلى نتيجة هذه المناقشة من خلال استعراض أوضاع الفجوة الغذائية. فالفجوة الغذائية كما لاحظنا هي عبارة عن مدى قدرة الإنتاج المحلي على تلبية متطلبات الاحتياجات السكانية من أهم السلع الغذائية، وبالتالي توضيح قدرة البلد على مواجهة هذه المشكلة، لأن اتّساع الفجوة معناها اتّجاه البلد إلى الخارج لسّد الاحتياجات، وهذا يتطلب قدرة مالية كافية على توفير هذه المتطلبات. والحقيقة أنْ توفير هذه المتطلبات ليست بتوفير كميات المحاصيل، بل من خلال توفير سلع غذائية توفر المتطلبات النوعية اللازمة. ووفقاً لذلك فإننا يمكننا تحديد مؤشرين أساسيين للتعرف على الفجوة وهما:

١- الفجوة الغذائية الظاهرية التي سنقوم بقياسها من خلال الفرق بين الإنتاج والاستهلاك.

٢- الفجوة الغذائية الحقيقية التي سنتعرف عليها من خلال النوعية الغذائية التي يجب توفيرها للأفراد، وفق ما قيس عالمياً للتعرف على الفجوة الغذائية الحقيقية التي يمكن قياسها من الاستهلاك مطروحاً منه الحاجة الفسيولوجية، وتأتي في مقدمة ذلك توصيات منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية والتي حددت أنَّ الحدّ الأدنى لحاجة الجسم النشيط في البلدان النامية ب (٢٢٨٤) سعر حراري و ٣٨.٤ بروتين /غم.

وفيما يأتي استعراض لحجم الفجوة لكل سلعة من السلع الغذائية المهمة التي تم استعراضها في دراستنا هذه.

١- تقديرات حجم الفجوة الحبوبية:

من الجدول (١٤) نلاحظ أنَّ الفجوة الحبوبية في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، نتيجة عدم قدرة الإنتاج على تلبية متطلبات الاستهلاك مما أدّى إلى زيادة الواردات الحبوبية والتي انعكست آثارها على إرهاق موازين المدفوعات بشكل واضح.

لقد بلغت الفجوة الحبوبية خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ معدلاً مقداره (٤٩,٦) مليون طن، ازدادت إلى (٥٧,٢) مليون طن عام ٢٠٠٧، ثم إلى (٥٨,٨) مليون طن عام ٢٠٠٨، وأصبحت بحدود (٥٨٣) مليون طن عام ٢٠٠٩ وارتفعت إلى (٥٩,٢) مليون طن عام ٢٠١٠. وهكذا نلاحظ أنَّ معدل الفجوة يتجه نحو الزيادة وليس الانخفاض، وهذا ما ينذر بالخطر على مستقبل الغذاء في الوطن العربي، خصوصاً وأنَّ السلع الغذائية الحبوبية تعتبر سلع استراتيجية ومؤثرة في أوضاع أمن واستقرار الشعوب، كما أنَّ استخداماتها عالمياً بدأت تتطور نتيجة المكتشفات الحديثة وخاصة الوقود، مما يعني أنَّ كمياتها ستتقلص، وأسعارها ستزداد، مما يزيد من الأوضاع المقلقة لمستقبل الغذاء كما أوضحنا. ولو تناولنا السلع الغذائية الحبوبية كُلّ على انفراد فإننا نلاحظ:

أ- تقديرات حجم الفجوة للقمح: نلاحظ أنَّ الفجوة الخاصة بمحصول القمح قد ازدادت من (٢٤,٣) مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، وأصبحت بحدود (٢٩,٤) مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى (٢٨,٥) مليون طن عام ٢٠٠٩ وارتفعت إلى (٢٧,٥) مليون طن عام ٢٠١٠. كما نلاحظ أنَّ حجم هذه الفجوة يشكل بحدود ٥١٪ من الفجوة الحبوبية، مما يؤشر الأهمية الكبيرة التي يجب أنْ تتخذ اتّجاه تقليصه.

ب- تقديرات حجم الفجوة للذرة: كذلك نلاحظ أنَّ حجم الفجوة لمحصول الذرة قد ازداد من (١١,٦) مليون طن كمعدل للفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ إلى (١٤,٦) مليون طن عام ٢٠٠٧، ثم انخفض إلى (١٤,١) مليون طن عام ٢٠٠٨،

وانخفض كذلك إلى (١٢,٤) مليون طن عام ٢٠٠٩ وأصبحت بحدود (١٢,٨) مليون طن عام ٢٠١٠. وهو مؤشر جيد إذا ما استمرت الفجوة بالانخفاض.

ج- تقديرات حجم الفجوة للأرز: أما بالنسبة لمحصول الأرز فقد بلغ حجم الفجوة بحدود (٣,١) مليون طن خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ واستمرت بالارتفاع إلى (٣,٩) مليون طن عام ٢٠٠٨ وإلى (٤,٨) مليون طن عام ٢٠٠٩ وانخفضت نسبياً بحيث أصبحت عام ٢٠١٠ أي بحدود (٤,١) مليون طن. ويبدو أنَّ محصول الأرز تزداد فيه الفجوة باستمرار، وهو أمر مقلق خصوصاً إذا ما عرفنا أنَّ محصول الأرز يشكل مادة أساسية في مائدة الغذاء العربي.

د- الشعير: وأخيراً فإنَّ محصول الشعير هو الآخر ترتفع فيه نسبة الفجوة سنة بعد أخرى، حيث بلغ حجم الفجوة خلال المدّة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود (٧,٤) مليون طن، ارتفعت إلى (١٠,٨) مليون طن عام ٢٠٠٩ وارتفعت إلى (١١,٢) مليون طن عام ٢٠١٠. وهو مؤشر واضح على تدهور الإنتاج لهذا المحصول المهم في غذاء الإنسان وكذلك تعتمد عليه التغذية العلفية.

٣- تقدير حجم الفجوة لمحصول البطاطا: يلاحظ أنَّ حجم الفجوة لمحصول البطاطا ضعيفاً قياساً بالمحاصيل الأخرى، فقد بلغ حجم الفجوة كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود ٠,٦ مليون طن، ارتفعت إلى ٠,٨ مليون طن عام ٢٠٠٩، ثم انخفضت إلى (٠,١) مليون طن عام ٢٠١٠.

٢- تقدير حجم الفجوة لمحصول البقوليات:

من خلال الأرقام التي يوضحها الجدول (١٤) نجد أنَّ اتّجاهات حجم الفجوة بالبقوليات مشابهة لاتّجاهات حجم الفجوة الحبوبية فقد بلغ معدل حجم الفجوة خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود مليون طن، ارتفع إلى (١,٢) طن عام ٢٠٠٩ وانخفضت عام ٢٠١٠ بحدود (٠,٩) مليون طن. وهذا مؤشر يتطلب دراسة لما تشكله البقوليات من مواد غذائية مهمة يجب توفيرها محلياً.

٣- تقديرات حجم الفجوة لمحصول الخضر والفواكه:

رغم أنَّ هذين المحصولين لهما أهميتهما الغذائية، وتوفر الظروف المناخية في الاكتفاء من زراعتهما، إلا أنَّ الوطن العربي أيضاً واجهة مشكلة توفيرهما. ففي مجال الخضر واجهه الوطن العربي فجوة غذائية بلغ معدّلها ١,٩ مليون طن خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ارتفعت إلى (٢,٣) مليون طن خلال السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وثم انخفضت إلى ١,٢ مليون طن عام ٢٠١٠، وهو مؤشر يجب تجاوزه من خلال الاستفادة من إمكانيات الوطن العربي من أجل تحقيق اكتفاء كامل منها. أما الفواكه فهي الأخرى عانت من العجز الذي بلغ معدّله بحدود (١,١) مليون طن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، وانخفض إلى (٠,٧١) مليون طن عام ٢٠٠٨، واستمرَّ بالانخفاض ليبلغ بحدود ٠,٦٢ مليون طن عام ٢٠٠٩ وبحدود ٠,٤٩ مليون طن عام ٢٠١٠.

٤- تقديرات حجم الفجوة في محصول السكر:

بالتأكيد فإنَّ السكر يحتاج إلى ظروف خاصة قد لا تساعد البيئة العربية ما توفره بالكميات المطلوبة، لذلك فقد بلغ حجم الفجوة كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بحدود (٥,٩) مليون طن، ارتفع إلى (٨,٥) مليون طن عام ٢٠٠٨ ثم أصبح بحدود (٨,٩) مليون طن عام ٢٠٠٩ وانخفض نسبياً إلى (٨,٦) مليون طن عام ٢٠١٠.

٥- تقديرات حجم الفجوة في محصول الزيوت النباتية:

أما الزيوت النباتية فقد بلغ حجم الفجوة فيها بحدود (٣,٦) مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، ارتفع إلى (٤,٩) مليون طن عام ٢٠٠٨، ثم ازداد إلى (٤,٥) مليون طن عامي ٢٠٠٩، وانخفضت إلى ٣,٦ مليون طن عام ٢٠١٠.

٦- تقديرات حجم الفجوة الغذائية للحوم:

من خلال استعراضنا لإحصاءات الجدول (١٤)، نلاحظ أنَّ جملة اللحوم شهدت عجزاً غذائياً واضحاً في أغلب منتجاتها رغم الإمكانات التي يتمتع بها الوطن العربي، ويمكن تسليط الضوء على مؤشرات تلك الإحصاءات وحسب ما يلي:

أ- الفجوة الغذائية لجملة اللحوم حيث بلغت بحدود (١,٤) مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ ، ارتفعت إلى (١,٧) مليون طن عام ٢٠٠٨ ، ومن ثم إلى (٢,٣) مليون طن عام ٢٠٠٩ ، ارتفعت إلى (٢,٤) مليون طن عام ٢٠١٠.

ب- الفجوة الغذائية للحوم الحمراء: حيث بلغت الفجوة الغذائية للحوم الحمراء بحدود (٠,٦) مليون طن كمعدل الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ارتفعت إلى (٠,٧٥) مليون طن عام ٢٠٠٨ وانخفضت قليلاً لتبلغ بحدود (٠,٦٩) عام ٢٠٠٩، ثم استقرّت عند (٠,٧٠) مليون طن عام ٢٠١٠.

ج- الفجوة الغذائية للحوم البيضاء: أما بالنسبة للحوم البيضاء (الدواجن) فقد بلغت بحدود (٠,٨٠) مليون طن كمعدل عام ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ارتفعت إلى (٠,٩٨) مليون طن عام ٢٠٠٨، ومن ثم إلى (١,٦) مليون طن عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

د- الفجوة الغذائية للحوم الأسماك: وبخصوص لحوم الأسماك فقد بلغت بحدود (٠,٤٩) مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، ازدادت إلى (٠,٦٥) مليون طن عام ٢٠٠٨، ومن ثم انخفضت بشكل ضئيل لتبلغ (٠,٦١) مليون طن عام ٢٠٠٩ ، وانخفضت إلى ٠,٣٥ مليون طن عام ٢٠١٠.

٧- تقديرات حجم الفجوة الغذائية للبيض والألبان:

أما بخصوص البيض فقد بلغ حجم الفجوة بحدود (٠,٠٨) مليون طن كمعدل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥، انخفض إلى (٠,٠٧) مليون طن عام ٢٠٠٨، وارتفع إلى (٠,١٧) مليون طن عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت إلى (٠,١٤) مليون طن عام ٢٠١٠. وفي حين بلغ حجم الفجوة للألبان كمعدل عام ٢٠٠١- ٢٠٠٥ بحدود (١٠,١) مليون طن، ارتفع إلى (١٣,١) مليون طن عام ٢٠٠٨ وانخفضت إلى (١٢,٥) مليون طن عامي ٢٠٠٩، ثم انخفضت إلى (٠,٩) عام ٢٠١٠. لاحظ الجدول (١٤).

معدل نسبة الاكتفاء الذاتي

تُعدّ نسبة الاكتفاء الذاتي من المؤشرات المهمة التي توضح لنا قدرة الإنتاج المحلي على الإيفاء بمتطلبات الاحتياجات السكانية من الغذاء، ونستطيع التعرف على هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{كمية المتاح للاستهلاك البشري}} \times ١٠٠$$

الجدول (١٥)

نسب معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي ٢٠٠١- ٢٠١٠

المحصول	٢٠٠١- ٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحبوب	٥٢,٣٩	٤٨,٠٢	٤٥,٤٠	٤٩,٧	٤٨,٢
القمح	٥١,٩	٤٨,٨	٤١,٧	٤٩,٣	٤٩
الذرة	٣٩,٥	٣٣,٥	٣٥,٣	٣٨,٣	٣٨
الأرز	٧٣,٩	٧٣,٨	٧٤,١	٥٨,٦	٥٨
الشعير	٤٣,٥	٣٠,٣	٢١,٦	٤٢,٤	٤٢
البطاطا	٩٩,٤	٩٨,٥	١٠١,٥	٩٩,٢	٩٨,٧
بقوليات	٦٣,٢	٦٤,٦	٥٦,٢	٥٧,٧	٥٧,٩
خضر	٩٩,٨	١٠٢,٥	١٠١,٨	١٠٣,٢	١٠١,٩
فاكهة	٩٦,٢	٩٧,٦	٩٨,١	١٠٠	٩٨,٤
السكر	٣٣,٨	٢٨,٥	٢٩,٢	٢٦,٥	٢٥,٨
زيوت	٣٤,٥	٣٧,٧	٣٦,٨	٣١,٣	٣٤,٦
جملة اللحوم	٨٣,٤	٨١,٦	٨١,٩	٧٨,٥	٧٨
لحوم حمراء	٨٧,٤	٨٦,٥	٨٦,٦	٨٨,٦	٨٧,٨
لحوم بيضاء	٧٨,٥	٧٤,٩	٧٥,١	٦٥,٩	٦٦,٤
لحوم أسماك	١٠٢,٩	١٠٥,٧	١٠٥,٩	١٠٨,٣	١٠٩,٥
البيض	٩٥,٩	٩٨,٦	٩٨,٨	٩١,٩	٩٢
الألبان	٧٠,٣	٦٨,٦	٧٠,١	٧٤,٤	٧٤,٠

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى الجداول رقم (١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣)

ومن الجدول (١٥) نلاحظ أنَّ نسب الاكتفاء الذاتي في الغالب تتراجع لجميع المحاصيل الحبوبية والبقوليات حيث تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي بين ٣٨,٣- ٥٨، وهذا يعني أنْ نصف هذه المحاصيل يعتمد على الخارج رغم أنها محاصيل غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للوطن العربي وتعرضه للضغوط السياسية والاقتصادية لتوفير هذه المحاصيل في أوقاتها وظروف احتياجها.

أما البطاطا والخضر والفواكه فنستطيع أنْ نقول أنَّ حجم الفجوة قد لا يذكر وأنَّ الوطن العربي قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات.

إلا أنَّ نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصولي السكر والزيوت النباتية تراوحت بين ٢٦,٥- ٣٧,٧ للمحصولين، وهي نسبة ضعيفة بشكل كبير وتشكل تهديداً واضحاً لمستقبل الفجوة الغذائية لهذين المحصولين الأساسيين في المائدة العربية.

أما بالنسبة للحوم فنلاحظ أنَّ نسب الاكتفاء الذاتي ضعيفة في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء وجيدة بالنسبة للأسماك، أما في مجال البيض فهي مقبولة ولكنها متدهورة بالنسبة للألبان.

ويستطيع الوطن العربي رفع هذه النسبة بشكل كبير إذا ما تم تجاوز السلبيات التي تعيق إنتاج هذه المحاصيل رغم قدرة الوطن العربي في تحقيق اكتفاء ذاتي واضح من هاتين المادتين.

متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك:

يُعدّ متوسط نصيب الفرد من المؤشرات المهمة في قياس الفجوة الحقيقية لمكونات السلع الغذائية والتغذوية وما تمده من طاقة وبروتين ودهون للمواطن العربي، وبنظرة تحليلية لنتائج هذه البيانات ومقارنتها مع المتطلبات الصحية الأساسية التي يجب أنْ يحصل عليها الفرد بشكل طبيعي، نرى أنَّ المواطن العربي يحصل على كمية من السلع الغذائية تفوق مرتين ونصف عن المتطلبات الأساسية التي يحتاجها، وهذا يؤشر لنا العادات الغذائية أوّلاً، والتبذير في الكميات التي يجب أنْ يحصل عليها الفرد.

فقد بلغت كميات الحبوب التي يحصل عليها الفرد بحدود ٣١١كغم/سنة، عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٣١٩كغم/سنة عام ٢٠٠٩، وبلغ بحدود ٣٢٨كغم/سنة عام ٢٠١٠. في حين أنَّ المتطلب الصحي الأساسي يوصي باستهلاك الفرد بحدود ١٣٦كغم/سنة، أي أنَّ المعدل العربي فاق التوصيات الصحية.

ونرى الاتّجاهات نفسها في محصول البطاطا حيث بلغت حصة الفرد عام ٢٠١٠ بحدود ٣٣كغم/سنة في حين المتطلب الصحي الأساسي للفرد هو ١٦كغم/سنة، أي أنَّ الفرد يحصل على ضعف المتوسط المطلوب أيضاً. وكذلك بالنسبة لمحصول السكر ولحوم الأسماك، وكلها تشكل إهدار بالاحتياجات والكميات والأموال، إذا ما قارنا ذلك بالمتطلبات الصحية.

مقابل ذلك لاحظنا أنَّ الفرد العربي يحصل على محصول البقوليات بمتوسط مقداره ٧كغم/سنة عام ٢٠١٠ وهو أقل من المتوسط الأساسي الصحي البالغ ١٧كغم/سنة، أي بأنه يتناول أقل من المفروض صحياً بعشرة كيلو غرامات سنوياً.

أما الزيوت فنستطيع أنْ نقول أنَّ الفرد العربي يحصل على متوسط مقارب إلى المتطلبات الصحية حيث يتناول بحدود ١٥كغم/سنة عام ٢٠١٠ في حين المتطلب الصحي هو ١١كغم/سنة، رغم أنه يزيد بأربعة كيلو غرامات. كذلك الحال بالنسبة للحوم فقد حصل المواطن العربي على ٢٩كغم/سنة عام ٢٠١٠ في حين أنَّ المتطلب الصحي هو ٣١كغم/سنة، أي أنه يحصل على أقل من المتطلبات الصحية.

الجدول (١٦)

متوسط نصيب الفرد المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية للوطن العربي

السلع الغذائية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المتطلبات الصحية الأساسية للفرد
مجموعة الحبوب	٣١١	٢٩٩	٣١٧	٣٢٨	١٣٦ كيلو / السنة
القمح	١٤٦	١٤٣	١٥٧	١٥٢	-
الذرة	٦٥	٥٧	٥٧	٥٨	-
الأرز	٣٠	٣٥	٢٩	٢٨	-
الشعير	٤٣	٤٤	٥٣	٥٠	-
البطاطا	٢٨	٣١	٣٢	٣٣	١٦
البقوليات	٦	٦	٧	٧	١٧
السكر	٣٠	٣١	٢٨	٣١	١٨
الزيوت	١٣	١٥	١٥	١٥	١١
الخضر		١٤٦	١٥٣	١٥٥	١٥١
الفواكه		٨٨	٨٨	٩٣	٩٠
جملة اللحوم	٢٧	٢٦	٢٩	٢٩	٣١
اللحوم الحمراء	١٥	١٦	١٦	١٦	-
اللحوم البيضاء	١١	١١	١٣	١٣	-
الأسماك	١٠	١٠	١٠	١١	٦
البيض	٤	٤	٥		٩
الألبان	١٠٧	١٠٦	١٠١	١٠٣	١١٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

❖ المركز الوطني لبحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية - بغداد.

أما بالنسبة للبيض فإنَّ المواطن العربي مازال يحصل على أقل من المعدل الصحي الأساسي المطلوب، فقد بلغ معدل حصة الفرد من البيض بحدود ٥كغم/سنة عام ٢٠٠٩ مقابل ٩كغم/سنة كمعدل أساسي صحي يجب أنْ يحصل عليه الفرد أي نصف الموصى به صحياً، أما الحال بالنسبة للألبان فقد حصل الفرد معدلاً مقداره ١٠٣كغم/سنة عام ٢٠١٠ وهو مقارب إلى المتطلب الصحي البالغ بحدود ١١٢كغم/سنة.

ونلاحظ من ذلك أنَّ هناك عدم توازن غذائي وتبذير واضح في الكثير من كميات السلع الغذائية التي يمكن أنْ توضع لها خطة شاملة تقلص من إهدار الثروة المالية التي يمكن توظيفها في برامج التنمية الزراعية.

نمط الاستهلاك وقيمته الغذائية:

تحدد حاجة الإنسان الطاقة وفق مقاييس صحية وفسيولوجية متفق عليها عالمياً تشمل الجنس والعمر وطبيعة العمل وغيرها من مقاييس تحدد حاجة جسم الإنسان ليؤدي نشاطه اليومي بأفضل صحة وبشكل نشيط. لذلك نسلط الضوء هنا على ما توفره السلع الغذائية للمواطن العربي من طاقة مقاسة بالسعرات الحرارية والبروتينية والدهون لتعرف نمط الاستهلاك وقيمته الغذائية ومقارنة ذلك مع بقية دول العالم وطبقاً للمعايير الدولية والصحية. لقد حددت هذه المعايير بأن على الفرد البالغ الحصول يومياً على معدل ما لا يقل عن ٢٥٠٠ سُعرة / يوم و٧٤غم / يوم من البروتين و(٣٦) غم / يوم من الدهون وحسب المعايير الدولية لكي يؤدي حياته اليومية بصحة جيدة، (المركز الوطني لبحوث التغذية، ١٩٩٦).

ولو سلّطنا الضوء على السنة الأخيرة دون أنْ نخوض بتفاصيل لسنين سابقة قد تكون نتائجها متشابهة، واحتسبنا قيمة ما يحصل عليه الفرد العربي كمعدل من السعرات والبروتين والدهون لتعرف قيمة الغذاء الذي يحصل عليه ومقارنة ذلك بالمعايير الدولية، فإننا نحصل على النتائج الواردة في الجدول (١٧) والتي سنقوم بتحليلها، وفق ما يأتي:

الجدول (١٧)

متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي عام ٢٠١٠م

السلع الغذائية	صافي المتوفر للاستهلاك (الف طن)	متوسط نصيب الفرد جرام/باليوم	متوسط نصيب الفرد يومياً		
			سعرات حرارية (كيلو سُعرة)	بروتين (جرام)	دهون (جرام)
القمح والدقيق	٥٢٢٩٩	٤٠٢	١٣٤٢,٥	٤٤,٠	٩,٢
الأرز	٩٨٠٥	٧٥	٢١١,٠	٤,٥	١,١
البطاطس	١١٤٦١	٨٨	٥٩,٠	١,٤	٨,٨
السكر الخام	١٠٦٨٧	٨٢	٣٠٧,٨		
البقوليات	٢٣٣٤	١٨	٦٢,٥	٤,١	٠,١
الزيوت النباتية	٥١٩٩	٤٠	٣٥٣,٢		٣٠,٤
الخضر الطازجة والمجففة	٥٣٦٣٧	٤١٢	٨٧,٩	٤,٣	١,٣
الفاكهة الطازجة والمجففة	٣٢٠٠٤	٢٤٦	١٠,٠	١,٥	٠,٧
اللحوم الحمراء	٥٦٦٧	٤٤	٦٣,٣	٤,٢	٣,٣
لحوم دواجن	٤٦٦٢	٣٦	٤٣,٧	٣,٣	٢,٨
الألبان ومنتجاتها	٣٥٥١٩	٢٧٣	٣١٦,٧	١١,٣	١٢,٢
البيض	١٧٠٨	١٣	١٨,٣	١,٣	١,٣
الأسماك	٣٦٦٤	٢٨	١٩,٤	٢,٥	٠,٧
المجموع			٢٨٩٥	٨٢	٧٢
نسبة مساهمة السلع النباتية (٪)			٨٤,١	٧٦,٢	٧١,٥
نسبة مساهمة السلع الحيوانية(٪)			١٥,٩	٢٣,٨	٢٨,٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

❖ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلّد ٣٠، ٢٠١٠م.

أ- متوسط حصة الفرد من السعرات الحرارية:

من الجدول (١٧) نلاحظ أنَّ متوسط حصة الفرد الواحد من السعرات الحرارية قد بلغ بحدود (٢٨٩٥) سُعرة / يوم عام ٢٠١٠ وهو معدل يفوق نظيره في الدول المتقدّمة والبالغ بحدود (٢٥٥٥) سُعرة / يوم حسب ما حددته منظمة الفاو بشكل عام لأبرز المناطق الرئيسية في العالم. ويلاحظ أنه لولا الاعتماد على الاستيراد في سدّ الفجوة الغذائية، لما وصل إليه الوضع الغذائي للمواطن العربي. ويلاحظ أنَّ السلع الغذائية النباتية قد أسهمت بحدود ٨٤,١٪ من مجموع السعرات في حين كانت السلع الغذائية الحيوانية أسهم بحدود ١٥,٩٪ من إجمالي السعرات اليومية للفرد الواحد، وهذا دليل على اعتماد المواطن العربي في سلة غذائه على المنتجات النباتية بشكل واضح، كما نلاحظ أنَّ أكبر مصدر للسعرات الحرارية هو القمح والأرز والسكر وهذه المحاصيل يعتمد الوطن العربي على توفير أكثر من ٥٠٪ من كمياتها على الخارج.

ب- متوسط نصيب الفرد من البروتين والدهون:

أما بخصوص البروتين والدهون فقد بلغ معدل نصيب الفرد من البروتين بحدود ٨٢غم/يوم، والدهون ٧٢غم/يوم وهما معدلان يفوقان بنسبة الضعف تقريباً على ما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدّمة، وأيضاً نلاحظ أنَّ مساهمة السلع النباتية في توفير البروتين بلغ بحدود ٧٦,٢غم/يوم والدهون بحدود ٧١,٥٪غم/يوم في حين بلغت مساهمة السلع الحيوانية في توفير البروتين بحدود ٢٣,٨غم/يوم والدهون ٢٨,٥غم/يوم.

ومما تقدّم نلاحظ أنَّ المواطن العربي قد حصل على سعرات وبروتين ودهون أكثر من حاجته الفعلية، وأكثر من المواطن في الدول المتقدّمة، ولكن في الحقيقة أنَّ تباين الدول في الحصول على الكميات المطلوبة من التغذية يعتمد على إمكاناتها المادية وقدرتها على الاستيراد وشرائح المجتمع القادرة على توفير متطلبات حياتها اليومية. كما أنَّ هذه المؤشرات أيضاً دليل على الخلل في ترشيد الاستهلاك بما يتناسب والحاجة الفعلية لجسم الإنسان.

ومن الملاحظ أنَّ معدل ما حصل عليه الفرد العربي من سعرات وبروتينات ودهون هو أكثر من الحاجة الحقيقية للفرد، وهذا يوضح:

أ- نمط التغذية السائد في الوطن العربي والذي لا يتبع المعايير الصحية، مما يؤدي إلى تبذير كميات كبيرة، وهدر في الأموال واضح.

ب- قد تكون هذه الحقيقة ظاهرياً أكثر مما هي موضوعياً وذلك بسبب عدم حصول جميع الأفراد على هذه الكميات تبعاً لتباين الحصول على الكميات نتيجة تباين مستوى الدخل بين فرد وآخر ودولة وأخرى.

الإمكانيات المتاحة لمواجهة تطورات الفجوة الغذائية

أن المتتبع لإمكانيات الوطن العربي سواء كان ذلك من موارده الطبيعية أم المالية، ليجد أنَّ هناك قدرات كبيرة يمكن تجاوز كُلّ مشاكل العجز الغذائي، وتوفير بيئة قادرة على توفير الغذاء بشكل يستطيع فيه الوطن العربي تحقيق اكتفاءه الذاتي بشكل كامل من أغلب السلع الزراعية إذا لم تكن جميعها. ففي مجال المياه، والأراضي الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية، والثروة المالية، وتنوع المناخ، وموارد بشرية كلها عوامل متكاملة يمكن استغلالها بأسلوب متكامل ومنسق، إذا ما توفرت الإرادة الحقيقية لمعالجة هذه المشكلة خصوصاً في ظلّ الظروف الدولية الحالية التي يستخدم فيها الغذاء سلاح للضغط على الدول والشعوب.

تطورات حجم الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الزراعية

لبناء تصوّر عن حجم الفجوة الغذائية، لا بُدَّ من الإطلاع على تطورها ونموها خلال الفترة القادمة حيث نجد من دراستنا للجدولين (١٤، ١٥) اللذين يوضحان قيم الفجوة ونسب الاكتفاء الذاتي خلال العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، أي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ نجد أنَّ نسب الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب وخاصة القمح والذرة والشعير بلغت نسباً متدنية أقل من ٥٠٪، وهو أمر مقلق إذا ما قارنا ذلك بتطورات الأسعار لهذه السلع واستخداماتها الحديثة من قبل الدول الصناعية وانخفاض المخزون العالمي منها.

أما بالنسبة للسكر والزيوت فهي الأخرى متدنية أقل من ٥٠٪، بالإضافة إلى وجود نسب أقل تدنياً في البقوليات والألبان واللحوم.

والملاحظ من الجدول (١٥) أنَّ هذه النسبة المتدنية مستمرة أو آخذة بالتطور، وهذا يؤكّد عدم وجود معالجات حقيقية لها، وهذه بالتأكيد سوف تزداد حجماً مع تطور النمو السكاني إذا لم يتم معالجتها ومعنى ذلك أنَّ الفجوة الغذائية ستكون أكبر سنة بعد أخرى وخاصة بزيادة عدد السكان أيضاً، وستؤدي إلى مزيد من الفقر ومزيد من استنزاف الموارد المالية المخصصة للتنمية والمزيد من الخضوع إلى شروط

الدول المصدرة، بل الشيء المخيف إذا لم تستطع الدول المصدرة تلبية احتياجاتنا من هذه السلع، فلنتصوّر ماذا سيحدث.

والحقيقة لا بُدَّ من تسليط الضوء على الإمكانيات المتوفرة لمعالجة هذه المشكلة وكما سنناقشه في الفقرات اللاحقة.

الإمكانات المتاحة لمعالجة الفجوة الغذائية

في هذا الجانب سنناقش بعض أهم الفقرات المتعلّقة بالإمكانات المتاحة لدى الوطن العربي، والتي نستخلص منها إمكانية معالجة العجز الغذائي أم عدم وجود هذه الإمكانية، وكما أوضحت سنناقش أبرز الإمكانات في هذا المجال، ووفق ما يأتي:

١. إمكانية زيادة إنتاجية الدونم الواحد

تُعدّ إنتاجية الدونم من أهم وأكثر المعوقات التي تؤدي إلى تدني الإنتاج وبالتالي يؤثر على الكميات التي يحتاجها السكان وبخاصة السلع الزراعية المهمة كالمحاصيل الحبوبية والبقوليات والزيوت.

ولقد اعتبرنا أنَّ كُلّ الجهود المبذولة من قبل مراكز الأبحاث ومؤسساته ووزارات الزراعة في الوطن العربي أدّت إلى الوصول إلى إنتاجية عام ٢٠١٠، عند مقارنة ذلك بالدول المتقدّمة، نجد أنَّ هناك تخلفاً واضحاً للحاق بما يجري من تطورات في الإنتاجية على الصعيد الدولي. وهذا يعني أنَّ بقاء هذه بالمستوى الذي عليه فإنَّ ذلك سيؤدي إلى احتياج مساحات أكبر مع نمو العدد السكاني لتلبية متطلبات توفير الغذاء للوطن العربي، وهو أمر صعب مقلق حقاً، أو العمل على الاستمرار في التوجه إلى الخارج لتوفير النقص وهذا سيكون أكثر خطورة كما نوهنا سابقاً، لاحظ الجدول رقم (١٨) والذي يوضح المستوى المتدني لإنتاجية أبرز المحاصيل الزراعية مقارنة على ما هي عليه في الدول المتقدّمة.

الجدول (١٨)

متوسط إنتاجية الهكتار الواحد بعض السلع الزراعية المهمة

خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧

(كغم/هكتار)

المحصول	الوطن العربي	الدول المتقدّمة	متوسط العالم
الحبوب	١,٦٠٠	٥,١٠٠	٢,٣٣٠
القمح	١,٩٧٠	٥,٧٠٠	٢,٨٠٠
الشعير	٥٥٧	٢,٩٧٠	٢,٣٠٠
الذرة	٢,٠٥٠	٥,٦٠٠	٣,٤٥٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو، بيانات الإنتاج الزراعي لسنوات متفرقة.

والحقيقة أنَّ لاستخدام التقنية الحديثة تأثير كبير على تطور واستمرار الإنتاجية وبخاصة استخدام الري وتقنينه والبذور المحسنة.

ولاحظ لو استطاع الوطن العربي الوصول إلى إنتاجية الدول المتقدّمة واستخدام مساهمة الأراضي المزروعة بالحبوب نفسها خلال عام ٢٠١٠ والبالغة ٢٨٦٤٣ ألف هكتار، لوجدنا أنَّ الوطن العربي يستطيع إنتاج ١٤٦٠٧٩ ألف طن من الحبوب، وهو أكثر من المتاح للاستهلاك في الوطن العربي لعام ٢٠١٠ والبالغ ١١٣٣٢٠ ألف طن، أي بزيادة تقدر بحدود (٣٣٧٥٩) ألف طن. وهذا يعني أنَّ الوطن العربي يستطيع في هذه الحالة أنْ يستغني عن استيراد الحبوب أوّلاً وسيكون لديه فائض جاهز للتصدير أو للتخزين لحالات الطوارئ أو تخصيص مساحات من الأراضي الزراعية لمحاصيل أخرى ثانياً.

وهكذا هو الأمر سينعكس على جميع المحاصيل والمساحة المزروعة والتي ستوفر الكثير للوطن العربي، وتوجه أمواله لبرامج التنمية الأخرى بدلاً من استنزافها على الواردات الغذائية.

إنَّ كُلّ ذلك يحتاج إلى برامج دقيقة وتنسيق متكامل بين المؤسسات المختصة في الوطن العربي لغرض تطوير استخدام أساليب التقنية الحديثة، وبذلك الجهود في مجال البحث العلمي من أجل الوصول إلى نتائج تحقق الأهداف المطلوبة.

٢- إمكانيات توفير الموارد المائية

بالرغم من أنَّ الوطن العربي يضم عشر مساحة اليابسة فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من ١٪ فقط من كُلّ الجريان السطحي للمياه، وحوالي ٢٪ من إجمالي الأمطار في العالم.

إنَّ فقر الوطن العربي فيما يتعلق بمصادر المياه انعكس على التأمين المائي للفرد والذي يجب أنْ لا يقل عن ألف متر مكعب سنوياً وفقاً للمعدل العالمي، فوصل متوسط حصة الإنسان العربي في جُلّ البلاد العربية إلى ما يقارب خمسمائة متر مكعب في العام، وقد بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خطّ الفقر المائي (أقل من ألف مكعب للفرد سنوياً) ١٩ دولة منها ١٤ دولة تعاني شُحّاً حقيقياً في المياه إذ لا تكفي المياه سدّ الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولأن المنطقة العربية تقع جغرافياً ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة فإنَّ ٣٠٪ من أراضيها الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه.

يأتي هذا في الوقت لا يستغل العالم العربي من موارده المائية البالغة حوالي ٣٤٠ مليار متر مكعب سوى ٥٠٪ فقط والباقي معرض للهدر والضياع، من هنا تتبع أهمية الالتفات إلى قضية المياه، ووضع السياسات المتعلّقة باستخدامها وترشيدها وزيادة كمياتها.

لقد تضاعف استهلاك العالم العربي من المياه خمس مرات خلال الخمسين عاماً الماضية، وينحصر الاستهلاك الحالي في مجالات الزراعة والصناعة، والشرب.

حيث يقدر الاستهلاك السنوي بحوالي ٢٣٠ مليار متر مكعب، منها ٤٣ مليار متر مكعب يستهلكها في الشرب والصناعة و١٨٧ مليار متر مكعب في الزراعة.

من هنا فإنَّ الأمن المائي العربي يواجه تهديد حقيقي بسبب:

أ- وجود منابع أو مرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية، كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الإثيوبية والأوغندية، وفي نهري دجلة والفرات بمنابعهما التركية والإيرانية، وفي الفرات بمنابعه التركية وأخيراً كما هو الحال في نهر الأردن بمنابع الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه، كما يمكن أنْ يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضدّ الدول العربية في ظلّ الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.

ب- توقع نشوء نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها الأنهار نفسها، حيث يمرّ نهر النيل بمصر والسودان ويشترك الأردن وسوريا ولبنان في نهر الأردن، كما تشارك سوريا والعراق في نهر الفرات.

ج- الزيادة السكانية المطردة التي يقابلها تناقص في نصيب الفرد من المياه بسبب محدودية مواردها.

د- العجز المستمر في الطاقات الإنتاجية واللجوء المستمر للعالم الخارجي لسدّ النقص الغذائي المحلي، وفي ظلّ ارتفاع أسعاره المواد الغذائية على مستوى العالم ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب في إنتاج الوقود فإنَّ الأمور سوف تزداد تعقيداً في العالم العربي ويصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد وهذا لن يتم إلا بحل مشكلة المياه.

هـ- ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة وتأثير ذلك على اقتصاد البلاد وتنميتها وأمنها.

إنَّ أزمة المياه قد تؤدي إلى حرب حقيقية في المنطقة العربية، وذلك بسبب:

- تناقص المخزون المائي العربي وتدني معدل المياه المتاحة إلى ما دون المعدل العالمي.
- الاستيلاء والاستغلال غير الشرعي لموارد المياه العربية.
- تزايد الطلب على الماء نظراً لتزايد الاحتياجات الإنسانية والتنموية.
- وجود منابع المياه الرئيسية خارج المنطقة العربية، حيث إنَّ ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٥٪ من منابع المياه الداخلية التي أصبحت مهددة بسبب إنشاء مشروعات مائية تشكل تعدياً على الحقوق العربية في المياه المشتركة.

هذه الأسباب وما شاكلها أوجدت بيئة وهيئات أجواء تجعل من ندرة المياه في العالم العربية أحد أهم الأخطار المهددة للعالم العربي في المستقبل غير البعيد.

إنَّ كُلّ هذه الظروف تدعو الدول العربية لتنسيق جهودها من أجل:

أ - تنظيم الخزانات والسدود لخزن الموارد المائية المتاحة وتوفيرها لأغراض الاستصلاح والزراعة الكثيفة والأنشطة الاقتصادية، وتحسين أنظمة الري وصيانتها بما يضمن زيادة كفاءتها الإروائية.

ب - وضع خطة زراعية دقيقة في ضوء كميات المياه المتاحة، وتثقيف الفلاحين عليها.

ج - إجراء تغيير جذري في أساليب استخدام المياه وتقتضي استخدام المياه وتقليل الهدر والفاقد واستخدام الطرق الحديثة والكفوءة مثل الريّ بالتنقيط وغيرها.

تشجيع الدراسات والبحوث حول تطوير حقول المياه الجوفية وتقليل الهدر واستخدامات التخزين والاحتياجات المستقبلية.

والنتيجة التي نصل إليها أنَّ المياه غير كافية مستقبلاً مع تطور إعداد السكان والاحتياجات الاقتصادية وهذا يدعونا إلى استخدام إنتاج زراعي كفؤ يعتمد أسس حديثة، تقلل الاعتماد على المياه وتلبي حاجات الطلب الغذائي.

٣- إمكانية توفير المخزون الاستراتيجي

يُعدّ المخزون الاستراتيجي من الخطوات المهمة التي يجب أنْ تحافظ عليها وعلى ديمومتها كُلّ الدول العربية، خصوصاً بعد الأزمات الأخيرة التي واجهها العالم بتغيرات المناخ، وارتفاع أسعار الحبوب والسلع الغذائية. بحيث أصبح من الضروري إنشاء مخزون استراتيجي لتأمين قدرة البلد ضدّ المخاطر الطبيعية لتقلبات الإنتاج الغذائي والمخاطر السياسية لتوريده، وهذا أصبح موضوعاً مهماً لسكان الدول العربية وبخاصة النفطية.

ولو درسنا فترة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك لأبرز المحاصيل الزراعية التي سنتناولها مثل القمح والشعير والرز والبقوليات والسكر في توفير متطلبات الاستهلاك المحلي والتي يتم احتسابها من خلال قسمة الناتج المحلي على الاستهلاك اليومي لتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول (١٩)

يوضح الاستهلاك اليومي وتغطية الإنتاج خلال عام ٢٠١٠

التفاصيل	الإنتاج (ألف طن سنوياً)	الاستهلاك الكلي (طن)	الاستهلاك اليومي (كغم/يوم)	فترة تغطية الإنتاج للاستهلاك (يوم)❖
القمح	٢٤٧٠٨	٥٣٥٦٩	١٤٩	١٦٦
الشعير	٦٠٧٦	١٧٢٥١	٤٨	١٢٧
الرز	٥٦٣٢	١٠٤٣٨	٢٩	١٩٤
البقوليات	١٣٥٣	٢٥٦١	٧	١٩٣
السكر	٢٦٠٩	١٢١٤٥	٣٤	٧٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.❖ فترة التغطية احتسبت من قسمة الإنتاج على الاستهلاك اليومي.

يلاحظ من الجدول (١٩) أنّ الإنتاج الزراعي للقمح غير قادر على تغطية احتياجات الوطن العربي سنوياً سوى لمدّة (١٦٦)، يوم ومحصول الشعير لا يستطيع تغطية الاحتياجات سوى (١٢٧) يوم، أما الرز فهو لا يغطي سوى (١٩٤) يوم والبقوليات تغطي فترة (١٩٣) يوم، وأخيراً السكر لا يغطي الاستهلاك المحلي سوى لمدّة ٧٧ يوم فقط من السنة.

وهذا معناه قصور واضح وانكشاف على الخارج للاعتماد على الواردات الغذائية لسدّ الاحتياجات. لذلك فإنّ هذا الموضوع يحتاج إلى وجود خزين استراتيجي يزيد عن مدّة ثلاثة أشهر من كُلّ المواد.

إنّ الحدّ الأدنى من المخزون الاستراتيجي كعنصر أساسي لانتظام وجود عرض كافٍ من الحبوب والسلع الغذائية على مدار السنة قدر وفق دراسات الفاو (FAO) ما بين ١٧٪ - ١٨٪ من حجم الاستهلاك السنوي من الغذاء في الدول النامية، كما حددت المعايير أنّ توفير مخزون يكفي لمواجهة كامل احتياجات المجتمع ولكل الاستخدامات من الأفضل أنْ يكون لمدّة ثلاثة أشهر كحد أدنى. ولو طبقنا هذا المفهوم والمقياس على حاجة المخزون لعام ٢٠١٠ لوجدنا النتائج الموضحة بالجدول رقم (٢٠).

الجدول (٢٠)

الحدّ الأدنى للمخزون الاستراتيجي لسنة ٢٠١٠

(الف طن)

التفاصيل	الاستهلاك الكلي	الاستهلاك الشهري	نسبة ١٨٪ من الاستهلاك الشهري	الحدّ الأدنى المفترض للمخزون الاستراتيجي لثلاثة أشهر
الحبوب	١١٣٣٢٠	٩٤٤٣	١٦٢٩ × ٣	٥٠٩٧
القمح	٥٣٥٦٩	٤٤٦٤	٨٠٤ × ٣	٢٤١٠
الشعير	١٧٢٥١	١٤٣٨	٢٥٩ × ٣	٧٧٨
الرز	١٠٤٣٨	٨٧٠	١٥٧ × ٣	٤٧١
بقوليات	٢٥٦١	٢١٣	٣٨ × ٣	١١٤
السكر	١٢١٤٥	١٠١٢	١٨٢	٥٤٦

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول (١٩).

ومـن الجـدول (٢٠) نـلاحـظ أنَّ الحـدّ الأدنـى المفـترض للمخـزون الاسـتراتيجي لثلاثة أشهر، لا يستطيع الإنتـاج تغطيتـه لأن الإنتـاج أصـلاً قاصـر عـن تلبيـة احتياجـات الغذاء الحالية، وهـذا معنـاه أعبـاء استيراد إضـافية وتكـاليف أخـرى يحتاجهـا الـوطن العربي.

إنَّ العجز الغذائي الذي يعاني منه الوطن العربي سوف يعرضه إلى انتكاسات لا سمـح الله، إذا مـا اسـتمرَّ تذبـذب الإنتـاج والاعتمـاد علـى الاسـتيراد والتعـرض إلى مخـاطر السياسـة الدوليـة، لـذلك فـإنَّ الاهتمـام بـالمخزون الاسـتراتيجي يُعـدّ أحـد مكونات الأمن الغذائي الذي يتطلب إعداد متطلبات وبنـاه التحتيـة، وإنَّ إنتـاج الـوطن العربي غير قادر على توفير هذا المخزون من السلع الأساسية.

كما أنَّ الأمر لا يتوقف على المخزون فقط بل على إدارة المخـزون وتـوفير بنـاه التحتية التي يجب إعدادها وفق أحدث المواصفات العالمية.

٤- إمكانات تحقيق التكامل العربي في إنتاج الغذاء

إنَّ تحقيـق التكامـل العربـي والتنسـيق بـين خطـط التنميـة يُعـدّ عـاملاً مهمـاً وأساسـياً تم دراسـته عـبر سـنين طويلـة ومـؤتمرات ولقـاءات عديـدة أثبتـت أهميتهـا وضـرورتها، لكنهـا لم تطبّـق بشـكل واضـح علـى الواقـع بشـكل ملمـوس. كمـا أنَّ لسياسـات الحكومـات العربيـة والخلافـات العربيـة العربيـة أثـراً كـبيراً في الإضـرار بتوجهات التكامل العربي. وكما قلنا فإنَّ التعـاون المشـترك في هـذا المجـال مـن خـلال توفير مستلزمات الإنتاج أو من خلال التبادل التجاري للمحاصيل الزراعيـة، والتركيـز على الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية سوف يحقق الغايات المطلوبة بشكل أفضل، لا سيّما إذا ما تم دعم ذلك بالإمكانات الماليـة والاسـتثمارات العربيـة الهائلـة وتـوفير القـوانين والشـروط الـتي تسـهل ذلـك لأن البلـدان العربيـة تمتلـك بيئـة زراعيـة لإنتـاج المحاصـيل الزراعيـة الـتي تحتاجهـا بصـورة اقتصادية مثل ذلك:

الجدول (٢١)

الميزة النسبية لإنتاج المحاصيل الزراعية في الوطن العربي

المحصول	البلد الذي له ميزة في إنتاجه
النخيل	العراق، مصر، السعودية، عمان، بعض الواحات في المغرب العربي وتونس والجزائر
الزيتون	تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، فلسطين، الأردن.
الحمضيات	مصر، المغرب، لبنان، فلسطين، الأردن.
التفاحيات	لبنان، سوريا، المغرب.
البصل	مصر، المغرب
الذرة	السودان، مصر، العراق، سوريا، اليمن
الخضروات	الأردن، مصر، المغرب
الشعير	المغرب، العراق، سوريا، الجزائر، وجملة البلدان العربية الأخرى التي تمتلك مياه مائلة إلى الملوحة
القمح	المغرب، مصر، سوريا، العراق، الجزائر
قصب السكر	السودان
البذور الزيتية	السودان
البقوليات	المغرب، سوريا، مصر، الجزائر
الأعشاب واللوزيات	لبنان، سوريا، الأردن، المغرب، تونس، الجزائر

وهذا معناه أنَّ كُلّ بلد عربي يركز على زراعة المحاصيل التي له ميزة في إنتاجها وتوفير المساحات الزراعية لإنتاجها بشكل أكبر، أفضل مما يشتت هذه المساحات في إنتاج محاصيل ليس له ميزة فيها ويترك الأمر للبلدان التي لها ميزة في إنتاجها. وهكذا ستوفر مساحات وإمكانات مالية مع تنشيط التبادل التجاري لتوفير احتياجات كُلّ بلد. وهذا المبدأ سيؤدي إلى الابتعاد عن زراعة المحاصيل التي لا تتناسب مع بيئتنا الزراعية وإعادة النظر في هيكلة النمط الزراعي وفق البيئة المناسبة.

إنَّ مواجهة التحديات لا يمكن أنْ تتحقق ما لم تتكاتف الدول العربية مجتمعة من أجل الظهور ككتلة اقتصادية موحدة في مواجهة العجز الغذائي الذي يعاني منه الوطن العربي والعمل على إنجاز خطط تنموية تكاملية بعيداً عن الخلافات السياسية وتصب في مصلحة مستقبل الأجيال القادمة.

٥- إمكانية تخفيض حجم استهلاك الغذاء

إنَّ تثقيف الأفراد على أهمية تناول أغذية صحية متوازنة وفق المقاييس الدولية الصحية يُعدّ عاملاً مهماً في ترشيد الاستهلاك وتقنين الكميات التي تخصص لذلك. ويعتبر تخفيض الاستهلاك أحد الأمور المهم التي تساهم في التقليل من حدة مشكلة الغذاء، لذلك لا بُدَّ لكل بلد عربي من تحديد الأهداف الغذائية بصورة واضحة يسهل اختيار الوسائل المناسبة المتمثلة في أنواع وكميات السلع التي تحقق الهدف الغذائي المطلوب. وأنْ تكون هناك سياسة استهلاكية واضحة تتحكم بها الدول لغرض التأثير على النمط الاستهلاكي والعادات الاستهلاكية، لا سيّما أنَّ النمط العربي الاستهلاكي يركز على الجانب النباتي ويستخدم أسلوب التبذير في استخدام الكميات الغذائية منطلقاً من نظرة الكرم والجود العربي والتقاليد العربية.

إلا أنَّ الظروف المستقبلية سوف تحتم ضرورة تحكيم المنطق على هذه النظرة، واعتقد أنَّ ما مرّ به العراق خلال فترة الحصار خير دليل للاستفادة من هذه التجربة. كما أننا لاحظنا من دراستنا هذه أنَّ الفرد العربي يتناول كميات أكثر من الفرد في الدول المتقدّمة تستنزف أمواله وموارده. ويمكن ملاحظة المتطلبات الأساسية للفرد من العناصر الغذائية وفق المتطلبات الصحية:

الجدول (٢٢)

المتطلبات الأساسية للفرد من العناصر الغذائية

الأصناف الغذائية	كغم/سنة	غم/يوم
الحبوب	١٣٦	٣٤٧
البقوليات	١٧	٤٧
السكر	١٨	٥٠
الدرنات (البطاطا)	١٦	٤٤
الخضر والفواكه	١٤٥	٣٩٧
الزيوت والدهون	١١	٣٠
اللحوم	٢٥	٦٨
البيض	٩	٢٥
الأسماك	٦	١٥
الحليب ومنتجاته	١١٢	٣٠٥

المصدر: المركز الوطني لبحوث التغذية لوزارة الصحة العراقية - بغداد - ١٩٩٦.

وهذا يعني عند مقارنة هذه المتطلبات بحجم الاستهلاك الحقيقي للفرد في الوطن العربي لوجدنا هناك تبذير واضح سبق الإشارة إليه.

إنَّ اتّباع نمط استهلاكي جديد، متوازن صحياً، مطابق للمواصفات العالمية ضمن خطة مبرمجة يثقف عليها المواطن في كُلّ بلد وفق عاداته الغذائية، سيكون لها مردود إيجابي في المساهمة لتعزيز متطلبات الأمن الغذائي. والحقيقة أنَّ مثل هكذا خطة تستخدم عدة وسائل في إنجازها سواء كان ذلك باستخدام السياسة السعرية في التأثير على نمط الاستهلاك والكميات المستخدمة، أو تقليل نسب النمو السكاني، أو التثقيف والتوجيه، وكلها توجهات حضارية تدخل ضمن النمو والتطور الاقتصادي للبلدان.

مما تقدّم نلاحظ أنَّ تحديات كبيرة تواجه الوطن العربي حالياً ومستقبلاً في ضمان وضع أمن لأمنه الغذائي، وهذا يدعونا إلى ضرورة مواجهته بشكل حاسم من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

مقترحات حول برامج الأمن الغذائي

من خلال ما استعرضناه من معلومات وبيانات وتصوّرات عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي وما يتعرض له من عجز حقيقي وبخاصة للسلع الزراعية الأساسية، والإمكانات المتاحة لأهم متطلباته، فإنَّ وضع برامج للأمن الغذائي أمراً لا بُدَّ منه علينا تعزيزه وتطويره والاهتمام به لأنه يشكل ضمان لمستقبل الأمة واستقلالها. والحقيقة مهما تصوّرنا في هذا المجال إلا أننا سوف لا نخرج عن إطار آلاف الدراسات والبحوث التي وضعت من قبل الباحثين ومؤسسات التنمية الزراعية في الوطن العربي، ولغرض استكمال دراستنا لا بُدَّ لنا من جمع وتبويب أبرز المقترحات الواردة لدعم برامج الأمن الغذائي. ولا بُدَّ لنا من القول أنَّ هذه البرامج تستند على توفير الموارد الأرضية والمائية وإزالة ما يعانيه الإنتاج الزراعي من معوقات وتعزيز البنية الهيكلية للقطاع الزراعي مع الأخذ بنظر الاعتبار التركيز على أهم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها المحاصيل الحبوبية. إنَّ أهم أهداف هذه البرامج التي يجب أنْ تتبناها البلدان العربية هي تقليص الفجوة الغذائية ومواجهة تحديات المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المعاصرة.

١. تنمية الموارد الطبيعية

أن تنمية الموارد الطبيعية تعتبر من أهم الأنشطة التي يجب أنْ تهتم بها الدول العربية، ونستطيع أنْ نورد اتّجاهات البرامج في هذا المجال:

أ. تنمية الموارد الأرضية والمائية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً من خلال التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية الأرضية والمائية بما يزيد من المساحة ويقنن من استخدام الموارد المائية.

ب. إصدار التشريعات والقوانين ومراجعتها المستمرة بما يسهل تنظيم استخدام الأراضي الزراعية.

ج. رفع قدرات المزارعين للحفاظ على خواص التربة من خلال توجيههم وإرشادهم ودعمهم.

د. تشجيع ودعم برامج دعم المخصبات واستخدام الأسمدة العضوية.

هـ. تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجات البحرية والمحميات الطبيعية وبما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية هذه وحسن استغلالها.

و. إدارة عرض الموارد المائية بشكل كفؤ والاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة.

ز. حماية وصيانة الموارد المائية في مواجهة أوجه الفاقد، وإدارة الطلب على المياه وترشيد استخدامه وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

٢. تنمية الإنتاج النباتي

إنَّ أبرز توجهات هذا البرنامج هو تحسين مستويات الإنتاج الزراعي للمحاصيل القائمة واستثمار المزيد من الأراضي، مركزين على التوسع الرأسي برفع الإنتاجية في وحدة المساحة والتوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية وتقليل الفاقد من الإنتاج. ولو نظرنا إلى الإطار العام لبرنامج الأمن الغذائي الذي أقرته القمة الاقتصادية التنموية المنعقدة في الكويت في كانون الثاني ٢٠٠٩ لوجدنا أنَّ هناك اتّجاهات واعدة في هذا المجال ووفق ما يأتي:

في مجال الأهداف فإنَّ البرنامج يعمل على:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.
- التخفيف من حدة تزايد قيمة فاتورة واردات السلع الغذائية.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة.

أما في مجال الإطار السلعي فإنَّ الإطار العام للبرامج توجه التركيز على:

- الحبوب (القمح، الشعير، الذرة الرفيعة، والذرة الشامية).
- المحاصيل السكرية (قصب السكر، والشوندر السكري).
- البذور الزيتية (الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس).

- التمور والزيتون.
- المنتجات الحيوانية.

وقد حدد البرنامج النطاق الجغرافي حسب ما يلي:

❖ في الجانب الإنتاجي:

- (١٠) دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب واليمن.

❖ في الجانب الخدمي:

- جميع الدول العربية باعتبارها مستفيدة من المشروع ومساهمة في استثماراته.

❖ الإطار الزمني:

- يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل:
  - الأولى: قصيرة الأجل عاجلة (٢٠١٠م - ٢٠١٥م).
  - الثانية: متوسطة الأجل تنموية حتى عام ٢٠٢٠م.
  - الثالثة: طويلة المدى ذات طبيعة استراتيجية حتى عام ٢٠٣٠م.

وقد جاء نصّ المكونات والمحاور التنموية للبرنامج على ما يأتي:

المحاور	المكون
دعم وتطوير مؤسسات البحث والإرشاد ونقل التقانة، توفير مستلزمات الإنتاج، استخدام التقانات المطورة لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار. دعم وتطوير مرافق الخدمات الزراعية المساندة، تطوير مؤسسات المزارعين.	تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة
تطوير مرافق ومنظومات إدارة ونقل وتوزيع المياه، تطوير نظم الري الحقلي.	استثمار المزيد من الأراضي بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري
مشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة. مشروعات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية. مشروعات التسويق والتصنيع الزراعي	التوسع أو إقامة مشروعات استثمارية متكاملة مرتبطة بأنشطة البرنامج.

وقد اقترحت النواتج وتوقعاتها وفق الآتي:

البيان	الناتج
القمح ٨١٪، الشعير ٥٧٪، الأرز ٩٣٪، المحاصيل السكرية (٨١٪)، البذور الزيتية (٦٩٪)	زيادة إنتاج المحاصيل
٨,٧ مليون فرصة عمل	توفير فرص عمل
نحو ٤,٦ مليار دولار (٢٥٪ من الإنتاج الاستثماري، أي ٥٠٪ من القروض المقترحة).	تحقيق قيمة مضافة
تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة	فرص استثمارية للقطاع الخاص

٣. تنمية الإنتاج الحيواني والثروة السمكية

إنَّ توجهات برامج الإنتاج الحيواني تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني من خلال التوسع الرأسي برفع إنتاج وحدة الحيوان بالانتخاب والتحسين والتغذية والصحة البيطرية وهذا يستدعي إلى ضرورة:

أ. تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاج.

ب. وضع برامج إرشادية وخدمية كفوءة قادرة على تحسين طرق الحفاظ على الثروة الحيوانية وإيوائها وتوجيه العاملين والمربين في هذا المجال بالطرق الحديثة والعلمية.

ج. تشجيع مربي الماشية والقطاع الخاص على ضرورة الاستثمار في مشاريع الإنتاج الحيواني والألبان والبيض.

د. التثقيف على تنظيم عمليات الذبح وإقامة مجازر حديثة وفق أسس صحية سليمة وأسواق ملائمة. وتشجيع إنشاء مشاريع الدواجن المتكاملة الحلقات الإنتاجية والعمل على توسيعها.

هـ. توفير الأعلاف من خلال مشاريع زراعة الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف وتوفير مستلزماتها بما يجعلها صالحة لدعم الإنتاجية في هذا المجال.

ز. تهيئة الموارد المالية من قروض وسلف لغرض توفير احتياجات هذه البرامج.

ح. الاهتمام بمتطلبات الإنتاج الحيواني من تخزين مبرد ومجمدات وأسواق حديثة لتسويق المنتجات، وتوفير الخدمات البيطرية الحديثة وتجهيزها بكُلّ متطلباتها.

أما في مجال قطاع الثروة السمكية فيعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية بالوطن العربي فهو يساهم مساهمة كبيرة في توفير البروتين الحيواني بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار البروتين الحيواني من مصادره الأخرى. هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع في حصيلة الصادرات العربية، حيث بلغت قيمة صادرات الوطن العربي من الأسماك في عام ٢٠٠٨م نحو ٢ مليون دولار. وتنطوي الثروة السمكية في الوطن العربي على إمكانات هائلة من المسطحات المائية والبرك والمستنقعات وسواحل بحرية تمتد نحو ٢٢,٤ ألف كيلو متر، بالإضافة إلى إمكانات الاستزراع السمكي التي اتّجهت الدول العربية إلى تطويرها حيث تقدر مساهمته في الوقت الراهن بنحو ١٨٪ من إجمالي الإنتاج السمكي في الوطن العربي في حين تقدر النسبة بنحو ٥٠٪ على المستوى العالمي. ونعتقد أنَّ إنشاء البرنامج العربي لتنمية الاستزراع السمكي في المياه العذبة سيعمل على تحقيق ما يلي:

- زيادة الإنتاج السمكي في الدول التي تتوفر فيها موارد ومسطحات مائية داخلية والمساهمة في زيادة الإنتاج الإجمالي المحلي والأمن الغذائي فيها وبالتالي على المستوى القومي العربي.
- توفير الأصبعيات اللازمة لدعم صغار المنتجين، وبما يساعد على تحقيق أهداف مشروعات الحدِّ من الفقر وتحسين الدخول والتغذية للأسر الريفية.
- تنمية ودعم المخزونات السمكية في الوسط الطبيعي.
- تدريب الكوادر العربية وتنمية الموارد البشرية في مجال تقانات الاستزراع السمكي والصيد في المسطحات المائية الداخلية.

- تحقيق التكامل في الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال إدخال التربية السمكية في النظم الزراعية القائمة مما سيسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المائية العربية وزيادة الإنتاج الزراعي العربي.

استخدام الاستزراع السمكي كأسلوب للمقاومة الحيوية بهدف رفع كفاءة نظم الري.

٤. تنمية الاستثمار الزراعي، وتطوير التمويل والائتمان الزراعي

يُعدّ الاستثمار في القطاع الزراعي من العوامل المهمة التي تنهض بمتطلبات هذا القطاع، وبخاصة مساهمة القطاع الخاص، لذلك من الضروري العمل على ما يلي:

أ. تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

ب. إصدار التعليمات والقوانين التي تشجع الاستثمار وتوسع من فرصه.

ج. تطوير وتنظيم عمل الجهاز المصرفي لغرض تبسيط الإجراءات التي تساهم في تحفيز الاستثمار.

د. تشجيع قيام مناطق حرة وشركات مشاركة، والسماح بإصدار سندات متوسطة الأجل لتنشيط هذا المجال.

هـ. إعطاء أهمية لتمويل والإقراض الزراعي، والعمل على إعادة هيكلة المصارف الزراعية مما ينسجم وأهداف هذه البرامج، ودعم المصارف التي تقوم بهذه المهمة.

و. المساهمة في دعم صغار المزارعين وتمويل نشاطاتهم الزراعية.

٥. تنمية التسويق والتصنيع

أما في هذا المجال فإنَّ برامج الأمن الغذائي لا بُدَّ أنْ تركز على الجوانب التي تخدم أهدافها ومنها:

أ. ضرورة تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي وفق أسس حديثة ومنتظمة، وإعطاء دور للقطاع الخاص لقيادة هذا الجانب.

ب. أهمية تحرير الأسواق والأسعار والتجارة المحلية بالاعتماد على آليات السوق.

ج. إعطاء دور للقطاع الخاص وتقليل تدخل الدولة المباشر، واقتصار دور الدولة على المساندة والتنظيم والتحفيز والمتابعة.

د. مراجعة وتقييم القوانين والتشريعات المتعلّقة بتنظيم السوق ومراقبة السلع المتداولة.

هـ. تأهيل وتطوير البني التحتية لتنظيم السوق بين الريف والمدنية، وتوفير متطلبات التخزين والفرز والتعبئة والتبريد والنقل.

٦. تنمية البحوث الزراعية

يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعية النباتي والحيواني إلى حدّ كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها. وتدل النتائج التطبيقية لأبحاث مراكز البحوث الدولية والإقليمية مثل المركز الدولي (إيكاردا) والمركز العربي (أكساد) أنَّ عائد الاستثمار في البحوث الزراعية التقنية يتراوح بين ٣٥ في المائة و٦٥ في المائة سنوياً وتشمل البحوث الزراعية الحديثة على العديد من المواضيع أبرزها:

أ. تقنيات الري الحديث التي تركز على الاستخدام الكثيف للآلات والأجهزة الزراعية المتطورة.

ب. مسح الموارد الأرضية والمائية.

ج. رصد الأراضي التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر.

د. تطوير التلقيح الصناعي.

هـ. إدخال واستنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية.

و. تتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات وتشمل مجالات الهندسة الوراثية أو الجينات وإعادة تركيب الحامض النووي واستخدام البكتريا والإنزيمات.

ز. تقنيات زراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة.

ح. معالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات عالية الإنتاج من الثروة الحيوانية.

٧. تنمية الصناعة التحويلية

تؤدي الصناعة التحويلية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي سواء عن طريق مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأوّلي، أو عن طريق تصنيع المنتجات الغذائية وتحويلها إلى سلع استهلاكية.

في مجال إنتاج الغذاء، تسهم صناعة الآلات والمعدات في إنتاج تجهيزات تمهيد وتسوية وحرث الأراضي الزراعية، ورش البذور، وجني المحاصيل إلى جانب معدات تربية الدواجن والأبقار. كذلك تسهم الصناعات الكيماوية في مجالات إنتاج التقاوي والأسمدة والمبيدات، والأدوية البيطرية، وأيضاً إنتاج الأعلاف ومعدات الري الحديثة وصناعة مواد التغليف.

وفي مجال السلع الغذائية، تقوم الصناعات الغذائية بتصنيع فائض الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة وما تستورده من مدخلات غذائية وتحويلها إلى سلع تؤمن الغذاء على مدار العام باستخدام تقنيات حفظ الغذاء وتغليفه وتسويقه. وتضم الصناعات الغذائية في الدول العربية عدداً من الأنشطة من بينها صناعة الأعلاف، وذبح الحيوانات والطيور وتحضير وحفظ لحومها، وتعبئة وحفظ الفواكه والخضروات والأسماك، وصناعات الألبان والزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وأنشطة معالجة الحبوب وإنتاج الدقيق والحلويات، وصناعة السكر والمياه الغازية والمياه المعلبة والتبغ والسجائر وغيرها. ولا يخفى ما لهذه السلع من أهمية بالغة تكمن في توفيرها لسلع ضرورية للمستهلك. ونظراً لأهمية الصناعات الغذائية، فقد أولت الحكومات العربية والقطاع الخاص اهتماماً كبيراً بها تمثل في العدد الكبير للمنشآت الصناعية التي تعمل في هذا المجال وحجم الاستثمارات المخصصة له.

الخاتمة

بعد استعراضنا لتفاصيل أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، فإنَّ المؤلف توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ووفق ما يأتي:

١. إنَّ مفهوم الأمن الغذائي العربي، أصبح يحمل أبعاداً خطيرة وبخاصة بعد تفاقم أزمة النفط في السبعينيات وأزمة الخليج في التسعينيات، تتضمن هذه الأبعاد، أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث لم يُعدّ مفهوم الأمن الغذائي يعني فقط الاكتفاء الذاتي وإنما قدرة المجتمع العربي الدائمة على توفير الغذاء الصحي المناسب كماً ونوعاً إلى أبناء الشعب كافة دون أي تمييز.

٢. خلص البحث إلى ضرورة إيجاد وسائل تعتمد على الإمكانات المحلية؛ لأنه حتّى وإنَّ توفرت العملة الصعبة التي تسمح بالاستيراد ذلك لا ينجي من التبعية للخارج، وعلى هذا الأساس فإنَّ الاستراتيجية التي تتبع لتحقيق الأمن الغذائي يجب أنْ تكون واضحة ومحددة في الزمان والمكان تتضمن مجموعة من الإجراءات والوسائل تنسجم مع الظروف والإمكانات، وتكون مترابطة بعضها ببعض.

٣. وجد المؤلف أنَّ الوطن العربي يتمتع بمساحات وموارد طبيعية وزراعية كافية وقادرة على توفير متطلبات الأمن الغذائي، كما أنَّ الطبيعة الجغرافية للوطن العربي تكمل بعضها البعض بحيث يمكن الاستفادة من الميزة النسبية لكل بلد.

٤. يشهد الوطن العربي زيادة سكانية هائلة بلغ معدل النمو فيها بحدود ٢,٤٪ وبعدد سكان تجاوز (٣٤٥) مليون نسمة عام ٢٠١٠. وهو معدل لا يمكن قبوله أمام الأوضاع الغذائية التي يعيشها الوطن العربي. كما لاحظنا أنَّ ثلث

هؤلاء السكان هم من سكان الريف مما يعطي فرصة أكبر لاستغلال الثروات الزراعية.

٥. لاحظ المؤلف أنَّ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي يقل عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو ١٠٠٠م^{٣}/سنة، كما أنَّ البلدان العربية تتفاوت في توفر الماء حسب طبيعة كُلّ بلد.

٦. يتعرض الوطن العربي إلى هجرة سكانية من الريف إلى المناطق الحضرية، بحيث تناقص سكان الريف من ٥٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٨.

٧. كما وجد المؤلف أنَّ القطاع الزراعي العربي يعاني من مشاكل عديدة منها ضعف السياسات الزراعية المتبعة، وعدم كفاية التشريعات الجاذبة للاستثمار، وضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وعدم كفاية البُنى التحتية وتخلف برامج البحث العلمي إلى جانب العوامل الجغرافية، ناهيك عن ضعف التنسيق العربي.

٨. وظهر أنَّ الإنتاج الزراعي يعاني من عدة صعوبات وتحديات ومشاكل أبرزها تغيرات المناخ وتذبذب الأمطار، ووجد أنَّ المساحة الحبوبية المحصودة في بعض الدول العربية أقل من ٥٠٪ من المساحة المزروعة، وارتفاع تكاليف استخدام تقنيات مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة والآلات.

٩. وفي مجال الإنتاج الزراعي النباتي فقد شهد الإنتاج الزراعي تراجعاً في إنتاج الحبوب خلال المدّة ٢٠٠١- ٢٠٠٨ حيث انخفض من ٥١,٧ مليون طن إلى ٤٦,٧ مليون طن وارتفع بشكل طفيف عام ٢٠١٠ إلى ٥٤,١ مليون طن، وكذلك الحال بالنسبة للبقوليات والسكر والزيوت. أما الإنتاج الزراعي الحيواني فهو الآخر يعاني من التراجع رغم الجهود المبذولة في هذا المجال.

١٠. شهد الاستهلاك البشري من السلع الغذائية الأساسية تطوراً ملحوظاً، فقد ارتفع استهلاك الحبوب من ١٠٣,٦ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٧ مليون طن عام ٢٠١٠، وكذلك الحال بالنسبة لكافة المحاصيل وخاصة السكر والأرز والبقوليات والزيوت، كما وجد المؤلف أنَّ الاستهلاك من أغلب

السلع الغذائية لا يتوافق مع المتطلبات الصحية المطلوبة والمُقاسة عالمياً. وفي ضوء ذلك توسع حجم الفجوة الغذائية، فقد بلغت في مجال منتجات الحبوب ٤٩,٦ مليون طن خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ٥٩,٢ مليون طن عام ٢٠١٠. أما المنتجات الحيوانية فقد ارتفعت بالنسبة للحوم من ١,٤ مليون طن خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ إلى ٢,٤ مليون طن عام ٢٠١٠. وهكذا بالنسبة لبقية السلع الزراعية.

١١. في ضوء ما تقدّم لاحظ المؤلف تراجع الاكتفاء الذاتي لكافة السلع الغذائية وأصبح أقل من ٥٠٪ وبخاصة السلع الحبوبية والسكر والبقوليات واللحوم.

١٢. أما نمط الاستهلاك وقيمته الغذائية فقد وجد أنَّ المواطن العربي يحصل على سعرات حرارية وبروتين ودهون أكثر من المعدلات في البلدان المتقدّمة والتي بلغت (٢٨٩٥ سُعرة / يوم / سعرات) و (٨٢ غم / يوم / بروتين) و (٧٢ غم /يوم / دهون) نتيجة العادات الغذائية والهدر وكلها عوامل زادت من كاهل ميزانية البلدان العربية في استيراد الغذاء وتوفيره.

١٣. وأخيراً فإنَّ المؤلف لاحظ أنَّ الفجوة آخذة بالاستمرار لضعف ورتابة الإجراءات الحكومية، ووجد أنَّ أفضل حلّ لمعالجة الأمن الغذائي وتوفير الغذائي هو بتحسين إنتاجية الدونم الواحد وترشيد الاستهلاك وفق المتطلبات الصحية. وفي ضوء ذلك سلط المؤلف الضوء على مجموعة من المقترحات والمشاريع التي أقرت على الصعيد العربي.

بعد تعرف تفاصيل أوضاع الوطن العربي وإمكانياته في مجال الأمن الغذائي والاستنتاجات التي توصلنا إليها في بحثنا هذا، فإننا نوصي ما يأتي:

١. ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة، عن طريق تحسين استثمارها والتخطيط لمشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في إطار سياسات وبرامج ومشروعات خاصة موجهة للتنمية البشرية تركز على تعبئة وتنمية وتوظيف

الجزء الأكبر من هذه الزيادات السكانية لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية والزراعية رأسياً وأفقياً وبناء القدرات الكفوءة لإدارة وتنظيم القطاعات الزراعية العربية على أسس عالية حديثة ومتطورة.

٢. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار التنمية الريفية المستدامة أي ضرورة المحافظة على البيئة، وزيادة الجهود المبذولة في مجالات استصلاح الأراضي، والتركيز على إنتاج المنتجات الزراعية ذات المردود العالي والتي تلبي الطلب المحلي والعالمي، وزيادة الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية، وتطوير البُنى التحتية التي تساعد على استغلال تلك الموارد وتعظيم عائداتها.

٣. ضرورة بذل المزيد من الجهود والاهتمام بتنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها عن طريق تطوير نظم الري القائمة، وبناء السدود واللجوء للمصادر واستثمار وترشيد استخدام المياه الجوفية.

٤. تشجيع استخدام التقانات الحديثة في إنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية عن طريق تكثيف الجهود في مجالات التحسين الوراثي، وتشخيص الأمراض ومكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، والتوسع في الزراعة المحمية، وتطوير تكنولوجيا عمليات ما بعد الحصاد للحدّ من الفاقد والتالف الزراعي.

٥. زيادة القدرة على التحكم في العوامل المؤثرة على الطلب على السلع الغذائية الاستراتيجية سواء السكانية أو الدخلية أو السعرية، في إطار سياسات هادفة لترشيد الاستهلاك، وخفض معدلاته لتواكب معدلات النمو في المعروض منه.

٦. ضرورة تطوير نظم التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية، وخاصة في مجال الخدمات التسويقية، بما في ذلك خدمات التغليف والنقل والتخزين، والاهتمام بالمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية، وتطوير أساليب الرقابة عليها، وتطوير البحوث التسويقية الزراعية ودعمها.

٧. تعزيز دور الحكومات في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المالية والاقتصادية والتنظيمية، وحماية المستهلك.

٨. أهمية بناء نظام جماعي لمخزون طوارئ خاصة من الحبوب الغذائية وذلك لتلافي آثار انكماش مخزونات الحبوب في الدول العربية، أو تعرض الإنتاج العالمي لتقلص مفاجئ، إضافة إلى مخزون استراتيجي يدار على أسس تجارية لتنظيم واستقرار إمكانيات العرض وبما يقلل التقلبات الحادة في الأسواق العالمية وخاصة الحبوب.

٩. تطوير نظم المعلومات الزراعية، وذلك لأن تفعيل التنسيق العربي سواء في مجالات التنمية الزراعية عامة، أو في مجالات الإنتاج والتجارة العربية، لا بُدَّ أنْ يستند إلى منظومة معلوماتية عربية تحقق الشفافية لإمكانيات الوصول إلى الأسواق، وربطها ببعضها البعض (وذلك من خلال شبكات المعلومات والاتّصالات الدولية)، وتوفير المعلومات الخاصة بنتائج البحوث، وبالشؤون الزراعية على المستويين القومي والعربي والدولي، إضافة لتوفير المعلومات الخاصة بالأسواق العالمية سواء لخدمة قطاع الصادرات أو الواردات الزراعية والاستفادة من أفضل الفرص المتاحة في الأسواق.

١٠. ضرورة الاهتمام بتطوير التصنيع الزراعي والغذائي العربي ضمن خطة عربية تهدف لتطوير الصناعة العربية الزراعية في مجال مدخلات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والآليات الزراعية، وفي مجال المنتجات الزراعية الغذائية، والعمل على رفع جودة تلك المنتجات وإخضاعها لنظام المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة العالمية.

١١. إعداد برامج مشتركة لتنسيق الجهود لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي العربي، واتّباع الأساليب التشجيعية التحفيزية للمزارعين من خلال برامج ومشروعات مشتركة موجهة لدعم صغار المزارعين، ليتم تمويلها من مؤسسات وصناديق التمويل العربية والوطنية والإقليمية.

١٢. تشجيع وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي العربي من خلال تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في قطاع الزراعة، وخاصة في الدول ذات الطبيعية الأكثر وفرة، والاهتمام بالمشروعات المشتركة، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب سعياً وراء المساهمة في سدّ الفجوة الغذائية العربية للكثير من السلع، وذلك كأساس لتعزيز التنمية الزراعية العربية المتكاملة والتبادل التجاري الزراعي العربي البيني.

١٣. ضرورة تنسيق السياسات الزراعية العربية التي تراعي إمكانيات الموارد والمزايا النسبية والتنافسية للدول والمناطق، وضرورة تنسيق القوانين والأنظمة التجارية والتعريفات والمواصفات والنقل والعبور.

١٤. تشجيع وتنشيط التبادل التجاري الزراعي العربي البيني من خلال دفع الجهات العليا لهذا الاتّجاه وإعطاء أولوية للمنتج العربي، وإنشاء سوق عربية مشتركة في مجال الإنتاج الزراعي، وتعزيز اتّفاقيات التبادل التجاري بين الدول العربية وإزالة العوائق التجارية أمامها، والتنسيق فيما بينها منعاً للتماثل في الإنتاج الزراعي.

١٥. الاستفادة من الدول العربية التي تتوافر لها أراضٍ خصبة والمياه من قبل الدول والشركات الخاصة في الدول العربية التي تتوفر لديها الأموال والتكنولوجيا (كما هو في السودان وسوريا).

١٦. إيجاد صندوق عربي لتمويل البحث العلمي الزراعي بالشكل الذي يؤمن دعم البحوث التي تسلط الضوء على المشاكل الآنية المعيقة لعمليات الإنتاج وما بعد الحصاد. والتي تؤدي إلى تشجيع المنافسة بين الباحثين للحصول على التمويل.

١٧. التوسع في توفير محفزات الإنتاج للقطاع الزراعي الخاص والعام بالحصول على سعر مناسب للمنتوجات وتوفير مستلزمات الإنتاج.

١٨. تنشيط المنظمات العربية ذات العلاقة بالأمن الغذائي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السوق العربية المشتركة)... الخ وإدخال مفردات الأمن الغذائي العربي في جُلّ أولوياتها وسياساتها.

١٩. التخطيط لترشيد والتأثير على الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً من خلال رسم السياسات الزراعية التي حصلتها توفير الأمن الغذائي للمجتمع وخلق حالة من التوازن والاستقرار بين تحقيق الربح المجدي للمزارعين والفلاحين وفي الوقت نفسه ضمان مستوى أسعار يمكن الطبقات الفقيرة في المجتمع شراء ما تحتاجه من المواد والسلع الغذائية.

٢٠. توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة من جهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الاستخدام التكاملي للموارد البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف. بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يحافظ على الأموال العربية داخل المنطقة العربية فيحميها من التآكل الذي تتعرض له خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية.

٢١. التوجه في جزء من الاستثمار إلى تصنيع الآلات الزراعية والمعدات التي تخدم النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي، لأنهاه تُعدّ من أهم الفعاليات التي تسرع في التنمية الزراعية وتزيد من ربحيتها وتزيد من ضخّ الاستثمارات إليها، وهذا ما تفعله الدول المتقدّمة. إذ لم نعد نرى منتجاً زراعياً في أسواق الدول المتقدّمة دون وجود نشاط صناعي فيه.

٢٢. دعم المجتمعات العربية الريفية ومحاربة الفقر فيها من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة التي يمكن أنْ تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر.

٢٣. توجيه الدعم الاستثماري في مجال الثروة الحيوانية البرية بكُلّ ما يتعلق بها كنشاط تكاملي بدءاً من حماية القاعدة العلفية الطبيعية إلى ربطها

بالنشاطات الزراعية في الدورات الزراعية المكثفة كمدخل أساسي في زيادة الريعية الزراعية، والاستفادة من الموارد البيئية وموارد المياه الشحيحة.

٢٤. التوجه نحو القطاع السمكي بزيادة الاستثمارات، وهي تحقق ريعية سريعة، في البنية التحتية الأساسية وفي عملية الصيد والتصنيع والتسويق، وحماية الثروة السمكية وتنظيم صيدها وضبطه.

٢٥. توجيه الاهتمام بالمشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الاستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحو المشاريع ذات الإنتاج الكبير.

٢٦. دعم مراكز البحوث الزراعية العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكاردا وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل ودعم الهيئات الاستثمارية الزراعية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها.

قائمة المصادر والمراجع

١- الاتّحاد العربي لمنتجي الأسماك (٢٠١٠). البحث العلمي في مجال الثروة السمكية في الوطن العربي.

٢- أحمد، عبد الغفور (١٩٩٩). الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بغداد: دار الحكمة.

٣- الأرباح، صالح أمين (١٩٩٦). الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

٤- البداينة، ذياب موسى (٢٠١٠). التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

٥- بدراني، سليمان (١٩٨٦). الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، التطورات السياسية والصعوبات العلمية، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية.

٦- التكريتي، مزاحم ماهر علي (١٩٩٣). قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية متطلبات الأمن الغذائي، رسالة دكتوراه - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

٧- التل، سفيان (٢٠٠٨) وآخرون. الأمن المائي، دبي: أكاديمية الشرطة.

٨- جبر، فلاح سعيد (١٩٨٢). الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج والجزيرة العربية واقع وآفاق، العراق، الاتّحاد العربي للصناعات الغذائية.

٩- الجبوري، رقية خلف (٢٠١٠). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة.

١٠- جمعة، حسن فهمي (١٩٨٥). المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، الخرطوم.

١١- الحبوبي، حسن أزهر (٢٠١٠). تجربة الهيئة العربية في الاستثمار الزراعي والدروس المستفادة، دمشق: مجلة جامعة دمشق ٢٠١٠.

١٢- حجازي، محمّد خضر (١٩٨٧). مشكلة النمو السكاني في مصر وعلاقتها بالاحتياجات الغذائية بالإنسان المصري، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث.

١٣- حمدان، محمّد وفيق (١٩٩١). الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر.

١٤- حنقي، محمّد سيد أحمد، والمناعي، سالم (١٩٨٥). الأمن الغذائي في الوطن العربي حتّى عام ٢٠٠٠، الكويت: مؤسسة الكويت العلمية.

١٥- ديمون، رينيه (١٩٩١). مشكلة الغذاء في عالم مختل التوازن، مجلة الوحدة، العدد ٨٤، السنة السابعة.

١٦- الربيتي، محمّد (٢٠٠٠). الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر.

١٧- رزق، فوزي حليم (١٩٩١). التنسيق بين الأقطار العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٤ العدد ١٤٧.

١٨- زنبوعة، محمود (٢٠٠٧). الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلّد ٢٣، العدد الأوّل.

١٩- سلمان، محمّد (٢٠٠١). مشكلة الأمن الغذائية في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها، دمشق، دار الفكر.

٢٠- الشويكي، إحسان (١٩٩١). حول الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة، السنة السابعة - العدد ٨٤.

٢١- الصالحي، صالح (١٩٩٦). التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي، لبنان، المستقبل العربي، العدد ٩.

٢٢- صندوق النقد العربي (٢٠٠٩). التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، أبو ظبي: إصدارات صندوق النقد العربي.

٢٣- صندوق النقد العربي (٢٠١٠). التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، أبو ظبي: إصدارات صندوق النقد العربي.

٢٤- صندوق النقد العربي (٢٠١٢). التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، أبو ظبي: إصدارات صندوق النقد العربي.

٢٥- الطرابلسي، عبد القادر (١٩٩١). مشكلة الغذاء في الوطن العربي، لبنان، المستقبل العربي، العدد ١٤٩.

٢٦- طلبه، مصطفى، وآخرون (٢٠١١). مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي: كلية الدراسات الاقتصادية - جامعة الغرير.

٢٧- عبد الحميد، علي، وتوفيق، عبد الله (٢٠١١). المراعي في الوطن العربي، دمشق: الهيئة العامة السورية - وزارة الثقافة.

٢٨- عبد السلام، محمّد السيد (١٩٩٨). التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة.

٢٩- عبد المجيد، عمر والمصري، عبد الله توفيق (٢٠١١). المراعي في الوطن العربي، دمشق: الهيئة العامة للكتاب السوري.

٣٠- العيسوي، إبراهيم (١٩٨٩). قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٣١- غربي، فوزية (٢٠١٠)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة.

٣٢- الفرا، محمّد علي (١٩٧٩). مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، الكويت، عالم المعرفة.

٣٣- القاسم، صبحي (١٩٨٨). الأمن الغذائي في العالم الإسلامي، عمان: الأكاديمية الإسلامية للعلوم.

٣٤- القاسم، صبحي (١٩٩٣)، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

٣٥- القاسم، صبحي (٢٠١٠). واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٣٦- القاسم، صبحي (٢٠١٠)، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

٣٧- محمود، عبد العزيز (٢٠٠٠). مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٨- المخادمي، عبد القادر رزيق (٢٠٠٤)، الأمن المائي العربي - الحاجات والمتطلبات، دمشق: دار الفكر.

٣٩- المرزوقي، عمر (٢٠٠٥). التبعية الاقتصادية في الدول العربية، مكتبة الرشد.

٤٠- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٠). تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لسنة ٢٠٠٩، الخرطوم.

٤١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١١). تقرير أوضاع الأمن الغذائي، الخرطوم.

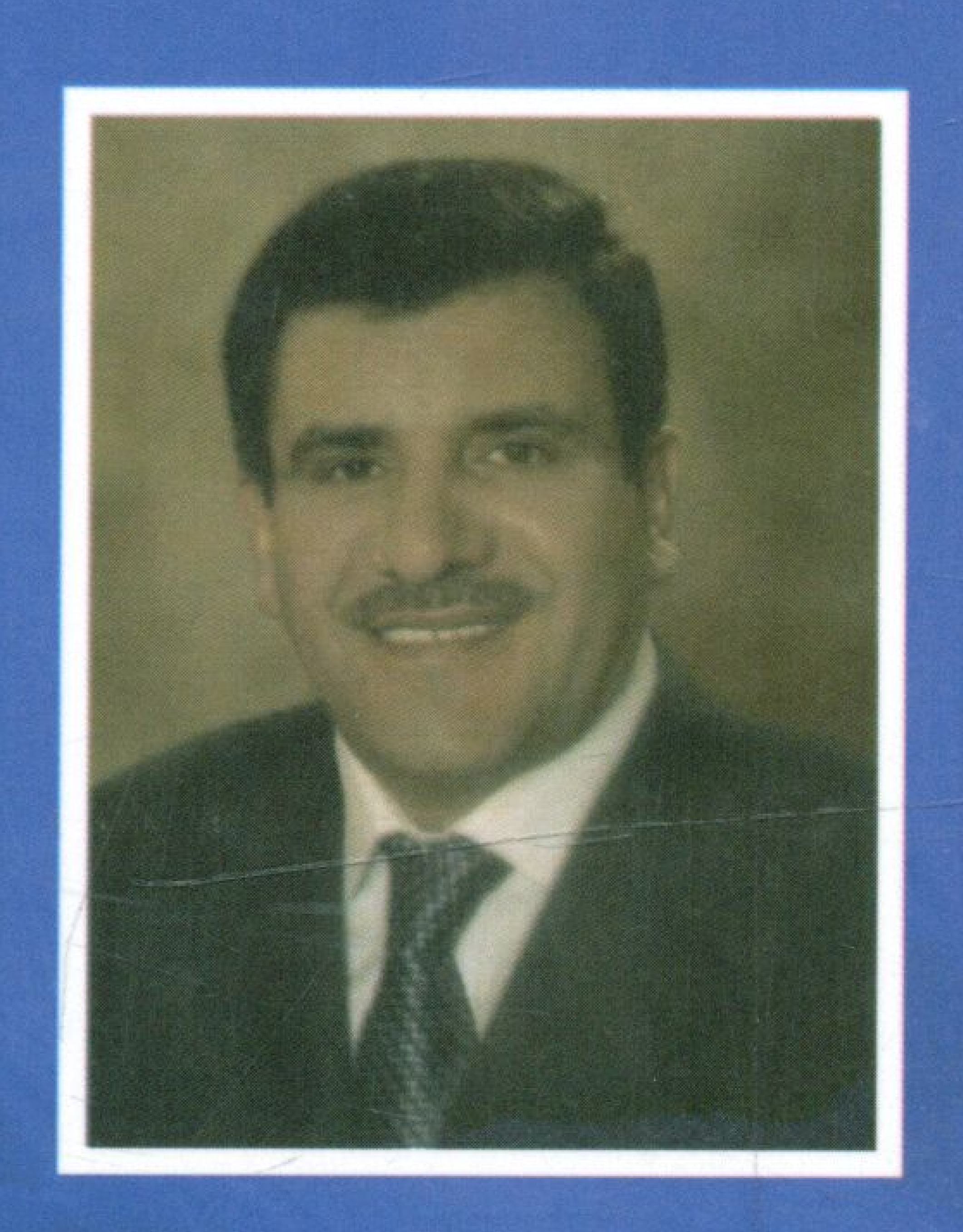
٤٢- منظمة الفاو (٢٠٠٢). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما.

٤٣- أبو النعاج، فوزي نمر (١٩٩١). مصادر المياه في الوطن العربي ندرتها وأمثل الطرق لاستعمالها، عمان.

ملخص الكتاب باللغة الإنجليزية

This thesis addressed the issue of food security in the Arab world during the period between 2001-2010 as one of the major challenges faced by the Arab world, despite the resources and the natural and human resources and capital. Particularly if we knew that the food problem is one of the most important problems of interest to all countries of the world, particularly the developing countries. Therefore, securing food and locally produced is a national issue and fateful for us; that imports deplete our financial earmarked for development programs, and the fact that the lack of food makes us subject to import the major countries that use food as a weapon to subdue people, so no choice Arab nation but to work with maximum to formulate and adopt a comprehensive food strategy towards reducing and ending manifestations of underdevelopment and dependency and achieving economic and social development objectives.

The study was divided into four chapters. The first chapter discusses the concept of food security where he talks about the concept of food security and its dimensions and means to achieve it. The second chapter deals with the elements of the agricultural sector in the Arab world and the reality, which included elements of agricultural production in the Arab world and the challenges faced by the Arab agricultural sector and the factors affecting food production. The third chapter deals food production in the Arab world. The fourth chapter addressing the reality of the production and consumption of food in the Arab world and the balance of trade while taking the final chapter estimates the size of the food gap in the Arab World 2001-2010 and possibilities to meet the gap developments and proposals on Arab food security programs. The research concluded the conclusions and recommendations.



المؤلف في سطور

الدكتور عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي

- مواليد الفلوجة - عام ١٩٦٨م.
- حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لاهاي- كلية الاقتصاد والإدارة - عام ٢٠١٣م.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة الملتقى للتجارة والاستثمار.

عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+
amnah2m@yahoo.com
info@amnahhouse.com
www.amnahhouse.com

آمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى